C 2009/8

2007-2006

تقرير تنفيذ البرامج

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

C 2009/8

أغسطس/ آب 2008

الدورة السادسة والثلاثون

للمؤتمر

14-21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009

2007-2006

تقرير
تنفيذ البرامج

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

روما 2008

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief
Electronic Publishing Policy and Support Branch,
Information Division
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني:

copyright@fao.org

© FAO 2008

بيان المحتويات

بيان المحتويات iii

تقديم المدير العام v

الموجز التنفيذي 1

أولا- ما حققته المنظمة 3

ألف- استعراض موارد المنظمة 3

(أ) تطورات الموارد الإجمالية 3

(ب) الحساب العام والحسابات ذات الصلة 6

(ج)برنامج المنظمة الميداني والدعم من خارج الميزانية لتسليمات البرنامج العادي 12

باء: المعالم البارزة في تنفيذ البرنامج 15

(أ) الباب الثاني في برنامج العمل والميزانية: نظم الأغذية والزراعية المستدامة 15

(ب) الباب الثالث في برنامج العمل والميزانية: تبادل المعارف، السياسات والترويج 26

(ج) الباب الرابع في برنامج العمل والميزانية: اللامركزية، والتعاون مع الأمم المتحدة، وتسليم البرامج 29

جيم: الأبعاد الإقليمية لإنجازات المنظمة 39

(أ) عرض عام للعمل في الأقاليم 39

أفريقيا 39

آسيا والمحيط الهادي 42

أوروبا 46

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 49

الشرق الأدنى 52

ثانيا- مبادرات المنظمة لدعم تسليم البرامج 57

ألف- تنفيذ مقترحات الإصلاح المعتمدة 57

(أ) المقر الرئيسي 57

(ب) تنفيذ تدابير اللامركزية 57

باء- تكاليف دعم البرنامج الميداني 58
(أ) خدمات الدعم التقني 59
(ب) خدمات الدعم الإداري والتشغيلي 62
جيم- وفورات زيادة الكفاءة 63
دال- الإنفاق الرأسمالي 67
هاء- مرفق الإنفاق الأمني: ضمان سلامة وأمن موظفي المنظمة وأصولها على نطاق العالم 68
واو: السياسات اللغوية في المنظمة 69
(أ) اجتماعات المنظمة 69
(ب) المطبوعات 70
(ج) المواد الإلكترونية (المركز العالمي للمعلومات الزراعية وموقع المنظمة على الإنترنت) 71
(د) االمصطلحات والدعم اللغوي 72
(هـ) برنامج تحسين التغطية اللغوية 73
زاي- التمثيل الجغرافي والتوازن الجنساني للموظفين الفنيين 73
(أ) التمثيل الجغرافى للموظفين الفنيين 73
(ب) التوازن الجنساني للموظفين الفنيين 73
حاء- دعم التقييم الخارجي المستقل 75
الملحق 1- التمثيل الجغرافي بين الموظفين الفنيين 77
الملحق 2- موجز المخرجات المنفذة بحسب النوع والبرنامج 87

تقديم المدير العام

يقدّم تقرير تنفيذ البرنامج معلومات للأعضاء عن العمل الذي قامت به المنظمة خلال الفترة المالية السابقة. وكجزء من سلسلة وثائق المساءلة التي أُقرّت، يقدّم التقرير معلومات عن الأداء المالي للمنظمة وما حققته من حيث المخرجات والنواتج. وهو يغطي الموارد والأنشطة في إطار اعتمادات البرنامج العادي والتمويل من خارج الميزانية على حد سواء.

وقد اتسمت الفترة المالية 2006-2007 بعدة تحديات: مستوى ميزانية وافق عليه مؤتمر المنظمة الأخير دون مستوى النمو الحقيقي الصفري، مقترناً بتطورات مالية غير مواتية خارجة عن سلطة المنظمة؛ والتنفيذ المرحلي للإصلاحات ضمن قيود هذا المستوى من الميزانية؛ وفي الوقت نفسه الحاجة إلى تنفيذ مجموعة متزايدة من الأنشطة الميدانية في حالات الطوارئ وفي غير حالات الطوارئ الممولة من التبرعات.

والواقع أن مستوى الميزانية المعتمدة للفترة 2006-2007 وهو 765.7 مليون دولار أمريكي يتضمن زيادة اسمية قدرها 16.6 مليون دولار أمريكي عن الفترة المالية السابقة، ولكنه يتضمن خفضاً مقداره 39 مليون دولار أمريكي بسبب الزيادات في التكاليف التقديرية التي أدت إلى انخفاض بنسبة 5.2 في المائة بالقيمة الحقيقية. وقد تطلب هذا إجراء تخفيضات على برنامج العمل الذي تمت صياغته في الأصل، مع اتخاذ تدابير تنظيمية لتحقيق المزيد من وفورات زيادة الكفاءة وتحسين استرداد التكاليف.

وقد تأثر برنامج العمل أيضاً أثناء التنفيذ عن طريق ظهور تكاليف رُصدت لها مخصصات أقل في الميزانية تبلغ 38 مليون دولار أمريكي. وفضلاً عن هذا، واجهت المنظمة في عام 2006 نقصاً حاداً في السيولة بسبب حالات التأخير في سداد اشتراكات الأعضاء واضطرت إلى اللجوء للاقتراض على نطاق واسع.

وبعد ستين عاماً من تأسيس المنظمة في عام 1945، اقترحت رؤية جديدة لمواكبة الأولويات والمتطلبات المتطورة للأعضاء ولاستغلال الفرص الجديدة، بما في ذلك تقديم مقترحات للإصلاح على نطاق واسع. واستمر تنفيذ الإصلاحات التي وافق عليها المؤتمر والمجلس طوال الفترة المالية 2006-2007. وعُرضت التغييرات التي أُدخلت على هيكل أبواب برنامج العمل والميزانية ونتائج إعادة الصياغة الكبيرة للكيانات البرنامجية في الوثيقة المعدلة لبرنامج العمل والميزانية 2006-2007 التي وافقت عليها لجنتا البرنامج والمالية في مايو/أيار 2006. وشملت الإنجازات الأخرى: مرفق الإنفاق الأمني الذي تمت الموافقة عليه حديثاً والذي يسمح بالإدارة المتكاملة لجميع المصروفات المتعلقة بالأمن؛ والتغييرات التنظيمية في المقر الرئيسي؛ ومركز الخدمات المشتركة الموحد في المقر الرئيسي اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2007؛ والبدء بعد ذلك في نقل مركز الخدمات المشتركة نفسه إلى بودابست؛ والخطوات الأولى في تطبيق المزيد من اللامركزية في أفريقيا وآسيا الوسطى كما أذنت الأجهزة الرئاسية بذلك.

ويسرني أن أُعلن أن التبرعات زادت بدرجة كبيرة في الفترة المالية 2006-2007، لتصل إلى 849 مليون دولار، وهو ما يمثل نصف إجمالي مصروفات المنظمة تقريباً. وكانت معظم الزيادة لأنشطة الطوارئ التي بلغت نسبة هامة من البرنامج الميداني.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2005، أقر المؤتمر توصيات المجلس لبدء التقييم الخارجي المستقل للمنظمة. وقد بُحثت نتائج وتوصيات التقييم من قبل المؤتمر في عام 2007 الذي أنشأ لجنة تابعة للمؤتمر لمتابعة التقييم الخارجي المستقل والتي تمارس نشاطها بالكامل حتى هذا الوقت. وكان دعم فريق التقييم الخارجي المستقل في بحوثه واجباً رئيسياً للأمانة في جميع المواقع خلال الفترة المالية السابقة.

وعند الانتقال إلى المحتويات المحددة في هذه الوثيقة، سوف يلاحظ أنه بُذلت جهود لجعلها مختصرة، ووضعها بأسلوب أكثر دينامية كلما أمكن. وفي حين يعتمد تقرير تنفيذ البرنامج على معلومات من الحسابات المالية غير المراجعة والسجلات المحاسبية التي تقوم عليها، فليس الغرض من هذا التقرير أن يكون وثيقة محاسبية. غير أن الأعضاء يتوقعون إطلاعهم على أصل الموارد التي وضعت تحت تصرف المنظمة واستخدامها الفعال خلال الفترة المالية، والوقوف على علاقتها بالمنتجات والخدمات الأساسية التي سُلمت للجهات المعنية.

ومن ثم، يقدم القسم 1 عرضاً عاماً لموارد المنظمة ويسلط الأضواء على إنجازات برنامجية مختارة، بما في ذلك التحليل المحسن لفعالية وكفاءة برنامج التعاون التقني، وفقاً لما طلبه المؤتمر. ويتناول أيضاً الأبعاد الإقليمية لتسليم البرنامج. ويجري إعداد نهج شامل يغطي الأنشطة الممولة من الميزانية العادية ومن التبرعات على حد سواء.

والأمر الأجدر بالملاحظة فيما يتعلق بمكافحة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود يتمثل في حالات النجاح التي تحققت في التصدي لتفشي أنفلونزا الطيور والإصابات بالجراد الصحراوي والجراد الرحّال. وكان العمل أيضاً بشأن تغير المناخ واضحاً للغاية، حيث تواصل المنظمة زيادة الوعي عن كيفية مساهمة الزراعة في تغير المناخ وإمكانية التأثر به سلبياً على حد سواء. وفي مجال عملي بصورة أكبر، وضعت طرائق وخيارات للسياسات يمكنها أن تخفض من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو تساعد على التكيف معه.

وفي حين احتفظ الاستثمار بوضعه ضمن الأولويات الثابتة، ترد أمثلة للمساعدات التي قدمت إلى بلدان معينة فيما يتعلق بالترتيبات المحسنة لحيازة الأراضي وتعزيز فرص حصول الأسر الريفية المعدمة على الأراضي الصالحة للزراعة. وقد لقي تصميم وتنفيذ البرامج الوطنية للأمن الغذائي ما تستحقه من الاهتمام، بما في ذلك سمات من قبيل استخدام مدارس تدريب المزارعين، وتعميم أهداف تحسين الأمن الغذائي والتغذية في قطاعي الصحة والتعليم.

ويعرض القسم 2 موجزاً للمبادرات العامة في الفترة المالية وملامح خاصة لتسليم البرنامج، تشمل على وجه التحديد: تنفيذ مقترحات الإصلاح المعتمدة، مع التركيز على اللامركزية؛ وتكاليف دعم البرنامج الميداني والأنشطة الميدانية كدعم مباشر للبرنامج العادي؛ واستخدام مرفقي الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني؛ وتنفيذ السياسة اللغوية للمنظمة والمعلومات الأساسية المتعلقة بالتوازن الجغرافي والجنساني بين الموظفين.

وتقدم الملاحق مزيداً من التفاصيل عن تنفيذ البرنامج، بما في ذلك تقريراً موجزاً عن تنفيذ المخرجات في الملحق 2، وتقريراً شاملاً عن الإنفاق والإنجازات حسب الكيان البرنامجي في الملحق 4.

وإنني على ثقة بأن المعلومات الواردة في هذا التقرير سوف تعطي المزيد من التأكيد للأعضاء عن العائدات من الاستثمار الجماعي الذي يقدمونه عن طريق المنظمة.

جاك ضيوف

المدير العام

الموجز التنفيذي

1- يرد وصف لهيكل ومحتوى هذا التقرير في تقديم *المدير العام* الذي يسبق هذا الموجز. ويرد أدناه موجز للإنجازات الرئيسية والأشكال التي وردت في التقرير.

عرض عام للموارد

2- قدّر إجمالي الإنفاق الذي تحملته المنظمة في الفترة 2006-2007 بمبلغ 1.775 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 232 مليون دولار أمريكي (13 في المائة) عن الفترة 2004-2005. وزاد الإنفاق في إطار الحساب العام والحسابات المتعلقة به بمبلغ 17.3 مليون دولار أمريكي (2.1 في المائة)، بينما زادت المصروفات الشاملة من الإعتمادات المخصصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 214.2 مليون دولار أمريكي (33.7 في المائة)، وهي تقترب كثيراً من نصف إجمالي الموارد. وزاد الإنفاق من الاعتمادات المخصصة لغير حالات الطوارئ بنسبة 18.6 في المائة بينما زادت العمليات المرتبطة بحالات الطوارئ زيادة كبيرة بنسبة 60.6 في المائة، وقد نتج هذا أساساً عن أزمة أنفلونزا الطيور، وأمواج التسونامي، وكوارث طبيعية أخرى.

3- وبلغ إجمالي المصروفات لتنفيذ برنامج العمل 877.8 مليون دولار أمريكي من الموارد المدرجة في الميزانية وقدرها 856.8 مليون دولار أمريكي. ووصلت الإيرادات إلى 113.6 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 22.5 مليون دولار نتيجة لتلقي عائدات أعلى من المقرر خلال الفترة 2006-2007. وكان إجمالي صافي الإنفاق 764.2 مليون دولار من اعتمادات البرنامج العادي التي بلغت 765.7 مليون دولار أمريكي والتي وافق عليها المؤتمر عام 2005. وقد تأثر ببندين كبيرين غير مدرجين في الميزانية، وهما التباين الكبير غير المواتي في تكاليف الموظفين (23.3 مليون دولار أمريكي) وتكاليف إعادة توزيع الموظفين الشاغلين لوظائف ملغاة (11.5 مليون دولار أمريكي).

4- واستمر البحث بنشاط في الفترة المالية عن المزيد من الوفورات التي تتحقق من زيادة الكفاءة. وقد أدت التغييرات في سياسات تكاليف الدعم، إلى جانب زيادة التسليم، إلى ارتفاع المبالغ المسددة للحساب العام بحوالي 13 مليون دولار أمريكي. وحدد فريق عامل مشترك بين الإدارات 55 فرصة لتبسيط الإجراءات الإدارية التي وضعت موضع التنفيذ. وواصلت المنظمة أيضاً تبسيط عملية اتخاذ القرارات بإلغاء مستويات من الإدارة عن طريق خفض 21 وظيفة على مستوى المدير ووظائف الخدمات العامة المرتبطة بها في المقر الرئيسي. وبلغت الوفورات الناتجة عن هذا نحو 9 ملايين دولار أمريكي في الفترة 2006-2007. وبدأ تطبيق التغييرات الخاصة بالعملية التجارية المعقدة فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لمركز الخدمات المشتركة، مع توقع وفورات قدرها 8 ملايين دولار أمريكي بعد فترة الانتقال خلال الفترة المالية 2008-2009.

5- وزاد إجمالي تسليم البرنامج الميداني، إلى جانب الدعم الخارج عن الميزانية للبرنامج العام، بنسبة 24 في المائة عن الفترة المالية السابقة. ويُعزى هذا أساساً إلى برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات، وحساب الأمانة الأحادي، وبرامج الشراكة، وكذلك إلى القفزة الكبيرة في أنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل كما ذُكر من قبل. وموّلت أكبر 20 جهة مانحة 79 في المائة من التسليم الخارج عن الميزانية. وزاد التمويل من عدة جهات مانحة لبرامج خاصة أو مشاريع كبيرة بأكثر من ثلاثة أمثال مقارنة بالفترة 2004-2005، ليصبح ثاني أكبر عنصر. وزاد عدد البلدان المانحة غير التقليدية، ولا سيما عن طريق الصندوق المركزي للطوارئ التابع للأمم المتحدة.

6- غير أن تسليم برنامج التعاون التقني انخفض تقريباً إلى نصف مستوى الفترة 2004-2005، وهذا يُعزى أساساً إلى النقص الخطير في السيولة الذي واجهته المنظمة، ولكن أيضاً نتيجة لارتفاع نسبة المشاريع التي ووفق عليها خلال الفترة 2005-0042 وسُلمت في تلك الفترة. وأدى التحول في اهتمام البرنامج الخاص للأمن الغذائي من المشاريع التجريبية الصغيرة إلى تصميم وتنفيذ برامج وطنية وإقليمية للأمن الغذائي إلى انخفاض التسليم لمشاريع البرنامج الخاص للأمن الغذائي الممولة من البرنامج العادي.

7- واستمر توجيه الاهتمام إلى ضمان بيئة عمل سليمة ومأمونة للموظفين في جميع المواقع. وتم توحيد الميزانيات والمصروفات المتعلقة بالأمن في *الباب التاسع: الإنفاق الأمني*، في برنامج العمل والميزانية، مما أدى إلى مصروفات بلغت 8.3 مليون دولار أمريكي للمقر الرئيسي و11 مليون دولار أمريكي للمواقع الميدانية والبرنامج الميداني. كذلك نفذت المنظمة بنجاح كثيراً من المشاريع المخططة في إطار مرفق الإنفاق الرأسمالي (*الباب الثامن* في برنامج العمل والميزانية). وبلغت المصروفات نحو 12.5 مليون دولار أمريكي، مع نقل 2.8 مليون دولار أمريكي إلى حساب المصروفات الرأسمالية لاستخدامها في الفترة المالية التالية. وكان مشروع نظام إدارة الموارد البشرية على رأس الأولويات، إذ استأثر بأكثر من ثلثي الميزانية في إطار *الباب الثامن*.

مبادرات عامة وملامح مختارة لتسليم البرنامج في الفترة المالية 2006-2007

8- عكفت المنظمة على تنفيذ الإصلاحات التي وافقت عليها الأجهزة الرئاسية على مرحلتين رئيسيتين، أي من قبل الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، والدورة الحادية والثلاثين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وبعد إدخال بعض التغييرات الأولية في أوائل عام 2006، تم تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد للمقر الرئيسي والذي وافق عليه المجلس اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2007.

ويشمل الهيكل إدارتين جديدتين لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، وللمعارف والاتصال. وقد عُرضت التغييرات التي أُدخلت على هيكل أبواب برنامج العمل والميزانية ونتائج إعادة الصياغة الكبيرة للكيانات البرنامجية في الوثيقة المعدلة لبرنامج العمل والميزانية 2006-2007.

9- وتمت المرحلة الأولى من الإصلاحات الخاصة باللامركزية في أفريقيا وآسيا الوسطى. فأُنشئت مكاتب إقليمية فرعية جديدة لوسط أفريقيا في ليبرفيل، غابون، ولشرق أفريقيا في أديس أبابا، إثيوبيا. وأُنشئ المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا في أكرا، غانا، والذي ظل يستضيف المكتب الإقليمي لأفريقيا. وظل المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية بعد إعادة تشكيله في هراري، زمبابوي. وأُنشئ المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى في أنقره، تركيا. وفي المرحلة الثانية، نُقل المركز الإقليمي لأوروبا من المقر الرئيسي للمنظمة في روما إلى بودابست، هنغاريا.

10- ونتيجة للقرارات اللاحقة التي اتخذتها الأجهزة الرئاسية، اتسعت الإصلاحات لتشمل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأُنشئ المكتب الإقليمي الفرعي في بنما وتم تشكيل فريق متعدد التخصصات في سنتياغو، وأُعيد تنظيم المكتب الإقليمي الفرعي في بربادوس. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وافق المجلس أيضاً على إنشاء مكتب إقليمي فرعي جديد لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن مقره في الإمارات العربية المتحدة.

11- وبعد موافقة المؤتمر عام 2005 على التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، عكفت المنظمة بجميع مستوياتها على دعم عمل فريق التقييم الخارجي المستقل. وخلال المراحل الأخيرة من العملية، تم استعراض البيانات الوقائعية في تقرير التقييم الخارجي المستقل، وقدمت المساعدة لإجراء تحديد أولي للتكاليف والوفورات المرتبطة بالتوصيات العديدة.

12- وقد وجه الاهتمام اللائق إلى متابعة السياسات اللغوية للمنظمة. ففي الفترة 2006-2007، انخفضت النسبة المئوية للاجتماعات المعقودة باللغات الخمس إلى 14 في المائة، في حين أن النسبة المئوية للاجتماعات المعقودة بأربع لغات زادت إلى 14 في المائة. وزادت النسبة المئوية للاجتماعات المعقودة بثلاث لغات إلى 25 في المائة. وعموماً، فقد زادت الاجتماعات المعقودة بأكثر من لغتين إلى 52 في المائة، بعد أن كانت 50 في المائة في الفترة 2004-2005. وظلت طباعة الوثائق بلغات المنظمة تحتل أولوية رئيسية. فجميع الوثائق الرئيسية تتوافر كلها باللغات الخمس في حين أن الوثائق ذات الصبغة الفنية البحتة تُنشر بلغات تتناسب مع احتياجات الجمهور المستهدف.

13- وظل أيضاً التوازن الجغرافي والجنساني بين الموظفين قيد البحث. ففي نهاية عام 2007، كانت هناك عشرة بلدان تجاوزت الحد الأقصى لنطاقها؛ و19 بلداً ممثلاً تمثيلاً ناقصاً؛ و38 بلداً غير ممثل، ولكن تُبذل جهود مستمرة لتخفيض العدد الأخير. وتُعد أيضاً زيادة نسبة الموظفات في الفئة الفنية أحد الأهداف الرئيسية لسياسات الموارد البشرية. فقد أسفرت الجهود المبذولة خلال الفترات المالية الست الأخيرة عن زيادة منتظمة في عدد الإناث في الوظائف الفنية في المقر الرئيسي من 21 في المائة في بداية عام 1996 إلى 34 في المائة في نهاية عام 2007 مع الزيادة في جميع المواقع من 18 في المائة إلى 30 في المائة.

معلومات وعلامات مختارة عن البرنامج

14- حددت وحدات المنظمة مخرجات للتنفيذ في إطار جميع البرامج في برنامج العمل والميزانية 2006-2007. وكالمعتاد، كان يتعين إدخال بعض التعديلات على المخرجات المخططة أثناء الفترة المالية بينما كان يتعين تأجيل البعض الآخر أو إلغاؤه. وكان يتعين إضافة مخرجات جديدة لمواجهة السياقات المتطورة وتلبية الطلبات الجديدة الخاصة. وكما يتضح في *الملحق 2*، كان تسليم المخرجات في جملته مرضياً تماماً. فقد سلم البرنامج الفني 93 في المائة من المخرجات المخططة بعد تعديلها، في حين سلمت البرامج غير الفنية 97 في المائة من المخرجات. ويرد في *الملحق 4*، المنشور على الموقع الشبكي للمنظمة (http://www.fao.org/pir)، المزيد من التفاصيل عن الكيانات البرنامجية.

15- وتتناول الصيغة المطبوعة من هذا التقرير بصورة انتقائية مخرجات عمل المنظمة في 12 مجالاً في إطار الأبواب الموضوعية الثلاثة في برنامج العمل: *الباب الثاني: النُظم الغذائية والزراعية المستدامة*؛ *والباب الثالث: تبادل المعارف، السياسات والمواد الترويجية*؛ *والباب الرابع: اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج*. والغرض من الأمثلة وعمليات السرد المقابلة هو توضيح الدور الرئيسي الذي قام به بناء القدرات، والشراكات، وبرنامج التعاون التقني لتحقيق مخرجات مستدامة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية في 12 مجالاً برنامجياً: الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية؛ وسلامة الأغذية؛ والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات؛ والعمل بشأن تغير المناخ؛ والموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛ ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ والغابات (وخاصة العمل بشأن حرائق الغابات)؛ وتحليل أسواق السلع وتوقعاتها؛ والاستثمار في الزراعة؛ والدعم للبرامج الوطنية للأمن الغذائي والمساعدة المرتبطة بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة؛ وبرنامج التعاون التقني، بما في ذلك تحليل الدور التحفيزي لمشاريع برنامج التعاون التقني وعلاقتها ببرامج المنظمة بما في ذلك عن طريق بناء القدرات.

16- وبالمثل، يوجد عرض عام لإنجازات المنظمة في كل إقليم (في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى) حسب المجال البرنامجي في إطار جميع مصادر التمويل، بما في ذلك برنامج التعاون التقني والتمويل الخارجي للاستثمار.

أولا- ما حققته المنظمة

ألف- استعراض موارد المنظمة

17- يتضمن تقرير تنفيذ البرامج مناقشة الموارد واستخداماتها أثناء الفترة المالية بالنسبة لتسليم المنتجات أو الخدمات، وما أنجزته المنظمة. ويلخص هذا الجزء تطور الموارد المتاحة من جميع المصادر.

(أ) تطورات الموارد الإجمالية

18- بلغ مجموع المصروفات في الفترة المالية 2006-2007 بحسب مصدر الأموال، كما جاء في حسابات الفترة المالية، ما قيمته 1 775 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة 232 مليون دولار (15 في المائة) عما كانت عليه في الفترة المالية 2004-2005. وترد هذه المصروفات في *الجدول 1* تحت فئتين محاسبيتين هما "الحساب العام والحسابات ذات الصلة" "وحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي":

- يشتمل الحساب العام والحسابات ذات الصلة على مخصصات البرنامج العادي والموارد المرتبطة به، بما في ذلك الأنشطة الاستثمارية الممولة بصورة مشتركة، وتكاليف الدعم، وغير ذلك من البنود المختلفة؛
- وتشمل حسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأنشطة الممولة من جميع المصادر الأخرى من خارج الميزانية.

الجدول 1: موجز عن الإنفاق بحسب مصدر التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2005-2004	2007-2006
الحساب العام والحسابات ذات الصلة		
إنفاق البرنامج العادي (مقابل ميزانية 2006-2007 البالغة 765.7 مليون دولار أمريكي)	748,2	764,2
أنشطة الاستثمار ذات التمويل المشترك	26,7	32,3
المبالغ المستردّة من تكاليف الدعم (حسابات الأمانة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	41,5	60,1
المساهمات النقدية من الحكومات وغيرها من الإيرادات النثرية	16,3	15,1
التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي (انظر الجدول أدناه)	25,6	(27,4)
الفروق في العملات مقابل معدل الميزانية*	18,7	43,2
مصروفات ممولة من المتأخرات (قرار المؤتمر 2001/6)	31,3	0,0
غير ذلك (مبينة أدناه)	0,0	38,0
المجموع الفرعي	908,3	925,6
حسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
حسابات الأمانة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باستثناء مشاريع الطوارئ)	395,3	464,5
عمليات الإغاثة الخاصة (مشاريع الطوارئ)	239,5	384,5
المجموع الفرعي	634,8	849,0
مجموع المصروفات	1.543,1	1.774,6

* تمثل الفروق في العملات الإنفاق الفعلي والإيرادات الأخرى الفعلية المعدلة بحيث تظهر تحويل المعاملات باليورو بسعر الصرف المطبق في الميزانية عوضاً عن سعر الصرف المطبق في الأمم المتحدة الساري في تاريخ المعاملات.

19- زاد الإنفاق من الحساب العام والحسابات ذات الصلة بما قيمته 17.3 مليون دولار أمريكي (1.9 في المائة) عن الفترة المالية السابقة:

- زاد الإنفاق من مخصصات البرنامج العادي بنسبة 2.1 في المائة في الفترة 2006-2007، رغم انخفاضه بقيمته الحقيقية؛
- زادت أنشطة الاستثمار الممولة بصورة مشتركة بما قيمته 5.7 مليون دولار أمريكي (21.3 في المائة) في الفترة المالية 2006-2007؛
- زادت تسديدات تكاليف الدعم بصورة كبيرة، بما قيمته 18.6 مليون دولار أمريكي (45 في المائة) لتواصل بذلك اتجاهها في الفترة المالية 2004-2005؛
- ويشمل الاعتماد المعنون "برنامج التعاون التقني، وتعديلات مرفق الإنفاق الرأسمالي" على المخصصات التي لم تنفق من برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي المؤجلة من مصروفات الفترة المالية السابقة لإنفاقها في الفترة المالية 2006-2007 مخصوما منها الإيرادات المؤجلة المحولة إلى الفترة المالية 2008-2009 لهذين البندين. وكما يتبين من *الجدول 2*، فقد كانت هناك زيادة صافية في موارد الفترة المالية 2006-2007 بمبلغ 27.4 مليون دولار، مقابل زيادة صافية قيمتها 25.6 مليون دولار في الفترة المالية 2004-2005؛
- وكان الفارق في سعر العملة هو 43.2 مليون دولار لغير صالح الفترة المالية 2006-2007، مقابل 18.7 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2004-2005؛
- وتشمل المصروفات "الأخرى" بنود الإنفاق التالية: 14.3 مليون دولار زيادة في مرتبات موظفي الخدمة العامة في المقر (حُمل 6.4 مليون دولار على حساب الاحتياطي الخاص و7.9 مليون دولار أمريكي ممولة من اشتراك الاتحاد الروسي)؛ و21.7 مليون دولار تكاليف الخدمات الجارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة (13.4 مليون دولار أمريكي) ومدفوعات نهاية الخدمة (8.3 مليون دولار)؛ ومليوني دولار لحساب الصندوق المتجدد للمنتجات الإعلامية والمصروفات المتنوعة.

الجدول 2: التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2004-2005	2006-2007	التغيّر
حُولت اعتمادات برنامج التعاون التقني الخاصة بالفترة المالية السابقة إلى الفترة المالية الراهنة	62,0	36,4	(25,6)
اعتمادات برنامج التعاون التقني المؤجلة للفترة المالية التالية	(36,4)	(69,9)	(33,5)
موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي المؤجلة إلى الفترة المالية الراهنة	0,0	8,9	8,9
موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي المؤجلة إلى الفترة المالية التالية	0,0	(2,8)	(2,8)
المجموع	25,6	(27,4)	(53,0)

20- وزادت المصروفات ذات الصلة بحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 214.2 مليون دولار أمريكي (33.7 في المائة)، وهي زيادة هائلة عن الفترة المالية 2004-2005:

- زاد الإنفاق من حسابات الأمانة لغير حالات الطوارئ بمبلغ 70.8 مليون دولار أمريكي (18.6 في المائة)؛
- زاد الإنفاق على تنفيذ عمليات الطوارئ بمبلغ 145.1 مليون دولار أمريكي (60.6 في المائة)، وكان ذلك أساسا نتيجة أنفلونزا الطيور، والموجات التسونامية وغيرهما من الكوارث الطبيعية؛
- واصل الإنفاق بموجب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انخفاضه، ولم تتعد التسليمات في الفترة المالية 2006-2007 ما قيمته 13.5 مليون دولار أمريكي.

21- وكما يتبين من *الشكل 1*، فإن الإنفاق بموجب مصدري التمويل (أي البرنامج العادي مقابل التمويل من خارج الميزانية) كان مقسوما بالتساوي في الفترة المالية 2006-2007 (52 في المائة للبرنامج العادي بما في ذلك برنامج التعاون التقني / البرنامج الخاص للأمن الغذائي، و48 في المائة للتمويل من خارج الميزانية). وداخل فئة التمويل من خارج الميزانية، احتلت مشروعات الطوارئ أكبر نصيب في الفترة المالية في الفترة 2006-2007، تليها مباشرة المشروعات الميدانية غير المرتبطة بالطوارئ.

الشكل 1: إنفاق البرنامج العادي والمشاريع الممولة من خارج الميزانية بحسب نصيبها في الإنفاق الإجمالي في الفترة المالية 2006-2007

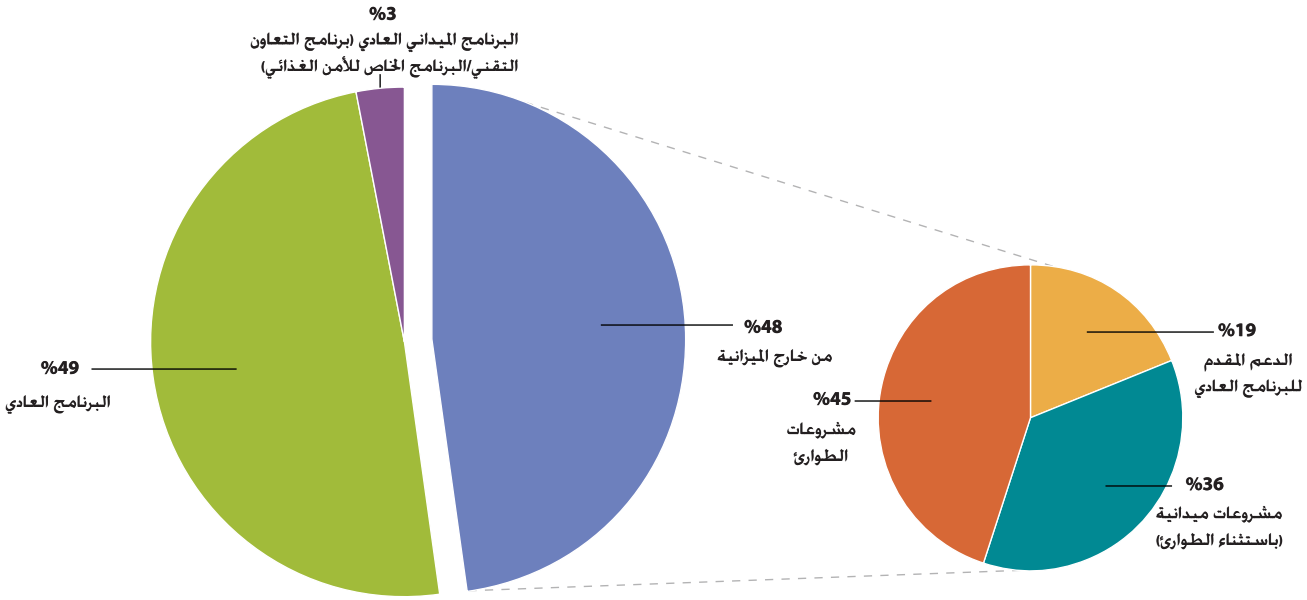

22- ويرد ملخص في *الشكل 2* لإجمالي الإنفاق (البرنامج العادي والأموال من خارج الميزانية) حسب أبواب الميزانية، وعلى النحو المبين في الوثيقة المنقحة لبرنامج العمل والميزانية 2006-2007. وقد استأثر *الباب الثاني*:النظم الغذائية والزراعية المستدامة *والباب الثالث*: تبادل المعرفة والسياسات والمواد الترويجية بنسبة 74 في المائة من الإنفاق في الفترة المالية 2006-2007، بينما استأثر *الباب الرابع*: اللامركزية، والتعاون مع الأمم المتحدة وتسليم البرامج بنسبة إضافية قدرها 15 في المائة.

23- وتأتي النسبة الباقية وهي 11 في المائة ضمن حوكمة المنظمة *(الباب الأول)*، وخدمات الإدارة والإشراف *(الباب الخامس)*، والمصروفات غير المنظورة *(الباب السادس)*، والإنفاق الرأسمالي *(الباب الثامن)* والإنفاق الأمني *(الباب التاسع)*.

الشكل 2: توزيع إجمالي الإنفاق حسب أبواب الميزانية، 2006-2007

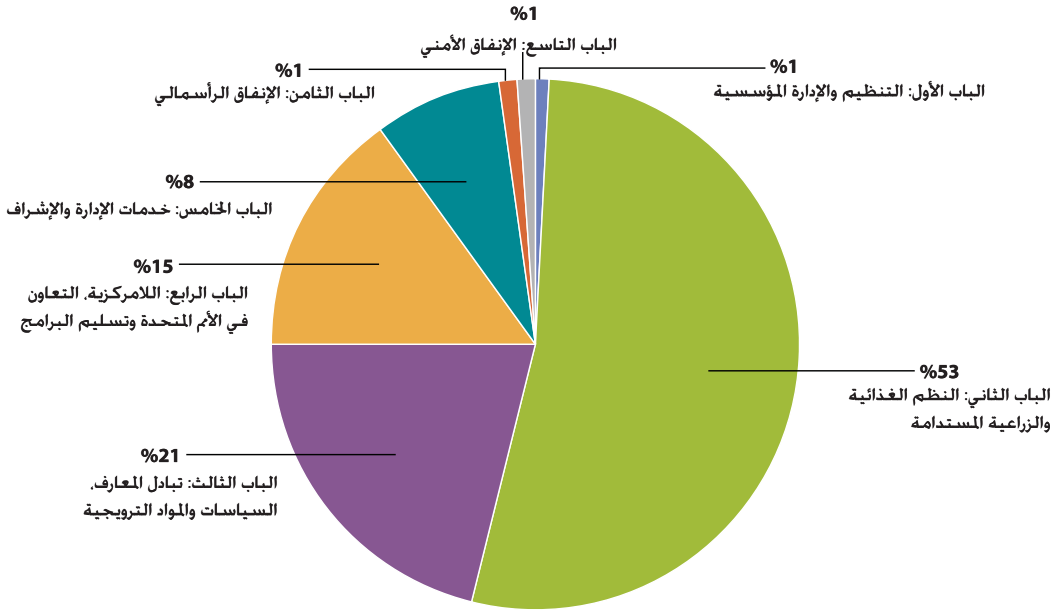

(ب) الحساب العام والحسابات ذات الصلة

24- يتضمن برنامج العمل للفترة 2006-2007 التوافر المتوقع لموارد من إيرادات أخرى، والتي تشمل الاشتراكات الطوعية التي تعتبر تحت يد المنظمة إلى حد كبير وتدار بالقرب من المخصصات العادية للميزانية. فضم الإيرادات الأخرى إلى برنامج العمل يعطي صورة أكثر اكتمالا للموارد المرتبطة بالعمل الجاري. ولكن التغييرات التي تطرأ على الإيرادات مقابل المستويات المحددة في الميزانية أثناء تنفيذ البرنامج، تتطلب تعديلات مقابلة في الإنفاق حتى يمكن التواؤم مع المخصصات المعتمدة في الميزانية، الأمر الذي يزيد من عدم اليقين ومن التعقيد في الإدارة المالية للمخصصات.

25- ويبين *الجدول 3: برنامج العمل، والتحويلات بين أبواب الميزانية، والأداء، 2006-2007* برنامج العمل للفترة 2006-2007 والتعديلات التي تم إدخالها أثناء التنفيذ. فالموارد المخطط لها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 تبلغ في مجموعها 856.8 مليون دولار أمريكي، منها 765.7 مليون دولار أمريكي من مخصصات البرنامج العادي، و91.1 مليون دولار أمريكي من الإيرادات الأخرى (بعد تسوية أنواع الإيرادات التي تعد أموال أمانة في حسابات المنظمة).

26- ولا مفر من أن يبتعد تنفيذ برنامج العمل عن الخط المرسوم له، نتيجة عوامل مثل التضخم غير المتوقع وغير المحسوب في الميزانية، بالإضافة إلى تكاليف أخرى مثل التغير الذي يحدث في الأولويات نتيجة تغير البيئة الخارجية، وسعي المنظمة إلى الاستجابة إلى أكثر احتياجات أعضائها إلحاحا. كما تعرض تنفيذ البرامج في الفترة 2006-2007 إلى مزيد من التعقيد نتيجة إدخال هيكل برنامجي جديد، وضرورة إعداد برنامج عمل وميزانية معدل للفترة 2006-2007 لكي توافق عليه الأجهزة الرئاسية في بداية الفترة المالية.

27- وقد تأثر ببندين كبيرين غير مدرجين في الميزانية، وهما التباين الكبير غير المواتي في تكاليف الموظفين (23.3 مليون دولار أمريكي) وتكاليف إعادة توزيع الموظفين الشاغلين لوظائف ملغاة (11.5 مليون دولار أمريكي). وأمكن تغطية جزء من التكاليف التي كانت مقدرة بمبالغ منخفضة في الميزانية من داخل مخصصات البرنامج العادي عن طريق إعادة تخصيص أو تسوية موارد مدرجة في الميزانية المعروضة على الأجهزة الرئاسية (مثل إعادة توجيه الموارد اللامركزية المدرجة في الميزانية بسبب التنفيذ التدريجي للهياكل اللامركزية الجديدة) وجزء آخر عن طريق فرض تخفيضات على مخصصات البرنامج العادي وتحقيق وفورات من الوظائف الخالية.

28- تنص اللائحة المالية للمنظمة على أن تتم جميع تحويلات مخصصات البرنامج العادي فيما بين أبواب برنامج العمل والميزانية، بموافقة لجنة المالية. وبناء على ذلك، استعرضت لجنة المالية في دورتي مايو/أيار وسبتمبر/أيلول 2007 ودورة مايو/أيار 2008، التحويلات بين أبواب الميزانية ووافقت عليها. وكانت التحويلات النهائية المطلوبة هي من *الأبواب الثاني والرابع والتاسع* إلى *الباب الأول* (1.7 مليون دولار أمريكي) *والباب الثالث* (1.6 مليون دولار أمريكي)، *والباب الخامس* (0.35 مليون دولار أمريكي)، *والباب الثامن* (1.7 مليون دولار أمريكي). وجاءت التحويلات النهائية بين أبواب البرنامج العادي إلى *الأبواب الأول والخامس والثامن* في حدود المستويات التي سبقت الموافقة عليها[1]، بينما تطلب الأمر تحويلا إضافيا إلى *الباب الثالث: تبادل المعرفة، السياسات والمواد الترويجية*. وبشكل عام، فإن برنامج العمل النهائي يمثل زيادة قدرها 22.5 مليون دولار نتيجة الزيادة في الإيرادات المتوقعة التي تلقتها المنظمة في الفترة 2006-2007.

29- بلغت الإيرادات المتحصلة 113.6 مليون دولار أمريكي، (منها 6.1 مليون من الإيرادات المؤجلة للإنفاق الرأسمالي) مع إنفاق إجمالي صاف قيمته 764.2 مليون دولار من مخصصات البرنامج العادي البالغة 765.7 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد الفائض وقدره 1.5 مليون دولار من مخصصات الفترة 2006-2007 فقد أعيد تخصيصه لتغطية القدر الممكن من مدفوعات نهاية الخدمة الزائدة في الفترة 2006-2007، بناء على طلب لجنة المالية[2].

30- ويمكن مقارنة الإنفاق الكلي وقيمته 877.8 مليون دولار في الميزانية النهائية للفترة 2006-2007 بمبلغ 925.6 مليون دولار أمريكي الوارد في إنفاق الحساب العام والحسابات ذات الصلة في مسودة الحسابات المالية. فالأرقام الواردة في الجدول لا تضم سوى بنود الإنفاق في الحسابات المالية المحملة على برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007. وبصورة محددة، فإنها: (1) تستبعد 1.9 مليون دولار أمريكي من الإنفاق بمعرفة الصندوق المتجدد للمنتجات الإعلامية باعتباره صندوقا منفصلا أنشئ لهذا الغرض بموجب المادة 6-9 من اللائحة المالية، (2) تستبعد مبلغ 36.1 مليون دولار أمريكي من الزيادة غير المدرجة في الميزانية في مرتبات موظفي الخدمة العامة بالمقر وتكاليف الخدمة الجارية غير المدرجة في الميزانية للخطة الطبية بعد انتهاء الخدمة، ومدفوعات نهاية الخدمة، (3) تسوي إنفاق برنامج التعاون التقني بحيث يفترض أن المخصصات الكلية للبرنامج في الفترة 2006-2007 قد أنفقت، إذ أن الأرصدة غير المستخدمة ستظل متاحة للوفاء بالالتزامات في الفترة 2008-2009، عملا بالمادة 4-3 من اللائحة المالية.

31- ويبين الشكل أدناه نصيب إنفاق البرنامج العام موزعا بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وقد استأثر المقر الرئيسي بنسبة 64 في المائة من مجموع الإنفاق في الفترة 2006-2007، أي أقل بنسبة 1 في المائة عما كان عليه في الفترة 2004-2005 بسبب مواصلة سياسة اللامركزية. أما نفقات البرامج الميدانية ذات الصلة ببرنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي، والتي تمول من البرنامج العادي،

---

[1] الفقرة 10 من الوثيقة CL 133/4

[2] الفقرة 14 من الوثيقة CL 133/4

فكانت نسبتها 12 في المائة في الفترة 2006-2007 (مقابل 13 في المائة في الفترة 2004-2005). أما بالنسبة للمواقع المختلفة للامركزية، فقد زادت المكاتب القطرية للمنظمة من 10 في المائة إلى 11 في المائة لسبب رئيسي هو زيادة تكاليف الموظفين، كما زادت تكاليف المكاتب شبه الإقليمية من 3 في المائة إلى 4 في المائة، بسبب التوسع في عدد المكاتب شبه الإقليمية في إقليم أفريقيا، بينما ظلت المكاتب الإقليمية عند 8 في المائة ومكاتب الاتصالات عند 1 في المائة.

الشكل 3: الإنفاق في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية، 2006-2007

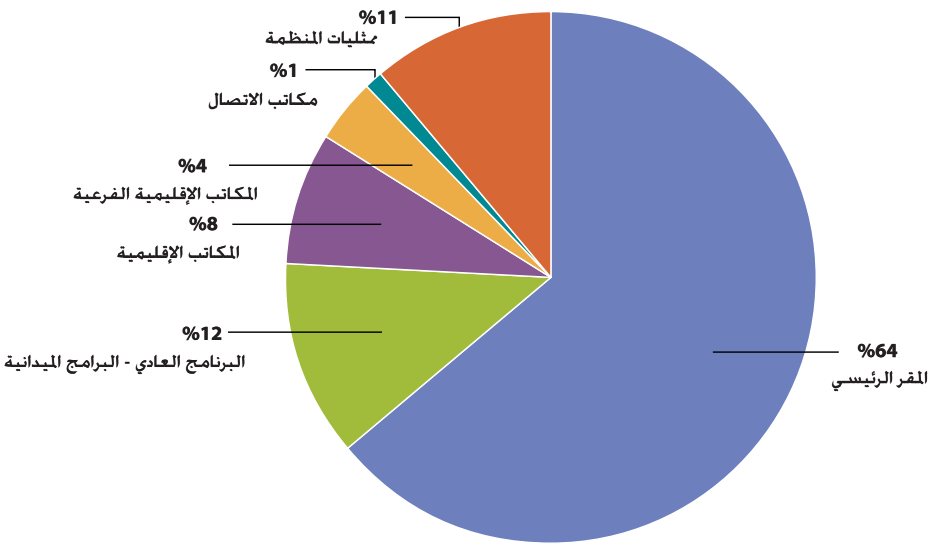

32- يبين جدول الموارد الذي يسبق كل برنامج في *الملحق الشبكي 4: معلومات إضافية عما حققته المنظمة*، ومعلومات عن الإنفاق من برنامج العمل، بعد تسوية حساب الإيرادات الفعلية. كما تبين هذه الجداول الموارد الآتية من خارج الميزانية التي تكمل البرنامج العادي وكذلك موارد البرامج الميدانية المرتبطة بهذا البرنامج.

الجدول 3: برنامج العمل، وعمليات النقل فيما بين بنود الميزانية، والأداء ، 2006-2007 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

		برنامج عمل 2006-2007			مصروفات 2006-2007			الفارق في 2006-2007: الميزانية ناقصاً المصروفات/الدخل			
الباب/ البرنامج	البرنامج	برنامج العمل	الإيرادات	صافي الاعتمادات	معدل الإنفاق في برنامج العمل والميزانية	الإيرادات الفعلية	صافي الإنفاق	برنامج العمل (بالزيادة)/النقص	الدخل بالزيادة/ (بالنقص)	الاعتمادات (بالزيادة)/ بالنقص	عمليات النقل بين الأبواب الموافق عليها (صافية)
1A	الأجهزة الرئاسية	7.794	(0)	7.794	9.278	81	9.197	(1.484)	81	(1.403)	
1B	الإدارة العامة	9.814	214	9.600	10.466	492	9.974	(652)	278	(374)	
1X	إدارة البرنامج	714	(0)	714	376	(0)	376	338	0	338	
1	التنظيم والإدارة المؤسسية	18.322	214	18.108	20.120	573	19.547	(1.798)	359	(1.439)	1.700
2A	إدارة نظم إنتاج المحاصيل	20.165	323	19.842	20.269	1.055	19.214	(104)	732	628	
2B	إدارة نظم الإنتاج الحيواني	8.498	433	8.065	8.612	620	7.992	(114)	187	73	
2C	الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية	23.869	423	23.446	25.476	2.022	23.454	(1.607)	1.599	(8)	
2D	التغذية وحماية المستهلكين	23.696	1.428	22.268	24.345	2.079	22.266	(649)	651	2	
2E	المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات	11.281	253	11.028	11.227	383	10.844	54	130	184	
2F	إدارة الغابات وصونها وإعادة تأهيلها	8.234	82	8.152	7.938	429	7.509	296	347	643	
2G	المنتجات والصناعات الحرجية	8.899	176	8.723	8.536	39	8.497	363	(137)	226	
2H	المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	17.858	623	17.235	17.418	704	16.714	440	81	521	
2I	إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية وصونها	12.915	482	12.433	13.228	997	12.231	(313)	515	202	
2J	المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	9.248	880	8.368	8.918	773	8.145	330	(107)	223	

		برنامج عمل 2006-2007			مصروفات 2006-2007			الفارق في 2006-2007: الميزانية ناقصاً المصروفات/الدخل		
الباب/ البرنامج	البرنامج	برنامج العمل	الإيرادات	صافي الاعتمادات	معدل الإنفاق في برنامج العمل والميزانية	الإيرادات الفعلية	صافي الإنفاق	برنامج العمل (بالزيادة)/النقص	الدخل بالزيادة/ (بالنقص)	الاعتمادات (بالزيادة)/ بالنقص	عمليات النقل بين الأبواب الموافق عليها (صافية)
2K	إدارة المواد الطبيعية على نحو مستدام	28.808	989	27.819	30.421	1.941	28.480	(1.613)	952	(661)	
2L	التكنولوجيا والبحوث والإرشاد	5.972	4	5.968	5.905	144	5.761	67	140	207	
2M	البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	15.721	317	15.404	16.289	728	15.561	(568)	411	(157)	
2X	إدارة البرنامج	21.003	160	20.843	19.803	223	19.580	1.200	63	1.263	
2	نظم الأغذية والزراعة المستدامة	216.167	6.573	209.594	218.385	12.137	206.248	(2.218)	5.564	3.346	(3.300)
3A	زيادة الموارد والاستثمار	50.579	26.303	24.276	57.980	34.869	23.111	(7.401)	8.566	1.165	
3B	السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة	30.296	1.416	28.880	30.461	1.792	28.669	(165)	376	211	
3C	التجارة والأسواق	11.899	322	11.577	11.308	331	10.977	591	9	600	
3D	المعلومات والاحصاءات الزراعية	10.719	136	10.583	11.537	454	11.083	(818)	318	(500)	
3E	التحالفات والمبادرات للدعوة إلى مكافحة الجوع والفقر	11.819	172	11.647	12.216	546	11.670	(397)	374	(23)	
3F	المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية	9.400	528	8.872	9.730	609	9.121	(330)	81	(249)	
3G	سبل المعيشة في الريف	4.119	137	3.982	3.822	298	3.524	297	161	458	
3H	تبادل المعارف وبناء القدرات	22.252	58	22.194	22.861	265	22.596	(609)	207	(402)	
3I	نظم تكنولوجيا المعلومات	28.952	(0)	28.952	31.432	172	31.260	(2.480)	172	(2.308)	
3J	الاتصالات والإعلام العام	18.069	(0)	18.069	18.241	81	18.160	(172)	81	(91)	
3X	إدارة البرنامج	20.312	204	20.108	20.626	45	20.581	(314)	(159)	(473)	

		برنامج عمل 2006-2007			مصروفات 2006-2007			الفارق في 2006-2007: الميزانية ناقصاً المصروفات/الدخل			
الباب/ البرنامج	البرنامج	برنامج العمل	الإيرادات	صافي الاعتمادات	معدل الإنفاق في برنامج العمل والميزانية	الإيرادات الفعلية	صافي الإنفاق	برنامج العمل (بالزيادة)/النقص	الدخل بالزيادة/ (بالنقص)	الاعتمادات (بالزيادة)/ بالنقص	عمليات النقل بين الأبواب الموافق عليها (صافية)
3	تبادل المعلومات، السياسات والمواد الترويجية	218.416	29.276	189.140	230.214	39.462	190.752	(11.798)	10.186	(1.612)	1.600
4A	التعاون والدمج والرصد في الأمم المتحدة	13.679	815	12.864	13.814	869	12.945	(135)	54	(81)	
4B	تنسيق الخدمات اللامركزية	20.306	(0)	20.306	19.382	214	19.168	924	214	1.138	
4C	الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الانمائي	86.092	22.933	63.159	90.986	25.126	65.860	(4.894)	2.193	(2.701)	
4D	إدارة حالات الطوارئ وما بعد الأزمات	1.684	721	963	1.839	663	1.176	(155)	(58)	(213)	
4E	برنامج التعاون التقني	103.550	(0)	103.550	100.581	(0)	100.581	2.969	0	2.969	
4X	إدارة البرنامج	13.898	2.061	11.837	13.261	1.771	11.490	637	(290)	347	
4	اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج	239.209	26.530	212.679	239.863	28.643	211.220	(654)	2.113	1.459	(1.600)
5A	الإشراف	11.260	454	10.806	12.243	1.066	11.177	(983)	612	(371)	
5B	خدمات البرنامج والميزانية	7.013	822	6.191	8.200	1.050	7.150	(1.187)	228	(959)	
5C	الخدمات المالية	17.270	6.286	10.984	17.682	7.258	10.424	(412)	972	560	
5D	إدارة الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية للموظفين	16.812	2.426	14.386	18.548	2.723	15.825	(1.736)	297	(1.439)	
5E	التوريدات	8.901	3.240	5.661	10.442	5.245	5.197	(1.541)	2.005	464	
5F	إدارة مباني المقر	33.454	1.159	32.295	32.575	2.881	29.694	879	1.722	2.601	
5G	الاجتماعات والخدمات اللغوية والمراسم	7.882	126	7.756	7.759	207	7.552	123	81	204	
5H	الخدمات المشتركة	19.641	5.119	14.522	22.474	6.159	16.315	(2.833)	1.040	(1.793)	

		برنامج عمل 2006-2007			مصروفات 2006-2007			الفارق في 2006-2007: الميزانية ناقصاً المصروفات/الدخل			
الباب/ البرنامج	البرنامج	برنامج العمل	الإيرادات	صافي الاعتمادات	معدل الإنفاق في برنامج العمل والميزانية	الإيرادات الفعلية	صافي الإنفاق	برنامج العمل (بالزيادة)/النقص	الدخل بالزيادة/ (بالنقص)	الاعتمادات (بالزيادة)/ بالنقص	عمليات النقل بين الأبواب الموافق عليها (صافية)
5X	إدارة البرنامج	7.865	40	7.825	7.387	38	7.349	478	(2)	476	
5	خدمات الإدارة والإشراف	130.098	19.672	110.426	137.310	26.627	110.683	(7.212)	6.955	(257)	350
6A	المصروفات غير المنظورة	600	(0)	600	149	(28)	177	451	(28)	423	
6	المصروفات غير المنظورة	600	(0)	600	149	(28)	177	451	(28)	423	0
8A	الإنفاق الرأسمالي	13.575	8.851	4.724	12.484	6.081	6.403	1.091	(2.770)	(1.679)	
8	الإنفاق الرأسمالي	13.575	8.851	4.724	12.484	6.081	6.403	1.091	(2.770)	(1.679)	1.700
9A	أمن المقر	7.989	(0)	7.989	8.314	61	8.253	(325)	61	(264)	
9B	الأمن الميداني	12.455	(0)	12.455	10.977	44	10.933	1.478	44	1.522	
9X	التوجيه وخدمات الدعم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
9	الإنفاق الأمني	20.444	(0)	20.444	19.291	105	19.186	1.153	105	1.258	(450)
	المجموع	856.831	91.116	765.715	877.816	113.600	764.216	(20.985)	22.484	1.499	0

(ج) برنامج المنظمة الميداني والدعم من خارج الميزانية لتسليمات البرنامج العادي

33- وصل مجموع الإنفاق على برنامج المنظمة الميداني والدعم من خارج الميزانية لتسليمات البرنامج العادي 896.5 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 24 في المائة عن الفترة المالية 2004-2005 (انظر *الجدول 5*). وكان السبب الرئيسي في ذلك هو زيادة التسليمات من حسابات الأمانة الأحادية، ومن برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات، ومن البرامج التشاركية للمنظمة وأنشطة الطوارئ وإعادة الإحياء، بينما واصلت عمليات التسليم الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتجاهها نحو الانخفاض.

34- وخلال الفترة 2006-2007 قامت أكبر 20 جهة مانحة بتمويل 79 في المائة من جميع التسليمات الممولة من خارج الميزانية في الفترة المالية. أما تمويل برامج معينة أو مشروعات كبيرة من جانب جهات مانحة متعددة فقد تضاعف بأكثر من ثلاث مرات مقارنة بالفترة المالية السابقة ليحتل المرتبة الثانية بين أكبر وسائل التمويل. وكانت أهم البرامج التي ساهمت في هذه الزيادة، هي الاستجابة لحالات الطوارئ الناشئة عن انتشار أنفلونزا الطيور ضمن الصندوق الخاص لأنشطة الطوارئ والإحياء، ومدونة السلوك الخاصة لمصايد الأسماك، والمرفق الوطني لبرامج الغابات، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية، وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي.

الجدول 4: مصادر التمويل الخارجي بملايين الدولارات الأمريكية*

اسم الجهة المانحة	2005-2004	2007-2006
الجماعة الأوروبية	69,4	83,2
المساهمات المتعددة الأطراف	16,9	58,0
إيطاليا	52,8	54,0
الولايات المتحدة الأمريكية	22,9	44,4
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة	2,7	39,7
هولندا	39,0	39,2
اليابان	27,4	36,3
النرويج	24,6	36,0
المملكة المتحدة	39,6	33,8
السويد	21,7	32,2
خدمات ودعم مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية- أمانة اللجنة التنفيذية/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	35,5	31,4
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحساب الأمانة المشترك للجهات المانحة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	15,7	30,4
بلجيكا	25,4	29,0
ألمانيا	19,2	23,3
مملكة أسبانيا	12,6	21,3
الصندوق المشترك للمساعدة الإنسانية في السودان		20,6
المملكة العربية السعودية	15,7	16,5
جنوب أفريقيا	9,6	14,4

اسم الجهة المانحة	2005-2004	2007-2006
البرازيل	9,9	12,0
المجموع الفرعي	460,7	655,6
الجهات المتبرعة أخرى	141,6	179,1
المجموع	602,3	834,7

* الإنفاق الرأسمالي الإجمالي لا يتضمن تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي المقيدة كمبالغ دائنة في الحساب العام وتكاليف عمليات الطوارئ المتكبدة في شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل. وفقاً للسياسات المحاسبية للمنظمة، يجري تسجيل المساهمات في حسابات الأمانة عندما تنفق المصروفات فعلاً في مشروعات حساب الأمانة.

35- وأصبح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يحتل المرتبة الخامسة بين أكبر الجهات المانحة للمنظمة، حيث مول أنشطة الطوارئ والإحياء عن طريق صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ الذي أنشئ مؤخرا. وإذا كانت الجهات المانحة التقليدية هي التي تسيطر على حجم المساهمات في هذا الصندوق، فإن هناك اتجاها للترحيب بزيادة عدد الجهات المانحة غير التقليدية.

36- وانخفض الجزء الممول من البرنامج العادي في البرامج الميدانية في الفترة 2006-2007 مقارنة بالفترة المالية السابقة. وانخفضت تسليمات برنامج التعاون التقني بالذات إلى ما يقرب من نصف مستواها في 2004-2005، بسبب رئيسي هو النقص الحاد في السيولة النقدية الذي تعرضت له المنظمة، وإن كان يرجع أيضا إلى النسبة المئوية المرتفعة للمشروعات التي ووفق عليها في الفترة 2004-2005 والتي سلمت في تلك الفترة. ويرد وصف لاستخدام برنامج التعاون التقني في *الجزء 1-باء*. والتحول في تركيز البرنامج الخاص للأمن الغذائي من المشروعات التجريبية الصغيرة إلى تصميم وتنفيذ برامج وطنية للأمن الغذائي ضمن البرامج الوطنية والعادية للأمن الغذائي، يفسر الانخفاض في مشروعات البرنامج الخاص للأمن الغذائي الممولة من البرنامج العادي. وهناك تقرير عن الإنجازات المحددة لهذا البرنامج في الجزء الخاص بالمعالم البارزة (*الجزء 1-باء*).

الجدول 5: الدعم المقدم من برامج المنظمة الميدانية ومن خارج الميزانية إلى البرنامج العادي بحسب نوع المساهمة (بملايين الدولارات الأمريكية)

الوصف	2005-2004	2007-2006
منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
التنفيذ من جانب منظمة الأغذية والزراعة	5,5	4,5
التنفيذ من جانب منظمة الأغذية والزراعة	9,8	9,2
مجموع برنامج الأمم المتحدة الانمائى	15,3	13,7
حسابات الأمانة		
حسابات الأمانة لغير حالات الطوارئ		
برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والحكومات	206,8	235,3
برنامج الموظفين الفنيين المزاملين	17,2	16,0
حسابات الأمانة الأحادية	78,7	84,9
برامج الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة والجهات المتبرعة	9,6	45,4
صندوق الأمم المتحدة للسكان	1,3	1,5

الوصف	2005-2004	2007-2006
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	4,0	5,8
منظمات الأمم المتحدة الأخرى	9,7	6,0
برنامج تليفود	4,2	3,8
حسابات أمانة متنوعة	15,9	37,4
المجموع لغير حالات الطوارئ	347,5	436,1
حسابات الأمانة - المساعدة في حالات الطوارئ		
عمليات الإغاثة الخاصة- عام	220,3	293,4
عمليات الإغاثة الخاصة- أنفلونزا الطيور	2,7	63,7
عمليات الإغاثة الخاصة- تسونامي	16,5	27,8
المجموع للمساعدة في حالات الطوارئ	239,5	384,9
المجموع لحسابات الأمانة	587,0	821,0
مجموع التمويل الخارجي	602,3	834,7
البرنامج العادي		
برنامج التعاون التقني	115,3	58,0
البرنامج الخاص للأمن الغذائي	5,4	3,8
المجموع للبرنامج العادي	120,7	61,8
المجموع للبرامج الميدانية*	723,1	896,5

* باستثناء تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي المقيدة كمبالغ دائنة في الحساب العام وتكاليف عمليات الطوارئ المتكبدة في شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل.

37- كما يتبين من *الجدول 5*، فإن برامج الشراكة مع الجهات المانحة قد زادت من معدلات التسليم بأكثر من 400 في المائة، مع زيادة نصيب هذه البرامج من الصناديق الاستئمانية لغير حالات الطوارئ من 3 في المائة إلى 10 في المائة، في الوقت الذي زادت فيه الأموال المودعة في حسابات الأمانة بنسبة 25 في المائة. ورغم أن هذه النسب مازالت صغيرة نسبيا، فإنها تؤكد الاتجاه نحو نهج برنامجي. والحقيقة أنه كانت هناك زيادة في طرق التعاون المشابهة لبرامج الشراكة مع حكومتي النرويج وهولندا. كما تبنى عدد من الجهات المانحة الجديدة، وفي مقدمتها حكومات أسبانيا والسويد وبلجيكا نهجا برنامجيا، تماشيا مع البرامج التي تضمنها إعلان باريس لفعالية المعونة.

38- واستمر تسليم مساعدات الطوارئ بوتيرة متزايدة، نظرا لكثرة حالات الطوارئ التي تتطلب تدخل المنظمة، مثل: أنفلونزا الطيور، عن طريق البرنامج العالمي للوقاية من أنفلونزا الطيور شديدة الإمراض ومكافحتها، وهو البرنامج الذي يدعم أكثر من 96 بلدا[3] مستفيدا ، وعدد من العمليات في السودان تركز على استعادة الأصول الزراعية والثروة الحيوانية وحماية الموارد الطبيعية، وعدد من العمليات في القرن الأفريقي، أي في الصومال وأوغندا وإثيوبيا وجيبوتي وكينيا، تشمل عمليات تدخل في حالات الطوارئ والإحياء لمكافحة انعدام الأمن الغذائي ورعاية الأسر المتضررة من الجفاف، بالإضافة إلى مكافحة الأمراض الحيوانية. وتراوحت العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين الإغاثة المباشرة، مثل توزيع المدخلات الزراعية على المجموعات المعرضة للخطر والتدخلات الطويلة الأجل مثل بناء القدرات على مستوى

[3] أول تقييم في الوقت الفعلي لعمل المنظمة في مجال أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض (فبراير/شباط – يونيو/حزيران 2007).

المجتمعات المحلية وعلى مستوى وزارات الزراعة. وفي أفريقيا الجنوبية، كانت المنظمة مطالبة، بسبب حالة الطوارئ التي تزداد تعقيدا، بأن تنفذ إطار عمل قائم على سبل المعيشة. وبالنسبة للموجات التسونامية[4] في المحيط الهندي، تواصلت العمليات في سري لانكا وإندونيسيا حتى نهاية عام 2007، وحتى منتصف عام 2007 في جزر الملديف وميانمار وتايلند وسيشيل والصومال. وكانت استجابة المنظمة تتركز على إعادة سبل المعيشة المعتمدة على مصايد الأسماك والزراعة والغابات، وعلى التنسيق والدعم بشكل عام.

باء: المعالم البارزة في تنفيذ البرنامج

39- تتناول المعالم البارزة للبرنامج في هذا القسم حصيلة عمل المنظمة خلال فترة السنتين في اثنتي عشر منطقة مختارة تشملها الأبواب المواضيعية الثلاثة من برنامج العمل. وتُبرز هذه المعالم الدور المحوري الذي اضطلع به بناء القدرات وإقامة الشراكات وبرنامج التعاون التقني من أجل تحقيق نتائج مستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويرد في *الملحق 2* موجز عن النتائج المستكملة في خلال فترة السنتين بالنسبة إلى كل برنامج فضلاً عن سرد كامل للمصروفات والإنجازات على مستوى الكيانات البرامجية في *الملحق 4*.

(أ) الباب الثاني في برنامج العمل والميزانية: نظم الأغذية والزراعية المستدامة

(1) الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود

40- خلال الفترة 2006-2007، قام الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وصندوق المنظمة الخاص بحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل بتسهيل الاستجابات السريعة لحالات تفشي الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود. وأدت هذه الاستجابات السريعة، إلى جانب الابتكارات في تدابير المكافحة، إلى تخفيف آثار حالات التفشي على سُبل معيشة السكان الريفيين وعلى البيئة في جميع أنحاء العالم.

مكافحة أنفلونزا الطيور في تركيا

41- أشار التقييم الآني لعمل المنظمة بشأن أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض (2007) إلى أن الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل "يعمل كعامل مساهم إيجابي بشكل خاص في فعالية استجابة المنظمة لأزمة [أنفلونزا الطيور]". وقد ساعد استخدامه على القيام بتدخلات مرنة وسريعة لتفادي الانتشار الواسع والمدمر لهذا المرض. وتعد الاستجابة لأنفلونزا الطيور في تركيا أبرز مثال على ذلك.

42- ففي شتاء 2005-2006، انتشرت أنفلونزا الطيور في تركيا لأول مرة. وبعد حالات التفشي الأولية والمعزولة في شمال غرب هذا البلد في أكتوبر/تشرين الأول 2005، ظهر المرض من جديد في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، وانتشر بسرعة، مع حدوث 200 حالة تفشي أصابت الدواجن خلال فترة ثلاثة أشهر. وكانت هناك اثنتا عشرة حالة من الإصابة البشرية، أربعة منها قاتلة. وطالبت سلطات القطاع الصحي وصناعة الدواجن بالتخلص من حظائر الدواجن المنزلية على نطاق البلد.

43- . *الفرز الهادف*: وبتمويل من الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل، وبالمشاركة مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، قدم أخصائيو الأوبئة الوطنيون والدوليون المشورة بشأن سياسات المكافحة بشكل عام وبشأن ممارسات الفرز بشكل خاص. واستجابت الحكومة لنصيحة المنظمة بأن قتل جميع الدواجن المنزلية في البلد إجراء عنيف بغير داع من شأنه أن يترك أثراً بالغاً على سُبل المعيشة والأمن الغذائي في كثير من المجتمعات الريفية. وبسبب التأخر في تنفيذ استجابة فعالة في بداية الأزمة، كان عدد حالات التفشي مرتفعاً نوعاً ما. وتم فرز جميع الدواجن في مناطق مستهدفة، عادة في منطقة نصف قطرها ثلاثة كيلومترات حول مواقع التفشي. ونتيجة لذلك كانت الخسارة فادحة حيث تم التخلص من أكثر من 2.5 مليون دجاجة. ولاستخلاص دروس من أجل المستقبل، قامت المنظمة بعمل ميداني عن أثر هذا النهج على سُبل المعيشة المحلية. وطالبت المنظمة بالمزيد من التوعية والرقابة والاستجابة المبكرة مع اتباع سياسات الفرز الهادف: وهو نهج سوف يكون فعالاً في مكافحة المرض دون أن يسبب مصاعب لا داعي لها للأسر التي تعتمد على الدواجن المنزلية في سبُل معيشتها وأمنها الغذائي.

44- . *التشخيص السريع*: عندما عاد المرض للظهور مجدداً في أوائل عام 2007، قام موظفو المنظمة الفنيون بمساعدة الخدمات البيطرية في إجراء دراسات ميدانية وقدموا تحليلات آنية للبيانات ومشورة. وخلال فترة ظهور الوباء التي استمرت شهراً واحداً، كانت هناك 16 حالة تفشي أثرت على الدواجن، ولكن لم تكن هناك إصابات بين البشر. وبتطبيق سياسات الفرز الهادف التي أوصت بها المنظمة، انخفض عدد الحيوانات التي أُعدمت في كل منطقة تفشى فيها المرض من 12000 في عام 2006 إلى 1600 في عام 2007. وساعد هذا الخفض الكبير على تقليل الأثر الاقتصادي ولم يؤثر على فعالية المكافحة بأي حال.

45- وفي عام 2007، أوصى موظفو المنظمة في تركيا بطريقة مبتكرة للتشخيص يمكن الاعتماد عليها تجمع بين العلامات السريرية (وتستند أساساً إلى ارتفاع معدل النفوق) واستخدام الاختبار السريع في الموقع. وعندما تجدد ظهور المرض في عام 2008، طوّرت السلطات التركية استجابة سريعة للغاية، تضمنت استخدام هذا النهج التشخيصي الجديد ومارست عملية الفرز الهادف كما فعلت في عام 2007. وكان تحسّن وقت

[4] الوثيقة PC 97/4 b): التقييم في الوقت الفعلي لعمليات المنظمة في حالات الطوارئ والإحياء استجابة للزلازل والموجات التسونامية في المحيط الهندي.

الاستجابة عاملاً مهماً في مكافحة المرض. ولم يكن هناك أي انتشار جانبي للمرض من أي من حالات التفشي السبع. وتم فرز 900 حيوان في المتوسط بالنسبة لكل حالة تفشى فيها المرض، ولم تكن هناك أي إصابات بين البشر.

46- . *دور الطيور البرية*: وأجرت المنظمة بعد ذلك دراسات وبائية لمعرفة الدور الذي تقوم به الطيور البرية في نشر المرض. وتبين أن أرجح سبيل كان عن طريق الصيادين الذين يحملون طيوراً برية مصابة إلى منازلهم وليس عن طريق الاتصال المباشر بين الدواجن المنزلية والطيور البرية - وهذه النتيجة قد تكون لها دلالات كبيرة بالنسبة لتدابير المكافحة العالمية.

47- وانتهى التقييم الآني إلى أن "المنظمة قامت بدور رئيسي في تطهير تركيا من [أنفلونزا الطيور]". غير أنه يجب أن يُضاف إلى ذلك أن نفس التقييم يشير إلى قضية رئيسية وهي أنه: "بالرغم من التحسّن الكبير في قدرات الاستجابة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، لا يزال وجود الفيروس الدائم في عدة مناطق يمثل مصدراً لعودة الإصابة إلى البلدان التي تم تطهيرها وانتشاره إلى بلدان جديدة".

دعم مشاريع برنامج التعاون التقني لمكافحة أنفلونزا الطيور

لاحظ التقييم أيضاً أنه خلال المراحل الأولى للتفشي عندما لم تدرك الجهات المانحة بعد خطورة الأزمة، قامت مشاريع برنامج التعاون التقني بدور مفيد على نحو خاص في مساعدة البلدان على الاستجابة لهذه الحالة الطارئة. وخلال الفترة المالية 2006-2007، استمرت مشاريع برنامج التعاون التقني في تقديم الدعم الهام للأعضاء لمكافحة انتشار المرض، لا سيما في المناطق المصابة، مثل آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ساعدت مشاريع برنامج التعاون التقني على تعزيز القدرات الوطنية للكشف المبكر عن حالات تفشي أنفلونزا الطيور ومكافحتها. وحتى الآن، لم يظهر المرض مرة أخرى في هذا الإقليم.

حملة الجراد المهاجر في تيمور - ليشتي

48- في مارس/آذار 2007، قامت المنظمة بحملة ضد تفشي الجراد المهاجر في تيمور - ليشتي. وأتاحت المساهمة المقدمة من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة على سرعة البدء بالاستقصاءات الضرورية وعمليات المكافحة وتجنب أزمة إنسانية كبيرة. وقدمت أستراليا أيضاً دعماً مالياً ولوجستياً هاماً. واستخدمت أموال الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل في تعيين خبير ميداني لمكافحة الجراد لإجراء تقييم عاجل للمخاطر والاحتياجات توقعاً لوصول المساعدة من أستراليا.

49- . *استخدام المبيدات الحيوية في عمليات الطوارئ*: كانت حملة الجراد في تيمور - ليشتي عام 2007 أول مرة تُستخدم فيها المبيدات الحيوية بنجاح في عمليات الطوارئ. ونظراً للطبيعة الواسعة للتفشي والتضاريس، كان من الضروري القيام بعمليات الرش الجوي على نطاق واسع. غير أن استخدام المبيدات الكيميائية كان سيشكل مخاطر غير مقبولة على صحة الجمهور وعلى البيئة، نظراً لأن تفشي الجراد كان قريباً من المستوطنات والمجاري المائية الرئيسية.

50- وقبل أن تبدأ عمليات الرش الجوي، قامت المنظمة ووزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بحملة توعية جماهيرية بشأن العملية وأثرها على البيئة. وكان موقف المجتمعات المحلية إيجابياً، إذ وافقت على وجود الطائرات المروحية وتقديم المساعدة لفرق المكافحة. وبعد عملية الرش، أفاد المزارعون عن حدوث خفض واضح في عدد الأفواج ونشاط الجراد. وكان محصول الأرز التالي ناجحاً مع بعض التقارير عن حدوث خسائر كبيرة بسبب الجراد.

51- وأثناء العمليات، أكمل 12 موظفاً في الإرشاد الزراعي تابعين لوزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك من خمس مناطق مختلفة استقصاءً عن الجراد دورة تدريب على المكافحة. ثم شاركوا في دورة "لتدريب المدربين" لنقل مهاراتهم إلى آخرين، مما أتاح عدداً من العاملين المؤهلين القادرين على الاستجابة لحالات التفشي في المستقبل.

حملة الجراد الصحراوي في اليمن

52- تمكنت المنظمة، بفضل التمويل المقدم أيضاً من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ من الاستجابة بسرعة لطلب من حكومة اليمن لمساعدتها في مكافحة تفشي الجراد الصحراوي في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2007. وتمت الحملة التي نفذها مركز رصد ومكافحة الجراد الصحراوي التابع لحكومة اليمن، بإشراف وتنسيق المنظمة. وتمكن مركز رصد ومكافحة الجراد الصحراوي من مكافحة التفشي بفعالية بصورة جزئية بسبب مشاركته الإيجابية (منذ عام 1997) في نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود في المنطقة الوسطى. ويُساعد البرنامج على تحسين قدرات المنظمات الوطنية والإقليمية على تنفيذ استراتيجيات وقائية فعالة لمكافحة الجراد تستند إلى الإنذار المبكر وعمليات المكافحة السريعة والسليمة بيئياً.

53- . *الدعم اللوجستي من برنامج الأغذية العالمي*: في حالة طوارئ الجراد في اليمن، استأجرت المنظمة عشر مركبات مسح من قاعدة برنامج الأغذية العالمي في دبي، وطلبت من برنامج الأغذية العالمي المساعدة في عمليات النقل وتعاقدت مع أخصائي في البرنامج للانضمام إلى الحملة. وهذه هي أول مرة تتعاون فيها المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي بصورة وثيقة عند الاستجابة لتفشي الجراد. وتمكن البرنامج

من القيام على وجه السرعة بالمهمة اللوجستية المعقدة عندما نقل بطريق الجو 70000 لتر من المبيدات الكيميائية التي تبرعت بها حكومة موريتانيا.

54- وعن طريق التبرع بمبيدات إضافية، خفضت موريتانيا كمية المخزونات الباقية من حملة مكافحة الجراد الصحراوي في الفترة 2003-2005. وقد قلل هذا من احتمال تلف كميات كبيرة من المبيدات، وهي نتيجة يمكن أن تهدد البيئة وتنطوي على عمليات تخلص مكلفة. وقد أتاحت هذه الموارد مجتمعة لنظام إدارة المبيدات الذي وضعه برنامج المنظمة للوقاية والتخلص من المبيدات التالفة، رصد مواقع وكميات وأنواع المبيدات غير المستخدمة في البلدان المتضررة من الجراد.

55- *المبيدات الحيوية والنحّالون*: يُعد إنتاج عسل النحل مصدراً هاماً للدخل بالنسبة للمزارعين في اليمن، وقد اعترضت مجتمعات محلية كثيرة على رش المبيدات الكيميائية بالقرب من خلايا النحل التابعة لها. ولهذا اشترت المنظمة 200 لتر من المبيدات الحيوية واستخدمتها لكي تبيّن لكبار المسؤولين الحكوميين، وممثلين من جماعة حضرموت، ورابطة النحالين الوطنية أن التعرض للمبيدات الحيوية لا يضر النحل بأي حال.

56- وبعد هذا البيان العملي، صدرت أوامر بشراء 1500 لتر إضافية من المبيدات الحيوية. وصدرت منشورات ومواد إعلامية باللغة العربية ووزعت لزيادة التوعية بخصائص المبيدات الحيوية وآثارها غير الضارة بالنسبة لجموع النحل. ونُظم بيان عملي ناجح ثان في منطقة مصابة بالجراد بالتعاون مع السلطات المحلية والمزارعين والنحالين.

(2) سلامة الأغذية

57- يغطي عمل المنظمة بالنسبة لسلامة الأغذية ثلاثة مجالات رئيسية:

- وضع مواصفات وخطوط توجيهية وتوصيات دولية للأغذية عن طريق برنامج مواصفات الأغذية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية وهيئة الدستور الغذائي؛
- وتقديم المشورة العلمية لهيئة الدستور الغذائي والبلدان بشأن مختلف المسائل المتعلقة بسلامة الأغذية؛
- ومساعدة البلدان على وضع سياسات سليمة في مجال سلامة الأغذية وترجمة هذه السياسات إلى نُظم وطنية فعالة للرقابة على الأغذية.

58- وتروّج المنظمة لنهج متكامل تجاه سلامة الأغذية، بحيث يكفل السلامة في كل خطوة من خطوات السلسلة الغذائية.

59- وتُعد زيادة مساهمة البلدان النامية في الجهود الدولية بشأن سلامة الأغذية من بين أولويات المنظمة أيضاً. فخلال الفترة المالية السابقة، وجّهت المنظمة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، اهتماماً خاصاً إلى إشراك البلدان النامية في المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية والتغذية وتعزيز مشاركتها في أنشطة هيئة الدستور الغذائي. وتم أيضاً تدعيم شبكات المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بسلامة الأغذية والدستور الغذائي من خلال الشراكات.

تعزيز النُظم الوطنية للرقابة على الأغذية

60- طوّرت المنظمة في السنوات الأخيرة مجموعة متنوعة من الأدوات لمساعدة السلطات الوطنية على تقدير وتعزيز نُظمها الخاصة بسلامة الأغذية ومراقبة جودتها. ففي عام 2006، نشرت المنظمة من خلال موقعها على شبكة الإنترنت: "تعزيز النُظم الوطنية للرقابة على الأغذية - خطوط توجيهية لتقدير احتياجات بناء القدرات". والغرض من الخطوط التوجيهية هو مساعدة الحكومات على تحديد احتياجات القدرة فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية لنظام وطني للرقابة على الأغذية. وفضلاً عن هذا، أعدّت المنظمة "دليلاً سريعاً لتقدير احتياجات بناء القدرات"، مع اتباع نهج مباشر إزاء تقدير احتياجات بناء القدرات بصورة منهجية في النظام الكامل للرقابة على الأغذية.

61- *دراسات الحالة*: في إطار اتفاق التعاون البرنامجي بين المنظمة والنرويج وعنصره الذي يتناول: "تحسين سلامة وجودة الأغذية على المستوى الوطني وعلى امتداد السلسلة الغذائية"، قدّم دعم لسلسلة من دراسات الحالة من أجل اختبار فعالية "الدليل السريع" في الميدان. وأجريت تجارب في كينيا وتنزانيا وأوغندا ولاوس وكمبوديا.

62- ويُعدّ العمل الذي تم عن طريق اتفاق التعاون البرنامجي بين المنظمة والنرويج مثالاً واضحاً على كيفية تعزيز الأنشطة الميدانية عن طريق العمل المعياري، بينما يجري تعزيز الأنشطة الميدانية عن طريق الدروس المستفادة من الميدان. وقد تضمنت التقديرات من أجل إجراء اختبار تجريبي للدليل السريع تحليلاً للحالة الراهنة للنظام الوطني لسلامة الأغذية ومراقبة الجودة. وقد استخدمت هذه التقديرات كخط أساس لإعداد خطة عمل استراتيجية وطنية خماسية لبناء القدرات، تتصدى لما تم تحديده من ثغرات واحتياجات وأولويات. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة أثناء الاختبار الميداني، تم تنقيح مسودة الدليل السريع وصدرت النسخة النهائية في عام 2007.

63- *تنفيذ خطة العمل الوطنية الاستراتيجية في تنزانيا*: في تنزانيا، كان من بين أصحاب الشأن الذين شاركوا في عملية التقدير موظفون من الوزارات والوكالات وممثلون عن رابطات القطاع الخاص. واستعرض أصحاب الشأن خطة العمل الوطنية الاستراتيجية وأقرت رسمياً في اجتماع استشاري نهائي. وعند هذه المرحلة أصبحت تُعرف بخطة العمل الرسمية لحكومة تنزانيا.

64- وبعد الاجتماع التشاوري، عُقدت ندوة وطنية عن سلامة الأغذية لمدة يوم واحد في برلمان تنزانيا لتعريف السياسيين على أعلى المستويات، بمن فيهم رئيس الوزراء، بخطة العمل وأهمية وجود نظام وطني فعال للرقابة على الأغذية. وفي الاستنتاجات الخاصة بدراسة الحالة عن تنزانيا، أشير إلى أن نقص الوعي العام على جميع مستويات الحكومة تقريباً بشأن أثر الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية على أنه العامل الرئيسي الذي يحد من مستوى حماية المستهلك لضمان إمدادات سليمة ومفيدة من الأغذية.

65- *توحيد الأداء*: توجد أمام تنزانيا، بوصفها واحدة من ثمانية بلدان رائدة في تجربة الأمم المتحدة عن "توحيد الأداء"، فرصة للحصول على دعم أفضل تنسيقاً لتحقيق أهدافها الإنمائية. ويُعد الأمن الغذائي، بما في ذلك جوانب السلامة والجودة، واحداً من المجالات الأساسية في برنامج "توحيد الأداء" في تنزانيا. وقدمت حكومة تنزانيا خطة العمل للجنة التخطيط لبرنامج "توحيد الأداء" التي رحبت بخطة العمل وأدرجت معظمها في برنامج "توحيد الأداء". وتم تخصيص مليوني دولار على مدى سنتين من الموارد التي تجمعت عن طريق برنامج "توحيد الأداء" لتنفيذ خطة عمل سلامة الأغذية التي وضعت عن طريق المساعدة التي قدمتها المنظمة.

تحسين المشاركة في الدستور الغذائي

66- في عام 2006، أصدرت المنظمة ومنظمة الصحة العالمية مجموعة المواد التدريبية المعنونة "تحسين المشاركة في أنشطة هيئة الدستور الغذائي" [5]. وتقدم المجموعة دليلاً تدريجياً تستخدمه البلدان التي أصبحت تشارك في عمل هيئة الدستور الغذائي وتضع إطاراً وطنياً لدعم هذه المشاركة. وتقدم مجموعة المواد معلومات يمكن استخدامها في وضع برامج تدريبية تلائم الاحتياجات الوطنية ولتحسين القدرة على المشاركة في عمل هيئة الدستور الغذائي.

67- واستخدمت مجموعة الموارد في سلسلة من حلقات العمل الإقليمية والإقليمية الفرعية في جميع الأقاليم تقريباً: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادي، وأفريقيا، وأوروبا، وآسيا الوسطى. وكانت تقييمات حلقات العمل إيجابية بصورة موحدة فيما يتعلق بمواد الدورة، وكان تقدير المشاركين لنوعية المواد وتنظيم الدورة متسقاً، إذ كان يتراوح بين مستوى "جيد" أو "جيد جداً". وفي هذه التقييمات، طالب المشاركون في أغلب الأحوال بأن تتاح مواد الدورة على أقراص CD ROM أو على شبكة الإنترنت. واستجابة لذلك، أتاحت المنظمة مجموعة المواد التدريبية عن طريق دورة للتعلّم الإلكتروني. وكانت ردود الفعل الأولية لدورة التعلّم الإلكتروني المنظمة ذاتياً إيجابية للغاية. ففي الشهرين الأولين قُدّم ما يقرب من 500 طلب للحصول على أقراص CD ROM، بينما سجلّ قرابة 550 مستخدماً للدورة الحاسوبية.

68- *تبادل المعارف*: في مارس/آذار 2006، أُتيحت صيغة إلكترونية قابلة للبحث على شبكة الإنترنت للمواصفات العامة للمواد المضافة إلى الأغذية. وتُحدد المواصفات الشروط التي يمكن على أساسها استخدام المواد المضافة إلى الأغذية في منتجات غذائية مختلفة. ويسمح الموقع الشبكي للمواصفات، وهو بعنوان "GSFA Online" للمستخدمين بالبحث عن البيانات حسب المادة المضافة إلى الأغذية (الاسم، المرادف، الرقم حسب نظام الترقيم الدولي)، وحسب الفئة الوظيفية للمواد المضافة، وحسب فئة الأغذية. وفي عام 2007، كانت الصفحة الداخلية للموقع الشبكي للمواصفات تضم أكثر من 000 100 مدخل.

69- ويُعد المنفذ الدولي لسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات مبادرة مشتركة بين الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وهيئة الدستور الغذائي، ومنظمة التجارة العالمية، وهو يسمح بالوصول على نطاق واسع إلى المعلومات الرسمية عن سلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات ذات الصلة بالاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية الخاص بمنظمة التجارة العالمية.

70- وقد زاد المنفذ من عدد التسجيلات التي يحتفظ بها بنسبة 40 في المائة خلال عام 2007. وتأتي هذه التسجيلات من 45 مصدراً رسمياً مختلفاً للبيانات. وقد أضاف مؤخراً عدداً من مجموعات البيانات الجديدة، التي يتم تحديثها تلقائياً من قواعد البيانات التالية:

- قاعدة بيانات الأغذية المعاملة بالإشعاع والخالية من المواد النووية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- ومواصفات لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية؛
- والنظام الجديد لإدارة المعلومات الخاصة بتدابير الصحة والصحة النباتية التابع لمنظمة التجارة العالمية.

71- ويبلغ عدد المدخلات في المنفذ الدولي لسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات في المتوسط أكثر من 5000 مدخل يومياً، مع أكثر من 000 40 زائر شهرياً. وهناك طفرات سنوية في الطلب خلال الفصل الثاني من كل عام، والذي قد يُعزى إلى توقيت الاجتماعات الرئيسية لهيئات وضع المواصفات، مثل اللجنة المعنية بتدابير الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وهيئة الدستور الغذائي، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

[5] قدمت حكومتا كندا وسويسرا دعماً فنياً ومالياً لإعداد مجموعة المواد التدريبية واختبارها ميدانياً وترجمتها.

العملية التشاورية المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية لتقديم المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية والتغذية

يحظى البرنامج المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، والموجود منذ أوائل الخمسينات، باعتراف دولي بوصفه الجهة المرجعية للمشورة والآراء العلمية المتعلقة بمسائل سلامة الأغذية على المستوى العالمي. وفي عام 2003، وبناء على طلب هيئة الدستور الغذائي، بدأت المنظمة ومنظمة الصحة العالمية عملية تشاورية مستقلة وشاملة لبحث طرق ووسائل تحسين تقديم المشورة العلمية للبلدان الأعضاء في المنظمة ومنظمة الصحة العالمية وهيئة الدستور الغذائي، وبحث وسائل تعزيز مشاركة البلدان النامية في العملية. وانتهت العملية التشاورية في عام 2007. وكان من بين النتائج الرئيسية نشر الإطار المتفق عليه لتقديم المشورة العلمية، وإقامة إدارة معززة، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة على مستوى عالٍ بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وإقامة مرفق المبادرة العالمية للمشورة العلمية المتعلقة بالأغذية. وفضلاً عن هذا، وقعت المنظمة رسائل اتفاق مع عدد من منظمات البحوث في البلدان النامية لتعزيز تقديم المشورة العلمية:

- ففي ماليزيا، تقوم المنظمة وجامعة باريس بدعم شبكة تقييم المخاطر الميكروبيولوجية في جنوب شرق آسيا؛
- وفي البرازيل، تعمل المنظمة بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومؤسسة دراسات الأحياء المائية لدعم قاعدة بيانات بشأن الدراسات العلمية المتعلقة بالبكتيريا الموجودة في منتجات الأغذية البحرية لتسهيل تقييمات المخاطر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- وفي الكاميرون، تقدم المنظمة المشورة والدعم لمركز باستير (المختبر الكيماوي لسلامة البيئة) لتنفيذ دراسة عن الأغذية والكشف عن تعرض سكان ياوندي للمبيدات.

(3) الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

72- في عام 2007، لاحظ التقييم المستقل لأعمال الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وترتيباته المؤسسية (PC 98/3) أن: "هناك حاجة كبيرة إلى تقديم المساعدة الفنية بشأن المسائل المتعلقة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات".

73- وخلال الفترة المالية 2006-2007، قدمت المنظمة هذه المساعدة الفنية للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية عن طريق مشاريع مختلفة لبرنامج التعاون التقني. واستجابة لطلبات الأعضاء، أيدت المنظمة الجهود الوطنية لتعزيز خدمات وقاية النباتات لكي تعمل بصورة متوائمة مع مواصفات الاتفاقية وتفي بالتزامات البلدان كأطراف متعاقدة في الاتفاقية.

تحديث خدمات الصحة النباتية في بنما

74. في عام 2005، طلبت حكومة بنما مساعدة من برنامج التعاون التقني لتحديث نظامها الخاص بوقاية النباتات. وقد عدل هذا الطلب فيما بعد ليشمل صحة الحيوان وسلامة الأغذية. فهناك أوجه قصور في النظام القائم تمنع القطاع الزراعي من المنافسة في الأسواق الدولية، والوفاء بالالتزامات الدولية.

75- وبدأ المشروع بتقديم الدعم للحكومة لكي تتواءم خدماتها الخاصة بالصحة النباتية مع المواصفات الدولية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بشأن تدابير صحة النباتات وزيادة فعاليتها وكفاءتها. وقام خبراء في الصحة النباتية بتدريب موظفي الحكومة على تطبيق تدابير الصحة النباتية، وساعدوا في إنشاء نظام معلومات حاسوبي وطني، وأعدوا إجراءات وأدلة تشغيلية. وقدم المستشارون القانونيون في المنظمة التوجيه للموظفين الوطنيين لصياغة تشريع خاص بالصحة النباتية وفقاً للاتفاقية. ونتيجة لذلك، قدم إلى وزارة الزراعة مشروع قانون لتحديث نظام الصحة النباتية تمشياً مع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

76- *بناء نظام رقابي متكامل للرقابة على الأغذية*: في أوائل عام 2006، وفي أعقاب بدء مشروع برنامج التعاون التقني، أصدرت الحكومة مرسوماً بإنشاء هيئة سلامة الأغذية في بنما، وهي كيان حكومي مستقل مسؤول عن ضمان سلامة جميع المنتجات الغذائية المستوردة. وطلبت الحكومة مساعدة إضافية لتعزيز عناصر صحة الحيوان وسلامة الأغذية في النظام الرقابي المقترح. وقدم خبراء المنظمة في مجال صحة الحيوان وسلامة الأغذية إرشادات عن كيفية وضع نظام متكامل للأمن الحيوي وساعدوا في تدريب المفتشين.

77- وتعاون خبراء المنظمة مع الموظفين الوطنيين في تصميم الإطار القانوني لهذه الهيئة وتحديد أدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بمؤسسات حكومية أخرى. وقدمت المنظمة أيضاً التوجيه بشأن صياغة تشريع عن سلامة الأغذية وصحة الحيوان يستوفي المواصفات الدولية كما حددتها هيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والترتيبات المؤسسية الجديدة. وقام الخبراء القانونيون في المنظمة بوضع مشاريع قوانين بشأن: المبيدات، والأسمدة، والمواد المضافة إلى الأغذية، وسلامة الأغذية، وكذلك مشروع قانون معدل عن صحة الحيوان، وذلك بالمشاركة مع الموظفين الوطنيين. وقد وافقت وزارة الزراعة على مشاريع القوانين ومن المقرر أن يبدأ سريانها في عام 2008.

78- ومن الواضح أن قدرة الحكومة على إجراء تغييرات شاملة على الإطار التشريعي والمؤسسي في مجال سلامة الأغذية كان نتيجة للدعم التقني والقانوني الذي قدمته المنظمة. غير أن سمعة المنظمة كوسيط محايد كان لها أثرها حيث ساعدت على اعتماد وتقنين العملية بالنسبة لجميع أصحاب الشأن، بمن فيهم المسؤولون في مختلف الوزارات، والقطاع الخاص، والشركاء التجاريون الدوليون، والأحزاب السياسية المختلفة، والمستهلكون.

79- . *مصرف التنمية للبلدان الأمريكية*: وكجزء من المشروع، أجرت المنظمة تحليلا مفصلاً للترتيبات المؤسسية، والإطار التشريعي والقدرات الفنية في هذا البلد لضمان سلامة الأغذية بدءاً من الإنتاج الأولي حتى الاستهلاك النهائي. وبناء على هذا التحليل، صيغت خطة استراتيجية عن التكلفة خلال خمس سنوات لتحديث نُظم سلامة الأغذية في بنما، بما في ذلك 14 نقطة تستحق أولوية الاهتمام.

80- وخلال عمر المشروع، تشاورت المنظمة على نطاق واسع مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومع حكومة بنما لصياغة مشروع تكميلي من أجل تحسين القدرة التنافسية لصناعات التصدير في بنما. ونتيجة لذلك، تم إدراج كثير من التوصيات الواردة في الخطة الاستراتيجية للمنظمة ضمن المشروع الأخير، ويجري الآن تنفيذها عن طريق تمويل من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

المنفذ الدولي للصحة النباتية

81- في عام 2005، طلب المجلس الأفريقي للصحة النباتية الذي يقوم بتنسيق إجراءات وقاية النباتات في أفريقيا، مساعدة من المنظمة لتمكين أعضاء المجلس من الوفاء بالتزاماتهم الوطنية الخاصة بالإبلاغ بموجب الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وتصادف هذا الطلب مع استكمال المنفذ الدولي للصحة النباتية. ومن المتوقع أن تستخدم الأطراف المتعاقدة هذا المنفذ، وهو موقع شبكي تديره أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، للوفاء بالتزاماتها الخاصة بالإبلاغ.

82- . *تدريب "محرري المنفذ الدولي للصحة النباتية"*: في ديسمبر/كانون الأول 2005 ويناير/كانون الثاني 2006، نظم المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للمنظمة بالمشاركة مع المجلس الأفريقي للصحة النباتية حلقتي عمل إقليميتين فرعيتين، إحداهما للبلدان الناطقة بالإنكليزية والأخرى للبلدان الناطقة بالفرنسية. وكان الغرض من الحلقتين ضمان حصول أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة المعنية بتدابير الصحة النباتية (الجهاز الرئاسي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات) بطريقة متساوية على المعلومات الأساسية الخاصة بالصحة النباتية، وتمكينهم من تبادل المعلومات الرسمية إلكترونياً عن طريق المنفذ الدولي لصحة النبات للوفاء بالتزاماتهم الخاصة بالإبلاغ في إطار الاتفاقية.

83- واستفاد من هاتين الحلقتين 43 بلداً أفريقياً من بين 53 بلداً في الاتحاد الأفريقي. ويوجد لكل من هذه البلدان الآن "محرر خاص بالمنفذ الدولي للصحة النباتية" معين رسمياً ومدرب. وقام محررو المنفذ الدولي للصحة النباتية الذين تدربوا في الحلقتين الإقليميتين الفرعيتين بعد ذلك بتدريب موظفي المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في غينيا - بيساو ورواندا وتنزانيا. وتقدم 30 بلداً بعد ذلك بمقترحات تطلب الدعم من برنامج التعاون التقني لتنظيم "تدريب متابعة وطني" عن تبادل المعلومات الخاصة بالصحة النباتية. وتلقى أكثر من 100 موظف من المنظمات الوطنية لوقاية النباتات تدريباً عن طريق حلقات العمل الوطنية. ويعمل الآن اثنان من موظفي المجلس الأفريقي للصحة النباتية كجهتي وصل لمساعدة جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالإبلاغ في إطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

84- . *زيادة العضوية وتحسين الإبلاغ*: خلال الفترة التي قدمت فيها مساعدات برنامج التعاون التقني، أصبح 10 بلدان أفريقية من الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، وبذلك انخفض عدد الأطراف غير المتعاقدة في الاتفاقية في أفريقيا إلى 13 بلداً. وكنتيجة مباشرة، أصبح 3 بلدان أفريقية أخرى أطرافاً متعاقدة خلال عام 2008، ومن المتوقع انضمام المزيد في المستقبل القريب.

85- وقبل مشروع برنامج التعاون التقني، لم تتوفر أي معلومات عن الصحة النباتية من أي بلد أفريقي عن طريق المنفذ الدولي للصحة النباتية. وتبين الإحصاءات التي تجمعت في أوائل عام 2007، بعد انتهاء المشروع مباشرة، أن محرري المنفذ الدولي للصحة النباتية في أفريقيا قد أدخلوا عدداً كبيراً من المعلومات الوطنية الأساسية في المنفذ. وهناك دليل واضح على أن الأطراف المتعاقدة الأفريقية أصبح لديها فهم أفضل لالتزاماتها الخاصة بالإبلاغ في إطار الاتفاقية بعد استكمال هذا المشروع يتمثل في مواصلة استخدام المنفذ في عملية الإبلاغ. فقد تمت إضافة أكثر من خمسين تحديثاً وتقريراً من الأطراف المتعاقدة الأفريقية في الأشهر الستة الأولى من عام 2008.

(4) تغير المناخ

86- أصبح تغير المناخ واحداً من القضايا المسيطرة في زمننا. وخلال الفترة المالية، واصلت المنظمة جهودها لزيادة التوعية على المستوى العالمي عن كيفية مساهمة الزراعة في تغير المناخ ومعاناتها منه. وقد ساهمت المنظمة في طرق الترويج ووضع خيارات السياسات التي يمكن أن تخفض من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحقق في الوقت نفسه المزيد من الأمن الغذائي للجميع. وقد دعم الجانب الأكبر من أنشطة المنظمة في هذا المجال البرنامجي حتى الآن عمليات التفاوض الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

87- ولكن تغير المناخ ليس مجرد علوم وسياسات، فهو يتعلق أيضاً بالشعوب. وتبين الأمثلة أدناه نهجين يركزان على الشعوب إزاء التكيّف مع تغير المناخ وتقلباته. وسوف تتزايد الأنشطة المماثلة في المستقبل، نظراً لأن تركيز معظم التدخلات المتعلقة بتغير المناخ قد تحول بشكل واضح من التخفيف من آثار الانبعاثات إلى التكيف.

التأثر البعيد للثروة الحيوانية

88- أدى نشر تقرير "التأثير البعيد للثروة الحيوانية" عام 2006 إلى وضع الثروة الحيوانية بصورة ثابتة على جدول أعمال الاحترار العالمي. ويقدر هذا التقرير، الذي نشرته المنظمة بالمشاركة مع مبادرة[6] الثروة الحيوانية والبيئة والتنمية ، تأثير إنتاج الثروة الحيوانية على جوانب البيئة المختلفة. غير أن استنتاجاته فيما يتعلق بمساهمة قطاع الثروة الحيوانية في انبعاثات الاحتباس الحراري هي التي حظيت بالاهتمام الأكبر.

89- وطبّق المؤلفون المنهجية التي استخدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لتقدير انبعاثات الاحتباس الحراري في كل خطوة من خطوات عملية إنتاج الثروة الحيوانية. وهذه تشمل انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتج عن إنتاج الأسمدة والأعلاف وتغير استخدام الأراضي المتعلق بالثروة الحيوانية، وتجهيز ونقل منتجات الثروة الحيوانية؛ وانبعاثات غاز الميثان من التخمّر المعوي، وإدارة الأسمدة؛ وانبعاثات الأوكسيد الأزوتي من استخدام الأسمدة.

90- وقدّم هذا المنظور البيئي الأوسع تقديراً شاملاً ومفزعاً بدرجة أكبر لمساهمة إنتاج الثروة الحيوانية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويقدر التقرير إن قطاع الثروة الحيوانية مسؤول عن 18 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري البشرية المنشأ.

91- واجتذب هذا الاستنتاج اهتمام الصحافة الدولية. فقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز[7] مقالا افتتاحياً عن "التأثير البعيد للثروة الحيوانية"، أدى إلى مزيد من التغطية. وكانت التغطية الصحفية الشاملة موضع ترحيب، ولكن كانت لها دوافعها. فقد اهتمت وسائط الإعلام في المقام الأول بنشر إحصائية واحدة تُثير الانزعاج، دون أن تهتم بالتصدي للقضايا المعقدة التي تجعل الثروة الحيوانية مستدامة بيئياً بينما تكفل في الوقت نفسه الأمن الغذائي العالمي وتحمي سُبُل المعيشة. ومع أن تقارير وسائط الإعلام كانت تميل إلى تشويه النتائج، أبدت كثير من الحكومات اهتماماً صادقاً بالتصدي للقضايا التي أثارها تقرير "التأثير البعيد للثروة الحيوانية". فقد طلبت مفوضية الاتحاد الأوروبي وحكومات الدانمرك وفرنسا ونيوزيلندا والسويد من المنظمة تقديم عروض عن التأثير البيئي للثروة الحيوانية.

92- كذلك دُعي واضعو التقرير إلى جامعات في أوروبا والولايات المتحدة والبرازيل لعرض نتائجه وتقدير منهجياته. ولعل الأهم من ذلك أن الصناعة القائمة على الثروة الحيوانية استجابت أيضاً لهذا التقرير. وتلقت المنظمة دعوة من الاتحاد الدولي للألبان والأمانة الدولية للحوم لتقديم عروض لأعضائها عن التأثير البعيد للثروة الحيوانية.

93- ولاحظ التقييم الخارجي المستقل الاهتمام الذي لقيه تقرير "التأثير البعيد للثروة الحيوانية" من جانب الصحافة الدولية. وخلص إلى أن برنامج عمل المنظمة في مجال سياسات الثروة الحيوانية فيما يتعلق بالفقراء والبيئة قد ترك أثره على التفكير العالمي في هذه المجالات.

مواءمة سُبل المعيشة مع تقلبية المناخ وتغيره في بنغلاديش

94- تُسبب آثار تغير المناخ قلقاً خاصاً في بنغلاديش. فبحلول عام 2050، ووفقاً لسيناريوهات التنبؤ، قد تنخفض الأمطار الفصلية بنسبة 37 في المائة، وبذلك تزداد مخاطر الجفاف بدرجة كبيرة. ومع أنه ينتظر أن تزداد الأمطار الموسمية بنسبة 28 في المائة، فإنه لا يمكن استبعاد مجيء فترات جافة وممطرة بصورة متقطعة. وخلال الفترة المالية 2006-2007، قدمت المنظمة دعماً فنيا لمشروع من أجل تحسين القدرات التكيفية للمجتمعات الريفية مع تغير المناخ في بنغلاديش. وكان هذا المشروع الذي نفذته إدارة الإرشاد الزراعي التابعة لوزارة الزراعة جزءاً من عنصر فرعي في برنامج الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث[8] التابع لوزارة الأغذية وإدارة الكوارث.

95- وحدد المشروع خيارات التكيف المحتملة من خلال مشاركة المجتمعات المحلية للتعايش مع تقلبية المناخ وتغيره في مناطق مختارة معرضة للجفاف في شمال غرب بنغلاديش. وبمجرد تحديد الخيارات والأولويات المختلفة، عمل موظفو المشروع مع المجتمعات المحلية لاختبارها لمعرفة أي منها يلبي احتياجات المجتمع مع التركيز على الأمن الغذائي والإدارة العامة لمخاطر المناخ. واستمرت المرحلة الأولى من المشروع من 2005 إلى 2007 بميزانية قدرها حوالي 200 مليون دولار. وبدأت المرحلة الثانية في عام 2008 وسوف تستمر طوال عام 2009 بميزانية تتجاوز 000 800 دولار أمريكي. وخلال المرحلة الثانية سوف يتسع المشروع ليشمل المناطق الساحلية المعرضة لأخطار من قبيل الأعاصير والفيضانات وتغلغل المياه المالحة.

96- *تطبيق التكيف القائم على المجتمع المحلي*: تم أثناء المرحلة الأولى من المشروع تحديد واختبار 26 استراتيجية تكيف مختلفة. ولم تكن جميعها مقبولة لدى المجتمعات المحلية. غير أنه كانت هناك عدة أمثلة ناجحة للغاية.

---

[6] تحصل مبادرة الثروة الحيوانية والبيئة والتنمية عل الدعم من البنك الدولي، والإتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية (فرنسا)، والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية من خلال الوكالة الألمانية للتعاون التقني (ألمانيا)، ووزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية)، ووكالة التنمية الدولية (الدانمرك)، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (سويسرا)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة.

[7] صحيفة نيويورك تايمز، اللحوم والكوكب، 27 ديسمبر/كانون الأول 2006.

[8] تلقى برنامج الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية الأوروبية، وإدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة).

97- فمن بين خيارات التكيف التي حظيت بقبول على نطاق واسع تجميع مياه الأمطار عن طريق برك صغيرة لإدارة مخاطر الجفاف المتعلقة بالأرز. وقد أدى الري الإضافي من البرك الصغيرة أثناء فترة الجفاف في أواخر عام 2006 إلى زيادة محاصيل الأرز بنسبة تقرب من 25 في المائة وزيادة الأرباح الصافية بأكثر من 75 في المائة.

98- ومن التقنيات الأخرى التي اختبرت وقبلتها مجتمعات محلية كثيرة إقحام زراعة فاكهة العناب في مزارع الأرز، وهذه الفاكهة عبارة عن شجرة مقاومة للجفاف تُزرع محلياً وتُنتج فاكهة مغذية يمكن تناولها طازجة أو مجففة. وتتيح الأسواق المحلية فرصاً للمزارعين لزيادة دخولهم. ونتيجة لهذا المشروع، تتخذ ترتيبات مع مجموعة غير رسمية من المنتجين لنقل وتسويق فاكهة العناب في داكا.

99- وكان هناك قبول واسع أيضاً لإدخال مواقد محسنة لأغراض الطهي المنزلي. وتتطلب المواقد المحسّنة استثمار 10 دولارات لكل أسرة ولكن تبين أنها توفر 30 في المائة من استخدام الوقود وتخفض وقت الطهي بنسبة 35 في المائة. وكان هناك تقبل جيد أيضاً من جانب المجتمعات المحلية لتشجيع الحدائق المنزلية باستخدام سلالات من الخضراوات المقاومة للجفاف. وطوّر المشروع نموذجاً يمكن أن تتبعه الأسر، وعمل مع إدارة الإرشاد الزراعي لضمان توافر البذور الملائمة للأسر.

الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

في عام 2007، أصدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تقرير التقييم الرابع الخاص به، والذي يُعتبر من أكثر مصادر المعلومات الرسمية شمولاً عن تغير المناخ. وكان خبراء المنظمة من بين المؤلفين الرئيسيين والمساهمين في الفصل 5: "الأغذية والألياف والمنتجات الحرجية" من تقرير الفريق العامل الثاني "الآثار والتكيف والتقلبية".

وتستشهد فصول أخرى كثيرة من تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بمطبوعات المنظمة. فعلى سبيل المثال، تضمّن الفصلان 8 و9، اللذان يتناولان الزراعة والغابات على التوالي، في تقرير الفريق العامل الثالث المعني بالتخفيف من تغير المناخ، إحالات عديدة إلى مطبوعات المنظمة. واستشهد الفصل 13 من تقرير الفريق الثاني، الذي يتناول أمريكا اللاتينية، بسبعة مطبوعات للمنظمة. والشيء الذي ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة لمؤلفي تقرير الفريق الحكومي الدولي هو تقديرات المنظمة للموارد الحرجية، التي استشهدت بها فصول كثيرة، وكذلك حالة الأغذية والزراعة، وهي من أبرز مطبوعات المنظمة.

(5) الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

100- هناك عدد كبير من الإنجازات الرئيسية في مجال الموارد الوراثية يشهد على النهج المدروس بشكل متزايد تجاه الجهود التعاونية من أجل الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي.

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

101- بدأ في يونيو/حزيران 2004 نفاذ الاتفاقية الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (وتُسمى فيما بعد المعاهدة)، ولكنها لم تعمل بالكامل إلا خلال الفترة المالية الأخيرة.

102- وفي يونيو/حزيران 2006، عُقدت الدورة الأولى للهيئة الرئاسية في مدريد، أسبانيا، واعتمدت الشروط التي يمكن بموجبها حيازة واستخدام المواد الوراثية المتجمعة في النظام المتعدد الأطراف بشأن الوصول وتقاسم المنافع التابع للمعاهدة (ويُسمى فيما بعد النظام المتعدد الأطراف). ويُعد النظام المتعدد الأطراف آلية مبتكرة وفريدة لتسهيل الوصول إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها. وقد اعترفت به اتفاقية التنوع البيولوجي.

103- *تنفيذ الاتفاق الموحد لنقل المواد*: في مناسبة يوم الأغذية العالمي عام 2006، وضعت الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التابعة للمركز الدولي للبحوث الزراعية بصورة رسمية حصيلتها *الخارجية* من الموارد الوراثية في النظام المتعدد الأطراف. وحذا حذوها بعد ذلك مركز التعليم العالي والبحث في مجال الزراعة الاستوائية. وأُدرجت في النظام المتعدد الأطراف المجموعات الإقليمية الخاصة بالشبكة الدولية للموارد الوراثية لجوز الهند، والتي كانت تحتفظ بها حكومات البرازيل والهند وأندونيسيا وكوت ديفوار وبابوا غينيا الجديدة، وكذلك الحال بالنسبة للمجموعة *الخارجية* من المواد الوراثية الطافرة ("مركز المواد الوراثية الطافرة") التي كانت تحتفظ بها الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

104- وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2007، تم بالفعل توزيع ما مجموعة 000 100 عينة من جانب المراكز الدولية للبحوث الزراعية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بشروط الاتفاق الموحد لنقل المواد.

خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية

105- كان المؤتمر الفني المعني بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة المعقود في أنترلاكن، سويسرا (2007) يُعد مَعلماً في الجهود العالمية للحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية. وأثناء المؤتمر، أصدرت المنظمة *حالة الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة في العالم*.

106- واستند هذا التقرير العالمي إلى تقارير 169 بلداً تضمنت أولويات وطنية للعمل من أجل الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية. وأشارت هذه التقارير القطرية إلى وجود طلب قوي من جانب الأعضاء للحصول على توجيه بشأن وضع سياسات للإدارة السليمة للموارد الوراثية الحيوانية. واستجابة لذلك، تقوم المنظمة بإعداد خطوط توجيهية لاستراتيجيات تربية الحيوان في نُظم الإنتاج ذات الإمكانيات المنخفضة والمتوسطة، حيث يُحتمل أن تكون للسلالات المحلية مزايا واضحة. واعتمدت المنظمة هذه الخطوط التوجيهية في الهند وكينيا وتنزانيا وبيرو. واستخدمتها كينيا، بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لصياغة وتنقيح مقترحات في مجال السياسات للاستراتيجية الوطنية للتربية.

107- وساهمت التقارير القطرية أيضاً في صياغة خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية، التي تم التفاوض بشأنها تحت رعاية هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وفي مؤتمر أنترلاكن، اعتمد 109 بلدان خطة العمل العالمية. واختارت بلدان أمريكا اللاتينية، التي استخدمت مشروع الخطوط التوجيهية للمنظمة، البرازيل باعتبارها جهة وصل إقليمية. ومن بين أدوار جهة الوصل المساهمة في تنفيذ خطة العمل العالمية عن طريق تنسيق المشاريع الإقليمية.

برنامج العمل المتعدد السنوات لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

108- من النتائج الرئيسية لتنفيذ المعاهدة الدولية مع وجود جهازها الرئاسي وأمانتها، أنه أصبح باستطاعة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، التي ركزت جهودها قرابة 10 سنوات على التفاوض بشأن هذه المعاهدة وزودت المعاهدة بأمانة مؤقتة، أن توجه اهتمامها إلى عناصر أخرى من التنوع الحيوي للأغذية والزراعة، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية والحرجية والمائية.

109- ونتيجة لذلك، استطاعت الهيئة أن تتفاوض في عام 2007 بشأن خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية وتوافق على برنامج عملها المتعدد السنوات. ويضع برنامج العمل المتعدد السنوات، الذي أُعد من خلال سلسلة من المشاورات مع شركاء دوليين، جدولاً زمنياً ومعالم رئيسية، مثل أول تقرير عن حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم والموارد الوراثية المائية. وكان لصياغة برنامج العمل المتعدد السنوات أثر مباشر على الطريقة التي تعمل بها إدارات المنظمة المعنية، والمراكز التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، واتفاقية التنوع البيولوجي، وبرامج الموارد الوراثية الوطنية، لتحقيق وتنسيق أنشطتها.

(ب)مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

110- من بين القضايا المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التي تصدت لها المنظمة خلال الفترة المالية 2006-2007، هناك قضيتان تستحقان تسليط الضوء عليهما بشكل خاص.

111- القضية الأولى، اتخذت خطوة كبيرة إلى الأمام لتحديد تدابير دولة الميناء كوسيلة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وضمان التزام عريض من المجتمع الدولي باعتماد وتعزيز مثل هذه التدابير. والقضية الثانية، هي أن العمل الذي أُنجز في ولاية أتشيه بإندونيسيا، يُعد مثالاً واضحاً على الطريقة التي استجابت بها المنظمة للدمار الذي أحدثته أمواج التسونامي عام 2004 في الدول الساحلية بالمحيط الهندي وبمجتمعات صيد الأسماك. وقد أُنجز هذا العمل كجزء من استراتيجية إعادة التأهيل المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في هذه البلدان والتي أقرتها لجنة مصايد الأسماك في مارس/آذار 2005.

تدابير دولة الميناء

112- في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، كان ينظر إلى تدابير دولية الميناء على أنها تتعلق فقط بمراقبة التلوث، ولا تتعلق بحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية. ولكن على مر السنين، أصبح المجتمع الدولي أكثر إدراكاً لأهمية هذه التدابير كطريقة فعالة من حيث التكلفة لمكافحة الصيد غير القانوني دون ابلاغ ودون تنظيم. وتشمل تدابير دولة الميناء إجراء معاينات أساسية للزوارق قبل منحها امتيازات الرسو والقيام بعمليات تفتيش في الميناء لفحص الوثائق والأسماك على ظهر السفن والمعدات. وهي تشمل أيضاً إجراءات تتخذ استجابة لهذه المعاينات وعمليات التفتيش، مثل الحرمان من دخول الموانئ والحصول على خدماتها. وفي عام 2003، قامت مشاورة فنية للمنظمة بصياغة خطة نموذجية بشأن تدابير دولة الميناء، وهي صك طوعي لمكافحة الصيد غير القانوني دون ابلاغ ودون تنظيم، وافقت عليها لجنة مصايد الأسماك في مارس/آذار 2005.

113- . *نحو صك جديد ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء استناداً إلى الخطة النموذجية للمنظمة*: كان هناك اعتراف في عام 2006 بأن وجود صك طوعي لا يكفي وأنه يلزم صك ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء. وفي مايو/أيار 2006، أوصى المؤتمر الاستعراضي المعقود في نيويورك والمعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال بأن تقوم الدول: "باعتماد جميع تدابير دولة الميناء اللازمة خاصة تلك الواردة في الخطة النموذجية للمنظمة عام 2005" و"البدء في أسرع وقت ممكن بعملية في إطار المنظمة لوضع صك ملزم قانوناً، حسب الاقتضاء، عن المعايير الدنيا لتدابير دولة الميناء، مع الاستعانة بالخطة النموذجية للمنظمة وخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه". وفي ديسمبر/كانون الأول 2006، شجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول أيضاً في قرارها بشأن مصايد الأسماك المستدامة على "البدء في أسرع وقت ممكن، بعملية في إطار منظمة الأغذية والزراعة لوضع صك ملزم قانوناً، حسب الاقتضاء، عن المعايير الدنيا لتدابير دولة الميناء، مع الاستعانة بالخطة النموذجية للمنظمة".

114- واستجابة لهذه التطورات، أقرت الدورة السابعة والعشرون للجنة مصايد الأسماك (مارس/آذار 2007) جدولاً زمنياً يتضمن عقد مشاورة خبراء للمنظمة في سبتمبر/أيلول التالي لوضع مشروع اتفاق عن تدابير دولة الميناء استناداً إلى خطة العمل الدولية لعام 2001 لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، والخطة النموذجية لعام 2005 واستضافت الولايات المتحدة الأمريكية مشاورة الخبراء التي مولت من البرنامج العادي للمنظمة، بالإضافة إلى تمويل من حكومة النرويج، والمجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي. واستخدم مشروع النص الذي نتج عن المشاورة كأساس للتفاوض في مشاورة فنية عقدت في يونيو/حزيران 2008 بالمقر الرئيسي للمنظمة وسوف تنعقد في يناير/كانون الثاني 2009 لاستكمال عملها. وسوف يقدم تقرير عن نتائج المشاورة إلى لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة والعشرين في عام 2009.

115- . *بناء القدرة فيما يتعلق بتدابير دولة الميناء*: كجزء من عملية مساعدة البلدان النامية على تعزيز تدابيرها الخاصة بدولة الميناء، وتنفيذ الخطة النموذجية، وإعداد هذه البلدان للمشاركة في التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً عن تدابير دولة الميناء، نظمت المنظمة حلقات عمل في عامي 2006 و2007 بالمشاركة مع الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك في المحيط الهادئ، والمحيط الهندي، والبحر الأبيض المتوسط، وشرق أفريقيا، وأفريقيا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا. وأتاحت حلقات العمل أيضاً فرصة لتسليط الأضواء على حاجة البلدان لاستعراض تشريعاتها، وتعزيز ومواءمة استراتيجيات المكافحة، وتحسين الاتصال فيما بين السلطات على المستوى الإقليمي. وفي حلقة العمل التي نظمتها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في ديسمبر/كانون الأول 2007، استعرض المشاركون مشروع توصية عن خطة إقليمية بشأن تدابير دولة الميناء، اعتمدتها الهيئة بعد ذلك.

مصايد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية في ولاية أتشيه، إندونيسيا

116- أقامت المنظمة شراكة مع الصليب الأحمر الأمريكي كجزء من جهودها الخاصة بإعادة التأهيل بعد أمواج التسونامي في ولاية أتشيه، إندونيسيا. ويُعد المشروع، الذي بدأ في عام 2007، أول مرة يقوم فيها الصليب الأحمر الأمريكي بتمويل مشروع تنفذه المنظمة. ويجري تنفيذ هذا المشروع في شراكة مع إدارة مصايد الأسماك بولاية أتشيه ووزارة الشؤون البحرية ومصايد الأسماك الفيدرالية بإندونيسيا، فضلاً عن وكالات أخرى في ولاية أتشيه، بما في ذلك مكتب التخطيط بالولاية. وقد ساهم الصندوق العالمي لحماية الطبيعة بالولايات المتحدة الأمريكية والصندوق العالمي لحماية الطبيعة بإندونيسيا في مرحلة تخطيط المشروع وبدئه ويعملان كمستشارين للصليب الأحمر الأمريكي في مجال البيئة.

117- . *التنسيق والتخطيط*: ويركز أحد عناصر المشروع على التنسيق والتخطيط. وفي هذا الصدد، يعتمد المشروع على العمل المعياري والتنسيق الذي اعتبر أساسياً لاستجابة المنظمة للكوارث من البداية. وقد انتهى تقييم عام 2007 لاستجابة المنظمة لأمواج التسونامي (وهو متاح في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت) إلى أن العمل المعياري "ساعد على تعزيز استجابة المنظمة"، ولاحظ أن "هذا كان مهما ليس فقط للعمل الذي بدأته المنظمة بنفسها مباشرة، ولكنه انتقل إلى دور التنسيق والدعم لاستجابات المنظمات الأخرى".

118- . *التربية المستدامة للجمبري (الروبيان)*: يعتمد عنصر تربية الأحياء المائية في المشروع على العمل الذي يقوم به الاتحاد المعني بتربية الجمبري والبيئة ويُساهم في هذا العمل، وهذا الاتحاد هو شراكة بين البنك الدولي وشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادي، والمنظمة، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي عام 2006، حصل برنامج الاتحاد المعني "بتربية الجمبري والبيئة"، على الجائزة الخضراء للبنك الدولي عن جهوده في مجال التربية الرشيدة للجمبري وإصدار "المبادئ الدولية لترشيد استزراع الاربيان". وقد تم فيما بعد تطويع هذه "المبادئ الدولية لترشيد استزراع الاربيان". لإصدار دليل عن أفضل ممارسات الإدارة في تربية الجمبري في ظروف ولاية أتشيه. ونشر الدليل ووزع على 500 مزارع من بين المزارعين المستهدفين وعددهم 5000 مزارع. ومع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2007، تلقى ما مجموعه 267 مزارعاً من 18 قرية في المناطق المستهدفة الثلاث تدريباً على أفضل ممارسات الإدارة. وأعد المشروع أيضاً شريط فيديو عن أفضل ممارسات الإدارة لتربية الجمبري في أتشيه، وقد اجتذب جمهوراً يزيد عن 700 شخص (60 في المائة منهم من النساء) أثناء عرضه الأول و000 1 مشاهد في الليلة التالية.

119- . *الإدارة التشاركية المشتركة لمصايد الأسماك*: ومن عناصر المشروع الأخرى زيادة الوعي لدى الصيادين المحليين في ولاية أتشيه عن قضايا الاستدامة وتقديم الخيارات وبناء القدرات لتطوير الإدارة المشتركة المستدامة. وقد سار المشروع على النهج التشاركي الذي أوصت به مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، ويعمل بصورة وثيقة مع المؤسسات المحلية، وخاصة مؤسسة Panglima Laot. وهي مؤسسة يرجع تاريخها إلى القرن السابع عشر، ومعناها "قادة البحار"، وهي مسؤولة عن تنظيم وصول المجتمعات المحلية إلى الموارد السمكية وحل النزاعات. ووقع المشروع رسالة اتفاق مع هذه المؤسسة في أتشيه لكي تساعد في تحديد المواضيع الرئيسية للعمل في المستقبل في مجال إدارة مصايد الأسماك وإعداد عينات من الملصقات والبرامج الإذاعية لزيادة الوعي. وعمل المشروع أيضاً من أجل تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في الإدارة المشتركة لمصايد الأسماك عن طريق تنظيم دورة تدريبية مدتها 18 يوماً ضمت 23 شاباً، اختيروا ليصبحوا موجهين للمجتمعات. وهذه أول مجموعة من 170 موجهاً سوف يشاركون في هذه الدورة التدريبية التي تنظمها مدرسة Ladong لمصايد الأسماك.

120- وتصدى العنصر الرابع للمشروع لقطاع ما بعد الحصاد وكان يعمل على بناء قدرات الموظفين الحكوميين المحليين على كيفية تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في جودة الأسماك وكيفية التصدي للتحديات التي تشكلها.

(7) الغابات

121- تقتضي الإدارة المستدامة للغابات أن تصل البلدان إلى التوازن الحقيقي بين مختلف العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ومصالح أصحاب الشأن الرئيسيين ومن بينهم الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وهذه ليست بالمهمة السهلة، وكثيراً ما يحتاج الأعضاء إلى التوجيه أو يطلبونه من المنظمة في هذا المجال. وتُعد الخطوط التوجيهية الطوعية طريقة لتوفير إطار داعم لمقرري السياسات والوكلاء في القطاعين العام والخاص الناشطين في إدارة الغابات للمساهمة في الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

122- وخلال الفترة المالية 2006-2007، عملت المنظمة مع طائفة واسعة من الشركاء لوضع وتنفيذ خطوط توجيهية طوعية في مجالين رئيسيين: مكافحة الحرائق، والغابات المزروعة.

مكافحة الحرائق

123- في عام 2005، طلبت لجنة الغابات من المنظمة أن تعمل مع الشركاء، بما في ذلك الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التي وضعتها الأمم المتحدة، لوضع خطوط توجيهية طوعية بشأن الوقاية من حرائق الغابات وإطفائها المباشر وعمليات الاستعادة، وإعداد استراتيجية عامة لزيادة التعاون الدولي فيما يتعلق بحرائق الغابات.

124- وقد تم إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية والاستراتيجية أثناء عملية تشاورية استغرقت عامين وشارك فيها أخصائيون وممارسون في مجال الحرائق من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص في جميع أنحاء العالم. وقد توفر التمويل لمساعدة هذه العملية من جانب دائرة الغابات في الولايات المتحدة، وحكومة أسبانيا، والفريق العامل المعني بحرائق البراري والتابع للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وبعض الجماعات الأخرى المشاركة من أصحاب الشأن.

125- وتشمل عناصر الاستراتيجية الأخرى: استعراض التعاون الدولي لمكافحة الحرائق، و"التقدير العالمي لمكافحة الحرائق عام 2006"، الذي اتخذ أساساً لإعداد الخطوط التوجيهية الطوعية.

تحالف العمل لمكافحة الحرائق

126- تنفيذ الخطوط التوجيهية: استُهلت شراكة دولية، وهي "تحالف العمل لمكافحة الحرائق"، في مايو/أيار 2007 أثناء المؤتمر الدولي الرابع المعني بحرائق البراري. وقد نظمت وزارة البيئة الأسبانية هذا المؤتمر واستضافته إلى جانب مجموعة الأندلس، وعُقد تحت رعاية المنظمة، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والمفوضية الأوروبية.

127- ويضم التحالف في الوقت الحاضر 47 عضواً، من بينهم دوائر الغابات الوطنية، والجامعات، وشركات القطاع الخاص، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والحكومية الدولية. وقام أعضاء كثيرون بأدوار رئيسية في وضع الخطوط التوجيهية. وتستضيف المنظمة أمانة التحالف وتتعاون مع الشبكة العالمية لحرائق البراري التابعة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، في حين يوفر أعضاء غير ذلك الاتصالات، والتنسيق، وخدمات أخرى. ويعمل التحالف بتبرعات من الأعضاء.

128- . *جهود النشر*: نشرت المنظمة الخطوط التوجيهية الطوعية باللغات الإنكليزية والفرنسية والأسبانية. وتتكفل منظمات أخرى بتوفير الخطوط التوجيهية بلغات أخرى. ويقوم طلبة الدراسات العليا بجامعة فرايبورغ، ألمانيا، حيث توجد أمانة الشبكة العالمية لحرائق البراري التابعة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بترجمة الخطوط التوجيهية إلى اللغتين البرتغالية والنيبالية. وتقوم كلية العلوم الحرجية والمراعي بجامعة العلوم والتكنولوجيا في السودان، وهي عضو في تحالف العمل لمكافحة الحرائق، بإعداد الترجمة العربية. وبمشاركة المنظمة والشبكات الإقليمية لحرائق البراري التابعة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومنظمة غير حكومية هولندية، تقوم سلطات مكافحة الحرائق في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بإعداد ترجمات باللغات المحلية. وقد ترجم معهد البحوث الحرجية الكوري الخطوط التوجيهية باللغة الكورية. وقدمت حكومة أندونيسيا نسخة باللغة الوطنية في يوم الغابات بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بالي عام 2007. وقدم البنك الدولي دعماً لترجمة ونشر نسخة باللغة الروسية من خلال وكالة الغابات بالاتحاد الروسي.

129- وفي العام الأول من النشر، كان الطلب على الخطوط التوجيهية مرتفعاً، حيث طُلبت أكثر من 000 6 نسخة. ومن بين الوكالات والمؤسسات الحكومية التي تستخدم الخطوط التوجيهية، كما يتضح من العدد الكبير من النسخ المطلوبة، وكالة الغابات بالاتحاد الروسي، وهيئة الحرائق الريفية في نيوزيلندا، وهيئة المحافظة على الطبيعة لاستخدامها في مشاريعها واجتماعاتها في أمريكا اللاتينية، ومؤسسة الغابات الوطنية في شيلي.

130- . *الإدارة الرشيدة للغابات المزروعة*: أوصت الدورة الخامسة والأربعون المعقودة في أبريل/نيسان 2004 للجنة الاستشارية للورق والمنتجات الخشبية (وهي جهاز دستوري يتكون من كبار المديرين التنفيذيين في القطاع الخاص على نطاق العالم) بوضع مدونة عن أفضل الممارسات لزراعة الغابات. وفي عام 2005، طلبت لجنة الغابات من المنظمة أن تنسق إعداد مجموعة من الخطوط التوجيهية عن أفضل الممارسات لمساعدة البلدان في مجال الإدارة المستدامة للغابات. وتمت الموافقة على خطوط توجيهية طوعية تشمل كافة جوانب إدارة الغابات المزروعة، بدءاً من وضع السياسات والتخطيط حتى القضايا الفنية.

131- وقد وضعت الخطوط التوجيهية الطوعية عن طريق مشاورات خبراء تابعين للعديد من مختلف أصحاب الشأن، وحوار مع سلطات الغابات في البلدان الأعضاء ومع المؤسسات الحرجية الدولية. ونظراً لأن الكثير من الغابات المزروعة تُدار بواسطة شركات خاصة على أراضيها، أو على أساس امتيازات حكومية، فقد اعتبرت مشاركة القطاع الخاص أساسية في إعداد وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية. ونتيجة لذلك، دعت المنظمة الشركات ورابطات القطاع الخاص وصغار الملاك للمشاركة في العملية. وشجعت المنظمة أيضاً مشاركة اتحادات دولية، مثل الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة والرابطة الدولية لعمال البناء والنجارة.

132- وتتطلب الإدارة المستدامة للغابات المزروعة إيلاء اهتمام كبير إلى مجموعة من القضايا الثقافية والاجتماعية والبيئية الحساسة، بما في ذلك حقوق ملكية الأراضي والمحاصيل، ومشاركة الأقليات المحلية والسكان الأصليين، والتنافس على الأرض بين الزراعة والغابات المزروعة والغابات المتجددة بصورة طبيعية. ولهذا السبب، دعت المنظمة منظمات بيئية دولية، مثل الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، ومنظمات المجتمعات الحرجية مثل برنامج سكان الغابات، للمشاركة في العملية التشاورية من أجل وضع الخطوط التوجيهية الطوعية.

133- وعلى الرغم من الفجوة الطبيعية بين مصالح القطاع الخاص ومصالح المنظمات غير الحكومية، وقيام المنظمة بدور الوسيط المحايد، أدرك مختلف اللاعبين أن هناك مجالاً كبيراً من المصالح المشتركة وأنه من مصلحة الجميع الانتهاء من الخطوط التوجيهية الطوعية.

134- وفي عام 2007، أعربت لجنة الغابات عن ارتياحها تجاه العملية التي شارك فيها العديد من أصحاب الشأن وأوصت بأن تعمل المنظمة مع الدول الأعضاء والشركاء، بما في ذلك القطاع الخاص، ومالكو الغابات، والمنظمات البيئية غير الحكومية من أجل تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية. ووضعت منهجية لمساعدة البلدان فيما يتعلق بدلالات الخطوط التوجيهية الطوعية، وبرنامج لحلقات العمل الوطنية والإقليمية دعماً لتنفيذها.

135- *في اتجاه التنفيذ*: توجد لدى الصين أكبر مساحة من الغابات المزروعة في العالم. وقد أبدت الحكومة الصينية التزاماً قوياً بمواصلة التوسّع في الغابات المزروعة وتحسين نوعيتها، وتعتبر تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية وسيلة لتحقيق ذلك. وفي ختام حلقة عمل إقليمية فرعية في شرق آسيا، عقدت الإدارة العامة للغابات والأكاديمية الصينية للغابات اتفاقاً مع المنظمة لتقاسم تكاليف الترجمة الصينية للخطوط التوجيهية الطوعية ونشر 2 000 نسخة. وبدعم من مرفق البرامج الحرجية القطرية، تُستخدم الخطوط التوجيهية الطوعية الآن في كل من الصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كجزء من عمليات خاصة بالعديد من أصحاب الشأن لإعداد خطوط توجيهية وطنية عن الإدارة الرشيدة للغابات المزروعة. وسوف تضمن هذه الخطوط التوجيهية الوطنية مراعاة القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في إدارة الغابات المزروعة والبرامج والسياسات الحرجية القطرية، والأطر القانونية، ومعايير أفضل الممارسات.

136- وإلى جانب مثال الصين، اعتُمدت الخطوط التوجيهية في وقت قصير نسبياً لاستخدامها من جانب رابطات كبيرة في القطاع الخاص وشركات استثمار. وقد وضعت رابطة ملاك الغابات النيوزيلندية القانون البيئي لممارسة زراعة الغابات في نيوزيلندا على أساس الخطوط التوجيهية الطوعية. وهناك أيضاً شركة Dasos Capital Oy، وهي شركة فنلندية ومؤسسة استثمار دولية متخصصة في إدارة الأخشاب، تستخدم الخطوط التوجيهية الطوعية لوضع معايير خاصة بالاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لحوافظ استثماراتها في الغابات المزروعة.

(ب) الباب الثالث في برنامج العمل والميزانية: تبادل المعارف، السياسات والترويج

(1) تحليل سوق السلع وتوقعاتها

137- ارتفعت أسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية خلال الفترة 2006-2007، مما أضر بالأمن الغذائي لملايين السكان. ورصدت المنظمة التطور في أسعار الأغذية وقدمت تحليلاً للأسباب الكامنة وراء هذا التقلب في أسواق السلع الزراعية وأثره على البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وساعد تحليل المنظمة وتوقعاتها في صياغة استجابات سياسية دولية لمواجهة الأزمة.

تحليل الأسواق في المدى القريب

138- في يونيو/حزيران 2006، أثار تقرير المنظمة عن التوقعات بالنسبة للأغذية، وهو تقرير يصدر مرتين في السنة عن النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة (النظام العالمي) احتمال ارتفاع الأسعار والتقلب في أسواق السلع الزراعية: جاء فيه "استناداً إلى الشواهد الحالية، يحتمل أن تواجه عدة سلع زراعية في المستقبل مزيداً من شهور عدم الاستقرار، وفي معظم الأحوال تشير الحقائق الأساسية إلى مزيد من المكاسب في الأسعار. ومن المحتمل أن تظل أسعار الحبوب مرتفعة ومتقلبة بشكل عام".

139- ويتمثل المؤشر على التنفيذ الناجح لهذا النوع من العمل في الدرجة التي تستخدم بها التوقعات القصيرة الأجل في اتخاذ إجراءات فعالة. وفي هذه الحالة، يوجد دليل واضح على تحقيق نتيجة إيجابية.

المعلومات الرسمية أثناء أزمة الأغذية

140- وفقاً للإحصائيات الخاصة باستخدام الوثائق التي يحتفظ بها مركز الوثائق الإلكترونية في المنظمة الذي يعتمد على شبكة الإنترنت، ضمت توقعات الأغذية في يونيو/حزيران 2006 أكثر من 500 7 صفحة رأي في الشهر الأول من إصدارها. وبعد 16 شهراً عندما ارتفعت

أسعار الأغذية بصورة حادة، كان لدى توقعات الأغذية في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 أكثر من 000 20 صفحة رأي. وحدث توسع مماثل بالنسبة لتوقعات المحاصيل وحالة الأغذية، وهو مطبوع يصدره النظام العالمي ويركز على التطورات في أسواق الحبوب الدولية والإقليمية والوطنية. وفي يوليو تموز 2006، كان لدى المطبوع أكثر من 400 2 صفحة رأي. وعندما صدرت طبعة ديسمبر/كانون الأول 2007، ارتفع عدد صفحات الرأي إلى أكثر من 600 5 صفحة[9]. وهذه الزيادة لا تعبر فقط عن الوعي العام المتزايد بخطورة الأزمة، ولكنها تعبر أيضاً عن التصور العام عن المنظمة كمصدر رسمي للمعلومات.

141- ويحتوي كل من تقرير توقعات الأغذية وتقرير احتمالات المحاصيل وحالة الأغذية على أحدث البيانات عن إمدادات الحبوب العالمية وحالة الطلب عليها، وعلى مؤشر أسعار الأغذية الخاص بالمنظمة والذي "يعتبر أفضل مقياس للتضخم العالمي في الأغذية" ، وفقاً لما نشرته صحيفة فاينانشال تايمز[10].

142- وواجه تحليل المنظمة عن أسواق السلع أيضاً طلباً كبيراً من الصحافة الدولية للحصول على تعليق عن أسباب الزيادات في الأسعار وأثرها على الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى طلبات وسائل الإعلام، استجاب محللو المنظمة، كلما أمكن، لدعوات الدول الأعضاء للمشاركة في مؤتمرات وطنية وإقليمية تتناول أزمة أسعار الأغذية. وقدموا أيضاً المشورة أثناء إعداد مبادرة المنظمة عن أسعار السلع المتصاعدة، والتي أطلقت في ديسمبر/كانون الأول 2007.

نظام Aglink-Cosimo لوضع النماذج

143- اشتركت المنظمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تطوير نظام خاص بوضع النماذج لتوقع الأسعار العالمية، والإنتاج، والاستخدام، والمخزونات، والتجارة في السلع الزراعية الأساسية. وهذا النظام، الذي يجمع بين شبكة Aglink التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونموذج المحاكاة في مجال السلع الأساسية (Cosimo) التابع للمنظمة، يضم حالياً نحو 55 بلداً وإقليماً و18 سلعة أساسية.

144- وتستخدم التوقعات المستخلصة من نظام Aglink-Cosimo في إعداد التوقعات الزراعية لكل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة، وهو مطبوع سنوي يقدم تقريراً عن الاحتمالات خلال 10 سنوات في أسواق السلع الزراعية الرئيسية في العالم. ويعتبر المطبوع مادة مرجعية أساسية لجميع أولئك المعنيين بالأسواق الزراعية. وتتمثل قيمته المرجعية في أن طبعة 2007 استخدمت كمرجع لأكثر من 30 مرة في مجلات أكاديمية إما كنص أو إشارة[11].

المساهمة في الاستجابة الدولية لأزمة الأغذية

145- في عام 2007، ومع ارتفاع أسعار الأغذية، استخدمت المنظمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نظام Aglink-Cosimo لتقدير كيف يمكن أن تؤثر الأسواق العالمية المتسعة للوقود الحيوي والسياسات الداخلية التي تدعم إنتاج الوقود الحيوي في أسعار الأغذية وأسواق السلع الزراعية. ونُشرت النتائج في مطبوع التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة للفترة 2008-2017. وعُرضت هذه النتائج أيضاً في مشاورة خبراء عن "سياسات الطاقة الحيوية، والأسواق والتجارة، والأمن الغذائي"، عُقدت من أجل التحضير للمؤتمر الرفيع المستوى عام 2008 الذي نظمته المنظمة. وقد عُممت على المندوبين في المؤتمر وثيقة المعلومات الأساسية الفنية (HLC/08/BAK/7) ومجموعة من الخيارات لمقرري السياسات التي نتجت عن مشاورة الخبراء، كما نُشرت على الموقع الشبكي للمؤتمر.

146- ونظراً لأن المنظمة تقوم بدور رئيسي في فريق العمل التابع للأمم المتحدة والمعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي، فقد ساهمت خيارات السياسات القائمة على تحليلات نظام Aglink-Cosimo في صياغة إطاره الشامل للعمل. ويطالب الإطار على وجه التحديد بتحقيق قدر أكبر من التوافق الدولي والخطوط التوجيهية المتفق عليها بشأن سياسات إنتاج الوقود الحيوي كوسيلة للتصدي للعوامل الكامنة التي تسببت في أزمة الأسعار الغذائية.

(2) الاستثمار في الزراعة

147- يُعد وضع وتنفيذ سياسات للأراضي يمكن أن تعود بفوائد كبيرة على المزارعين المحرومين، وتعزز الإنتاج الزراعي، وتحسن الأمن الغذائي عملية معقدة ذات دلالات سياسية طويلة الأجل. فهي تتطلب التزاماً قوياً من جانب الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة لأغراض التنمية. ولهذا السبب، كان الوصول إلى الأراضي، وتأمين الملكية، وإدارة الأراضي (التسجيل والحيازة) تمثل مجالاً رئيسياً للتعاون بين المنظمة والبنك الدولي وشركاء ماليين آخرين في آسيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

---

[9] هذه الأرقام لا تشمل صفحات الرأي بصيغة pdf على وحدة الخدمة ftp الخاصة بالمنظمة

[10] صحيفة فاينانشال تايمز: علامات على نهاية أسعار الأغذية المتصاعدة"، 14 مايو/أيار 2008.

[11] أُجري تحليل الإحالات باستخدام Google Scholar, ProQuest and Scopus.

148- وترد أدناه أمثلة على عمل المنظمة خلال الفترة المالية ويتناول اثنان منها الدعم في مجال السياسات لتحسين أمن حيازة الأراضي والدعم الفني لإتاحة وصول المعدمين وذوي الأراضي الفقيرة إلى الأراضي الصالحة للزراعة.

خارطة طريق لإصلاح الأراضي في الصين

149- في إضافة مبتكرة لعمل المنظمة الجاري في مجال حيازة الأراضي وإداراتها، كانت المنظمة تقدم، من خلال البرنامج التعاون المشترك بين المنظمة والبنك الدولي، الدراية والمساعدة الفنية منذ عام 2004 لمشروع تحليلي واستشاري ينفذه البنك الدولي لحكومة الصين. والغرض من "خارطة الطريق لإصلاح سياسات الأراضي" هو تزويد الحكومة بالمعلومات والمشورة التي تحتاج إليها لاتخاذ قرارات سياسية سليمة في مجال التنمية الريفية، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي في وقت أصبح فيه السكان أكثر ميلاً إلى العمران، وأصبح الاقتصاد أكثر تصنيعاً وتوجهاً نحو السوق. وطلبت حكومة الصين مشورة محددة بشأن وضع وإنفاذ قانون خاص بحيازة الأراضي لحماية مصالح المزارعين وسكان الحضر في عملية حيازة الأراضي، ومنع حدوث خسارة فادحة في الأراضي المزروعة. وتلتمس حكومة الصين أيضاً التوجيه بشأن تعزيز وتطوير أسواق للأراضي تتسم بالكفاءة وإقامة نظام فعال لتحديد الأسعار والضرائب.

قانون الملكية

150- اعتمد مؤتمر الشعب الوطني في الصين قانون الملكية في مارس/آذار 2007. وقد كثر الحديث عن قانون الملكية ودلالاته السياسية والاقتصادية على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم باعتباره تطوراً كبيراً نحو الاعتراف بالملكية الخاصة في الصين. . ومع أن هناك عوامل كثيرة كان لها دخل في قرار الحكومة، إلا أن هذا القانون يعكس جزئياً المشورة التي قدمها البنك الدولي والمنظمة. ويضع القانون الذي بدأ نفاذه من أكتوبر/تشرين الأول 2007 أساساً قانونياً لمختلف أنواع حقوق الملكية من جانب الأفراد في ظل نظام للملكية العامة. وفيما يتعلق بحقوق الأراضي للمزارعين، والتي توصف من الناحية القانونية على أنها "حقوق تعاقدية وتشغيلية"، يعتبر قانون الملكية خطوة هامة نحو تحسين حصول المزارعين على الأراضي واستخدامها.

151- وخلال المرحلة التالية من المشروع التحليلي والاستشاري، سوف تستمر المنظمة في العمل مع البنك الدولي لتزويد الصين بالمعلومات والمشورة لدعم جهودها في تنفيذ التغييرات السياسية المتعلقة بالأراضي.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص للحصول على الأراضي في هندوراس

152- طلب عدد من البلدان مساعدة المنظمة في وضع برامج لتلبية الطلب على الأراضي. ففي هندوراس، قدمت المنظمة المساعدة للمشروع التجريبي للوصول إلى الأراضي التابع للبنك الدولي. والهدف من هذا المشروع التجريبي هو تجربة نهج جديد باستخدام استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم حيازة الأراضي وإقامة مشاريع زراعية مستدامة للأسر المعدمة وذات الأراضي الفقيرة. وفي إطار هذا المشروع، تقدم المصارف الخاصة والتعاونيات الائتمانية قروضاً لشراء الأراضي لمجموعات من صغار المزارعين الذين وضعوا خطة عملية للنشاط التجاري مع تقديم الدعم الفني والقانوني. ويذهب جانب من أموال القروض التي يقدمها البنك الدولي إلى استثمارات رأس المال العاملة. فبمجرد إقامة المشروع الجديد، فإنه سيبدأ في وضع جدول لسداد القروض للمؤسسات المقرضة.

مقياس النجاح

153- يعتبر المعدل المرتفع (97 في المائة) لسداد القروض في مواعيدها مؤشراً على نجاح المشروع التجريبي ويدل على القدرة التنافسية للمشاريع التي أنشئت أثناء المشروع التجريبي. وكان متوسط القرض الذي تم الحصول عليه من الجهات المقرضة في القطاع الخاص 2 780 دولاراً أمريكيا للأسرة وكان متوسط المنحة للمشاريع 4 700 دولار أمريكي. وزاد متوسط دخل الأسر في المشاريع التابعة للمشروع التجريبي بحوالي 130 في المائة. وساعد المشروع على إيجاد ما يعادل 1 226 فرصة عمل في المشاريع المستدامة مالياً. ويشير استعراض أثر المشروع التجريبي في الملحق 3 من تقييم تعاون المنظمة في هندوراس (2005-2007)، إلى أن 20 في المائة من المقترضين كانوا من النساء، "وهو معدل مشاركة عالٍ نسبياً في مشروع بهذه الطبيعة".

دور المنظمة

154- نظراً لأن الحصول على الأراضي يعد مسألة حساسة، فقد طلب المعهد الوطني للزراعة في هندوراس من المنظمة على وجه التحديد أن تراقب تنفيذ المشروع التجريبي لإبعاد المشروع عن أي تصورات خاصة بتضارب المصالح أو التداخل السياسي وكان دور المنظمة هو أن تعمل كوسيط فني محايد لوضع نهج للمفاوضات يتعين اتباعه على مختلف المستويات ومع مختلف الأوساط الاجتماعية. وكما يلاحظ تقرير البنك الدولي عن اكتمال التنفيذ والنتائج: "كان دور المنظمة حاسماً في نجاح المشروع لأن مشاركة المعهد الوطني للزراعة كانت تقتصر على المتابعة الجزئية لأنشطة المشروع".

155- وكان الأهم من ذلك ما قدمته المنظمة من مساعدة فنية في تنفيذ أنشطة المشروع التجريبي بتوجيه من البنك الدولي والتي نفذت على أساس عمل الفريق عن طريق بعثات دورية للمتابعة والإشراف.

156- وقدمت المنظمة أيضاً دعماً للمشروع التجريبي من خلال مشروعين مولهما برنامج التعاون التقني التابع لها وحساب أمانة أحادي. وقد ركزت هذه المشاريع على الرصد التشاركي والتقييم، والتدريب لمقدمي الخدمات، وتصميم وتنفيذ إجراءات لضمان التنسيق فيما بين المؤسسات والمنظمات المختلفة المعنية بتنفيذ المشروع التجريبي.

التزام الحكومة تجاه المشروع التجريبي

157- حددت حكومة هندوراس المشروع التجريبي على أنه أحد البرامج الهامة من الناحية الاستراتيجية لتخفيض الفقر وسوف تواصل تنفيذ هذا المشروع بالمشاركة مع المنظمة. وفي عام 2007، خصصت الحكومة 3.2 مليون دولار أمريكي لتنفيذ المشروع على مدى الثلاث سنوات التالية بهدف توسيع تغطيته للمشاريع المنشأة في المرحلة التجريبية واستمرار تقديم المساعدة لها. واعترفت الحكومة أيضاً بأن هذا النموذج للعمل التجاري له دلالات هامة بالنسبة لجماعات أخرى محرومة، من بينها المجتمعات الحرجية والأصلية التي قد يتاح لها الحصول على الأراضي ولكنها لا تملك الأصول الأخرى اللازمة لتنفيذ مشاريع ناجحة.

الحوكمة الرشيدة في حيازة الأراضي وإدارتها

نشرت المنظمة في عام 2007، "الحكم الرشيد في حيازة الأراضي وإدارتها" (العدد 9 في سلسلة دراساتها عن حيازة الأراضي) كجزء من برنامج عملها العادي الذي ينفذ بالتعاون الوثيق مع الفريق المواضيعي المعني بسياسات الأراضي وإدارتها والتابع للبنك الدولي. ويستند هذا المطبوع إلى التجارب والخبرات في مجال إدارة الأراضي والتي تجمعت من البرامج الميدانية الواسعة للمنظمة والبنك الدولي ومن عمل موازٍ عن الحوكمة في المناطق الحضرية وفي الشركات والحملات ضد الفساد. وهذه الدراسة موجهة إلى الأشخاص العاملين في إدارة الأراضي وجميع أولئك المهتمين بالأراضي وحيازتها وحوكمتها، وتعكس الدراسة ما رأت المنظمة وكثير من المتعاونين معها أنه "ممارسات جيدة". وقد ساعدت حكومة فنلندا في نشر هذه الدراسة.

السجل العقاري والتسجيل في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

زاد دعم المنظمة لحيازة الأراضي وإدارتها بصورة كبيرة في الفترة 2006-2007، وتبين نتائج العمل الذي تم من قبل أن ربط الاستثمار بالمساعدة الفنية يمكن أن يؤدي إلى أثر أوسع على المستوى القطري. وعلى سبيل المثال، فإن مشروع السجل العقاري وتسجيل العقارات الذي أعدته المنظمة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في عام 2005 لكي يموله البنك الدولي يعمل بنجاح على تحديث ملكية الأراضي في هذا البلد. وقد عُمم السجل العقاري حتى الآن في 73 في المائة من البلديات. ومن المقدر تغطية معظم المناطق الحضرية الرئيسية مع نهاية عام 2008.

(ج) الباب الرابع في برنامج العمل والميزانية: اللامركزية، والتعاون مع الأمم المتحدة، وتسليم البرامج

(1) البرامج الوطنية للأمن الغذائي

158- في السنوات الأخيرة، حوّل البرنامج الخاص للأمن الغذائي ا لتابع للمنظمة اهتمامه من المشاريع التجريبية الصغيرة إلى مساعدة البلدان، لا سيما بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وتصميم وتنفيذ برامج وطنية للأمن الغذائي.

عملية "أطعم الأمّة" في سيراليون

159- عندما انتهت الحرب الأهلية في عام 2002، استهلت حكومة سيراليون برنامجاً وطنياً للأمن الغذائي: وهو عملية "أطعم الأمّة". وقد كلف أكثر من 290 موظفاً من وزارة الزراعة والأمن الغذائي بتنفيذ البرنامج. وطلب من المنظمة أن تساعد حكومة سيراليون في وضع خطة لبرامج واسعة النطاق ومنخفضة التكلفة يمكن أن تصل بسرعة إلى المجتمعات المحلية وتساعدها على إعادة تأهيل الإنتاج والتجهيز الزراعيين.

مدارس تدريب المزارعين

160- وكان أحد العناصر الرئيسية في عملية "أطعم الأمة" إنشاء مدارس تدريب المزارعين، وهو نهج لتقديم الإرشاد الزراعي تعتبره المنظمة وشركاؤها "أفضل ممارسة" في البرامج الوطنية للأمن الغذائي. وتعمل مدارس تدريب المزارعين على مستوى القرية ويتلقى ما بين 25 و30 رجلاً وامرأة تدريباً فنياً وتنظيمياً. وبعد التخرج، يعمل هؤلاء الرجال والنساء في تعزيز منظمات المزارعين القائمة أو إنشاء جماعات جديدة للقيام بأنشطة زراعية محلية.

161- وخلال الفترة المالية الأخيرة، قدمت المنظمة الدعم للتدريب الفني والتنظيم المجتمعي لمدارس تدريب المزارعين. وقد تم ذلك بتمويل من حكومات الصين وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد شاركت وزارة الزراعة والأمن الغذائي، والاتحاد الخاص بإعادة التأهيل والتنمية الزراعية، وهو شبكة من المنظمات غير الحكومية التي تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في تحمل المسؤولية عن تنفيذ مدارس تدريب المزارعين. وعن طريق برنامج المنظمة للتعاون بين بلدان الجنوب، قدمت حكومة الصين 18 خبيراً وفنياً، من بينهم مهندسي ري، وأخصائيين بيطريين وزراعيين.

162- وفي فبراير/شباط 2007، عندما استُكمل تقييم تعاون المنظمة في سيراليون (وهو متاح على الموقع الشبكي للمنظمة)، تم إنشاء 465 1 مدرسة لتدريب المزارعين، ويقول التقييم "إنه إنجاز مبهر في فترة قصيرة من الزمن". وحتى يوليو/تموز 2008، قدر بأن هناك أكثر من 000 3 مدرسة من مدارس الحقول الزراعية ونحو 000 100 خريج.

163- وفي عام 2007، أجرى الاتحاد الخاص بإعادة التأهيل والتنمية تقييماً لمدارسه الخاصة بالحقول الزراعية. وتشمل الاستنتاجات، التي تعبر بصورة وثيقة عن تقييمات مستقلة أخرى ما يلي:

- كان هناك 40 في المائة من النساء من بين 600 مزارع في مدرسة الحقول الزراعية تناولهم التقييم؛
- وقام أكثر من 70 في المائة من جميع المزارعين الذين شملهم التقييم بزيارة أراض تابعة لمدارس الحقول الزراعية، وكذلك مزارع فردية لأعضاء في مدارس الحقول الزراعية، وجرب نحو 60 في المائة ممارسة أو أكثر خاصة بمدارس تدريب المزارعين؛
- وزادت غلات محاصيل المزارعين في مدارس الحقول الزراعية بما يتراوح بين 62 و80 في المائة مقابل 50 في المائة للمزارعين غير المشاركين الذين يعيشون في مناطق قريبة و10-15 في المائة للمزارعين الذين يعيشون في مناطق بعيدة؛
- وعلى الرغم من أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال سائداً، أفاد 80 من أسر مدارس تدريب المزارعين بأنهم يتناولون وجبات أكثر وأفضل.

إقامة الأعمال الزراعية

164- نظراً لزيادة عدد مدارس الحقول الزراعية، فقد نظمت نفسها ضمن هياكل أكبر. فمدارس الحقول الزراعية التي تدعمها وزارة الزراعة والأمن الغذائي شكلت شبكات أو اتحادات على مستوى الأحياء، بينما قامت تلك المدارس التي يدعمها الاتحاد الخاص بإعادة التأهيل والتنمية بتنظيم نفسها على شكل "تجمعات سوقية" على مستوى القرى الصغيرة والنجوع. وفضلاً عن هذا، أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في شراكة مع وزارة الحكم المحلي، وحدات للأعمال الزراعية عن طريق مشروع تجريبي خاص باللامركزية والأمن الغذائي. وتقوم وحدات الأعمال الزراعية، التي تمارس نشاطها على مستوى القرى والنجوع وأعضاؤها البالغ عددهم 400 عضو، بتشجيع الزراعة كنشاط تجاري وطريقة لتخفيض الفقر وتوليد عائدات للحكومات المحلية.

165- وكان هناك تداخل في نوع الخدمات التي تقدمها المجموعات المختلفة. فقد أشار تقرير تقييم أُجري عام 2006 عن مشروع المليون التجريبي للامركزية[12] والأمن الغذائي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن هناك "حاجة واضحة لتنسيق إدارة" مختلف جماعات المزارعين، بما في ذلك وحدات العمل الزراعية، ومدارس تدريب المزارعين، والرابطات القروية داخل الرابطة الوطنية لمزارعي سيراليون.

166- وفي أواخر عام 2006، أُدمجت مدارس تدريب المزارعين ووحدات الأعمال الزراعية في برنامج واحد. وفي إطار هذا الهيكل الأكثر تنسيقاً، تستفيد وحدات الأعمال الزراعية من تدريب أفضل واستدامة أكبر كجزء من برنامج وطني. وتستفيد مدارس تدريب المزارعين السابقة من علاقة أمن أفضل مع وحدات الأعمال الزراعية، التي تعمل كمنظمات رائدة، تساعد المزارعين في التغلب على العقبات أمام تسويق منتجاتهم. وحدد تقييم تعاون المنظمة في سيراليون الصعوبات في مجال التسويق على أنها من أكبر العوائق أمام المزارعين المشتركين في مدارس تدريب المزارعين.

167- ومن خلال عملية الدمج، استفادت عملية "أطعم الأمّة"، التي تدعم تنمية مشاريع صغيرة وإيجاد فرص للعمل، من وجود قاعدة موسعة. وعن طريق العمل مع مدارس تدريب المزارعين في القرى وكذلك مع وحدات الأعمال التجارية أو منظمات شبكاتها، أقامت عملية أطعم الأمة أعمالاً تجارية شاركت في مجموعة متنوعة من الأنشطة المختلفة، بما في ذلك درس الأرز وضربه، وفرز الكاسافا، وخدمات التسليم باستخدام دراجات بخارية ذات ثلاث عجلات. وهذه الأعمال مملوكة للمزارعين ولكنها تُدار بواسطة أشخاص مؤجرين محلياً ومدربين على أساس الربح.

تعميم الأمن الغذائي في قطاعي الصحة والتعليم في نيكاراغوا

168- في عام 2007، وافقت حكومة نيكاراغوا على برنامج وطني للأمن الغذائي، يُسمى برنامج Hambre Cero. ومن المتوقع أن يصل البرنامج إلى 000 75 أسرة ريفية فقيرة خلال خمس سنوات. وكان فريق الأمن الغذائي الوطني التابع للمنظمة يعمل في نيكاراغوا منذ عام 1999 بمساعدة مالية من أسبانيا. وقد أقام شبكة قوية من الشراكات وقدم الدعم لوزارات الزراعة والتعليم والصحة لصياغة سياسات وخطط عمل قطاعية لاستكمال البرنامج.

البرنامج المتكامل للتغذية المدرسية

169- في عام 2007، اعتمدت وزارة التعليم "البرنامج المتكامل للتغذية المدرسية". ويعكس القرار الخاص بجعل الحدائق المدرسية عنصرا رئيسياً في هذا البرنامج التزام الحكومة بمواصلة النهج الذي اتخذته المنظمة وشركاؤها إزاء تخفيض انعدام الأمن الغذائي. وتعتبر المنظمة

[12] تقييم مشروع "اللامركزية التجريبية للزراعة والأمن الغذائي".

الحدائق المدرسية من "أفضل الممارسات" في البرامج الوطنية للأمن الغذائي. وكان الفريق الوطني للأمن الغذائي يتعاون مع وزارة التعليم والقطاع الخاص والجامعات والمنظمات غير الحكومية لدعم إنشاء حدائق مدرسية والحصول على تمويل لها. وفي عام 2007، ارتفع عدد الحدائق المدرسية من 62 إلى 122. وقد عادت الحدائق المدرسية بفوائد مباشرة على 000 7 طفل وفوائد غير مباشرة على أكثر من 000 30 شخص. ويقترح برنامج نيكاراغوا المتكامل للتغذية المدرسية زيادة عدد الحدائق المدرسية إلى 800 حديقة مع نهاية عام 2008. وفضلاً عن هذا، تحركت وزارة التعليم، بمساعدة من المنظمة وشركاء آخرين، بصورة تدريجية نحو إدماج مكوّن الأمن الغذائي في المنهج المدرسي العام.

برنامج للقضاء على سوء التغذية المزمن بين الرضّع

170- بالتوازي مع هذا المشروع، اعتمدت وزارة الصحة "برنامج القضاء على سوء التغذية المزمن بين الرضع". وقدمت المنظمة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومعهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما دعماً فنياً عند إعداد البرنامج وهي تعمل الآن مع وزارة الصحة لتنفيذه.

هيئة الأمن الغذائي المشتركة بين الجامعات

171- كانت هيئة الأمن الغذائي المشتركة بين الجامعات والتي شكلت في عام 2005 بعد حلقة عمل لزيادة الوعي نظمتها المنظمة بالمشاركة مع حكومتي نيكاراغوا وأسبانيا، شريكاً هاماً في تعزيز القدرات المؤسسية في هذا البلد للتصدي لقضايا الأمن الغذائي باستخدام نهج شامل لعدة قطاعات. ففي عامي 2006 و2007، نظمت الهيئة المشتركة بين الجامعات دورات للدراسات العليا عن الأمن الغذائي. وقد حضر هذه الدورات المتعددة التخصصات، وهي التي عقدت أولها في نيكاراغوا، مهنيون وصانعو سياسات من وزارات الأسرة والزراعة والتعليم والصحة والبيئة والموارد الطبيعية، وكذلك من منظمات غير حكومية. وقدمت المنظمة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومعهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما والوكالة الأسبانية للتعاون الدولي دعماً فنياً وما لياً لهذه الدورات.

172- وفي أكتوبر/تشرين الأول 2007، نظمت الجامعة الوطنية المستقلة في ماناغوا دورة دراسية لمدة ستة أيام عن "سياسات الأمن الغذائي في نيكاراغوا". وقد حضر هذه الدورة التي جمعت بين الفصول والتعليم عن بُعد 70 مشاركاً من المهنيين وصانعي السياسات من وزارات الزراعة والتعليم والصحة ومنظمات أخرى. وقد دعمتها مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومشروع التعاون التقني الإقليمي للتعليم في مجالات الاقتصاد والسياسات الزراعية والتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية.

(2) الكوارث الطبيعية والنزاعات وحالات الطوارئ المعقدة

173- خلال الفترة المالية السابقة، كان يتعين على منظومة الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية المحلية اتباع نُهج جديدة لتحسين تنسيق استجاباتها لحالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية. ولدعم التنسيق المحسّن لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وتعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات المحلية على "إعادة البناء بصورة أفضل"، وجّهت المنظمة اهتماماً كبيراً لتوفير "المعلومات اللازمة للعمل".

الزلازل والفيضانات في باكستان

174- في عام 2006، كانت باكستان لا تزال تواجه نتائج الزلزال العنيف الذي ضرب الجزء الشمالي من البلد في أكتوبر/تشرين الأول 2005. وفي عام 2007، تسبب إعصار يميين الذي أعقبته أمطار موسمية في حدوث فيضانات قاسية في الجنوب.

175- وكانت عمليات الأمم المتحدة للإغاثة من الزلزال في باكستان تمثل أول مرة يعمل فيها نظام التنسيق "المجمّع"، الذي اعتُمد لكي يتصدى للثغرات في تقديم مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية. وعملت المنظمة مع ائتلاف عريض من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية في إطار "تجمع الإنعاش المبكر" الذي يتولاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما كان الحال في الطوارئ السابقة، كان برنامج الأغذية العالمي، وهو وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجمع الخدمات اللوجستية، شريكاً أساسياً في تنفيذ برنامج المنظمة للمساعدة في حالات الطوارئ.

إنقاذ سُبل المعيشة لإنقاذ الأرواح

176- كان برنامج المنظمة للمساعدة في حالات الطوارئ، وهو "إنقاذ سبل المعيشة لإنقاذ الأرواح"[13] من الأنشطة المبتكرة أيضاً. ويصمم هذا البرنامج لإيجاد بيئة تساعد على إعادة التأهيل المبكر لسبل المعيشة المستدامة بالنسبة لمعظم الجماعات الفقيرة والضعيفة. وينتمي غالبية المستفيدين إلى الجماعات الأفقر من حيث الدخل مثل الأرامل والمعاقين والأيتام، وهو ما يؤكد فعالية تقدير الاحتياجات الذي قامت به المنظمة ووزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية وحكومات الولايات.

[13] كان برنامج "إنقاذ سُبل المعيشة لإنقاذ الأرواح" يتلقى التمويل من الإدارة العامة للمعونة الإنسانية في المفوضية الأوروبية، ومن حكومات مملكة بلجيكا، وكندا عن طريق الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

177- وعموماً فقد ساعد البرنامج على استئناف إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية لأكثر من 260 000 أسرة عن طريق تقديم المستلزمات الزراعية الأساسية، وإعادة تأهيل البنية الأساسية الريفية، والتدريب على الممارسات المحسنة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية. وتلقى نحو 7 000 أسرة المواد والتدريب لبناء حظائر مقاومة للزلازل واستفادت من توزيع أعلاف الحيوان.

178- وكجزء من عمليات المنظمة في حالات الطوارئ، وضعت المنظمة مصفوفة تبين من يفعل ماذا وأين. وقد تولت الهيئة الباكستانية لإعادة التأهيل والإعمار بعد الزلازل مسؤولية مواصلة هذه المصفوفة "ذات الأسئلة الثلاث". وطوال عام 2006، عملت المنظمة بصورة وثيقة مع هذه الهيئة الباكستانية لصياغة استراتيجية لاستعادة سُبل المعيشة. وهناك مشروع متابعة تموله حكومة السويد لدعم الهيئة في تنفيذ الاستراتيجية عن طريق بناء القدرات، وتعزيز المؤسسات المحلية، وتحسين إدارة مستجمعات المياه.

الإغاثة من الفيضانات

179- استجابة لفيضانات عام 2007 بعد إعصار يميين والأمطار الموسمية في جنوب باكستان، قامت المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي بدور قيادي في مجمع الأمن الغذائي، وكان برنامج الأغذية العالمي كالعادة مسؤولاً عن اللوجستيات. ووضعت المنظمتان معاً استراتيجية للاستجابة للاحتياجات الغذائية الفورية للمجتمعات المتضررة واستعادة إنتاج الأغذية المحلية للتخفيف من اعتماد ضحايا الفيضانات على المعونة الغذائية. واستمر هذا التعاون طوال تنسيق وتنفيذ أنشطة الطوارئ.

180- وتضمنت مساعدات المنظمة الشاملة، التي مولتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية من خلال إدارة التنمية الدولية، دعم 742 21 أسرة زراعية (194 152 شخصاً) و985 8 أسرة من صغار مربي الحيوانات الزراعية (895 62 فرداً) عن طريق تقديم بذور أعلاف الذرة الرفيعة ومستلزمات متنوعة خاصة بالمحاصيل وأعلاف الحيوانات. ومن المتوقع أن يكفي إنتاج المحاصيل لتلبية متوسط الاستهلاك للأسر لمدة 10 أشهر، وهو ما يحقق الأهداف المقررة.

تقديرات خط الأساس لسُبل المعيشة

181- أبرز التقييم الآني الذي أجرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لاستجابة الأمم المتحدة للطوارئ الغذائية وجود معلومات أساسية ضئيلة يمكن على أساسها إجراء تقديرات للاحتياجات. واستجابة لذلك، بدأت المنظمة والهيئة الوطنية لإدارة الكوارث مشروعاً تجريبياً لإجراء تقديرات خط الأساس لسُبل المعيشة بالنسبة للمجتمعات في المناطق المعرضة للفيضانات.

182- وعن طريق تجميع هذه المعلومات قبل وقوع الكارثة، يقوم مشروع تقدير خط الأساس لسبل المعيشة بتعزيز التأهب للكوارث في باكستان. ويُسهم المشروع في دعم البرنامج النموذجي عن "توحيد الأداء" في باكستان. ويُعد تعزيز إدارة مخاطر الكوارث في باكستان واحداً من أنشطة الأمم المتحدة الأساسية في هذا البلد، ويُعد المشروع من أول الخطوات الملموسة للتعبير عن ذلك. ويستفيد العمل الجاري في إطار هذا المشروع التجريبي من التعاون المعزز مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

183- وعلى المستوى العالمي، ساهم المشروع التجريبي في التطوير الجاري لمجموعة أدوات تقدير سُبل المعيشة، التي تضع منهجيات وخطوطا توجيهية لتحسين استجابة الأمم المتحدة للكوارث المفاجئة. وتُعد مجموعة الأدوات مبادرة مشتركة بين المنظمة ومنظمة العمل الدولية وقد نتجت عن العمل التعاوني الذي قامت به المنظمتان في مجمع الإنعاش المبكر أثناء عمليات الطوارئ الخاصة بالزلزال. وفي التقييم الآني للنهج المجمع أثناء الاستجابة للزلزال، أوصت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتطوير مجموعة أدوات لقضايا مختلفة من بينها إجراء تقديرات مشتركة. وقد أعدت المنظمة ومنظمة العمل الدولية مجموعة أدوات تقدير سُبل المعيشة في إطار خطة عمل مجموعة العمل المعنية بالإنعاش المبكر التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وفي إطار منهاج العمل الدولي للانتعاش.

برامج الطوارئ في السودان

184- منذ عام 2005، تعاونت الأمم المتحدة وشركاؤها في خطة عمل من أجل السودان لدعم تنفيذ اتفاقات السلام ووضع الأساس لتنمية مستدامة ومتكافئة. ونظراً لأن الإنتاج الزراعي يعمل فيه قرابة ثلثي قوة العمل، فإن المنظمة تقوم بدور هام في خطة العمل هذه بوصفها الوكالة الرائدة في قطاع الأمن الغذائي وسُبل المعيشة. وتركز المنظمة على تأمين سُبل معيشة مستدامة للسكان الرحل والفقراء الذين تأثروا بالنزاع، وللاجئين والمشردين العائدين إلى أراضيهم الأصلية. وهذا يشمل طائفة واسعة من الأنشطة المتعددة التخصصات بدءاً من تقديم المستلزمات الزراعية للسكان الزراعيين. وقدمت المنظمة أيضاً خدمات في مجال صحة الحيوان وعززت قدرة الرعويين على الاستجابة لحالات تفشي الأمراض بين الحيوانات الزراعية. وساعدت أيضاً على استعادة وإعادة تأهيل المناطق الحرجية والرعوية، ووضع منهجيات تشاركية لإدارة ملكية الأراضي وتشجيع ممارسات الطهي المقتصدة في الطاقة.

معلومات من أجل العمل

185- يعتمد العمل في جميع حالات الطوارئ على وجود معلومات دقيقة من الميدان. ومنذ أوائل التسعينات، كان النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة (النظام العالمي)، وبرنامج الأغذية العالمي يقومان ببعثات سنوية لتقدير إمدادات المحاصيل والأغذية في السودان. وتقدم هذه البعثات تفاصيل عن مشاكل الأمن الغذائي المتوقعة وتساعد الحكومات والمجتمع الدولي وآخرين على تخطيط وتنسيق أنشطتها.

186- وقد ساهمت بعثات تقدير إمدادات المحاصيل والأغذية في تنفيذ برنامج القدرة المؤسسية للسودان: معلومات الأمن الغذائي من أجل العمل. ويساهم البرنامج، الذي يمول أساساً من المفوضية الأوروبية، في بناء قدرة المؤسسات الحكومية على تقديم واستخدام المعلومات من أجل تحليل وتصميم ورصد وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي. ونظراً لاختلاف حالات الأمن الغذائي والاحتياجات المتعلقة بها والأطر المؤسسية والسياسية الموجودة في السودان الشمالي والجنوبي، قُسم البرنامج إلى عنصرين: أحدهما للشمال والآخر للجنوب. ولوضع نقطة بداية لفهم تنوع الإنتاج الزراعي في السودان الجنوبي، قام برنامج القدرة المؤسسية للسودان بتجميع وتحليل البيانات الواردة في تقارير سابقة لبعثات تقدير إمدادات المحاصيل والأغذية.

187- وفي سبتمبر/أيلول 2007، واستجابة لطلب من حكومة جنوب السودان للمساعدة في بناء قدرة المؤسسات الحكومية، نظم برنامج القدرة المؤسسية للسودان حلقة عمل تدريبية عن تقديرات إمداد المحاصيل والأغذية وتقديرات لاحتياجات الحيوان وسُبل المعيشة. وبعد حلقة العمل، تمكن المشاركون من تطبيق ما تعلموه بصورة عملية أثناء البعثة المشتركة بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي لتقدير إمدادات المحاصيل والأغذية عام 2007 والتي نفذت في أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني. وأرسل المشاركون في حلقة العمل وثائق إلى جميع الدول تحدد الاحتياجات من البيانات، وقاموا بتجميع المعلومات والعمل كمحاورين.

(3) برنامج التعاون التقني

188- يستجيب برنامج التعاون التقني لطلبات المساعدة المقدمة من البلدان الأعضاء في المنظمة. ويقدم البرنامج دعماً فنياً قصير الأجل وسريع الأثر وعملياً وحفازاً من أجل التصدي لمشاكل محددة التي تعوق قدرة البلدان، سواء بصورة فردية أو مجتمعة، على تعزيز تنميتها الزراعية والريفية وبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية.

189- ويتمثل بعض من أبرز سمات المساعدة التي يقدمها برنامج التعاون التقني في قدرته على إحداث التغيير، وسد الثغرات الحرجة، وبناء القدرات المؤسسية والفنية والعملية من أجل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والقضايا الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بها، وتخفيض الفقر وتحسين الأمن الغذائي.

"إصلاح" برنامج التعاون التقني

190- وافق مجلس المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، على طائفة من التدابير لتعزيز الإطار السياسي والتشغيلي لبرنامج التعاون التقني. وتتعلق هذه التدابير بما يلي: (أ) الاستحقاق القطري؛ (ب) والتركيز الاستراتيجي؛ (ج) والعمليات الوطنية المعززة؛ (د) وزيادة تفويض المسؤوليات المتعلقة ببرنامج التعاون التقني لممثليات المنظمة (ه) والمساعدة في حالات الطوارئ؛ (و) ومشاريع برنامج التعاون

محسن لتحديد الأولويات على المستوى القطري أو الإقليمي. وقد وضعت معايير محددة للاستحقاق[14] فيما يتعلق ببرنامج التعاون التقني أقرّها المجلس في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة المنعقدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وهي تتناول المسائل التالية: (أ) الاستحقاق القطري (لجميع أعضاء المنظمة، مع إيلاء اهتمام خاص لبلدان النقص الغذائي المنخفضة الدخل، وأقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية واسترداد التكاليف بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المرتفع)؛ (ب) والأهداف والأغراض (تمشياً مع أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية)؛ (ج) والأولويات القطرية أو الإقليمية؛ (د) والفجوة أو المشكلة الحرجة؛ (ه) والآثار المستدامة؛ (و) والحجم والمدة (لا يتجاوز 000 500 دولار أمريكي و36 شهراً)؛ (ز) والالتزام الحكومي (تجاه تنفيذ المشروع ومتابعته؛ (ح) وبناء القدرات؛ (ط) والحساسية الجنسانية؛ (ي) والشراكة والمشاركة[15]. ومن المتوقع أن يؤدي الوضع التدريجي لأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل إلى مواصلة تحسين تدخلات البرنامج التحفيزية وتركيزه الاستراتيجي.

192- وتشمل عملية تقييم الطلبات المقدمة إلى البرنامج والموافقة عليها عادة التحقق من وجود بيئة ملائمة أو تهيئة هذه البيئة أثناء مدة المشروع، وضمان استدامة وتأثير الإنجازات. ويسهم اعتماد معايير جديدة عن الاستدامة والالتزام الحكومي وبناء القدرات والشراكة والمشاركة في تحسين فرص تولي الفرق الوطنية زمام المسؤولية عن المشروع. كما أن إعداد وثيقة موحدة جديدة عن المشروع، تمشياً مع أفضل الممارسات في الأمم المتحدة وبين مجتمع المانحين، يسهل إدارة المشروع القائم على النتائج وعملية الرصد ويجري إدخال وحدات للتقييم الذاتي في نهاية المشروع من جانب أمين ميزانية المشروع، بما في ذلك احتمال وجود آثار تحفيزية من تدخلات المشروع. وسوف تضع هذه الوحدات الأساس لإجراء تقدير محسّن والإبلاغ عن الإنجازات، إما أثناء التقييم *اللاحق* الذي تم بالنسبة لعدد من المشاريع في مرحلة لاحقة، أو عن طريق متابعة عامة مع المؤسسات النظيرة.

استعراض الموارد

193- . *الطلبات والموافقات*: تلقت المنظمة خلال الفترة المالية 472 طلباً من الحكومات للحصول على دعم من برنامج التعاون التقني، وهو ما يعادل 77 في المائة تقريباً من المستوى في الفترة 2004-2005. وتمت الموافقة على 64 في المائة من هذه الطلبات للحصول على تمويل من برنامج التعاون التقني خلال الفترة 2006-2007، بينما كان هناك 17 في المائة من الطلبات لم تكن مؤهلة للحصول على مساعدة البرنامج. وتمت دراسة الطلبات الباقية (19 في المائة) في عام 2008. وتمت الموافقة على 369 مشروعاً لبرنامج التعاون التقني بقيمة إجمالية قدرها 82.9 مليون دولار أمريكي، مقابل 499 مشروعاً بقيمة 98.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2004-2005. وهكذا كان مستوى موافقة البرنامج في الفترة 2006-2007 يعادل 86.6 في المائة من الاعتماد[16].

الجدول 6: الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني في 2006-2007 (مليون دولار أمريكي)

نوع مشروع برنامج التعاون التقني	الميزانية الإجمالية	عدد المشروعات*	متوسط الميزانية لكل مشروع	النسبة المئوية من إجمالي الميزانية المعتمدة
القطري	55,0	209	0,263	66,3
إقليمي	10,1	31	0,325	12,2
أقاليمي	1,1	4	0,273	1,3
مرفق برنامج التعاون التقني**	16,8	125	0,134	20,2
المجموع	82,9	369	0,225	100,0

* تشمل مشروعات المرحلة الثانية

** تشمل ثلاثة مرافق إقليمية لبرنامج التعاون التقني

[14] الوثيقة CL 129/REP

[15] الوثيقة PC 94/4

[16] تمثل الاعتمادات المستخدمة في هذه العملية الحسابية الأموال المتوافرة فعلاً للموافقات على المشروعات: 000 703 95 دولار أمريكي (بعد تحويل 000 425 دولار أمريكي لدائرة التقييم و3 ملايين دولار أمريكي للإدارات الفنية لتغطية النقص في مصروفات التشغيل المباشرة لبرنامج التعاون التقني، حسبما يرد في الوثيقة FC 118/2 "التقرير السنوي عن أداء الميزانية وعمليات النقل بين البرامج وفيما بين أبواب الميزانية في الفترة المالية 2006-2007"

194- ويبين الجدول أدناه توزيع الموارد التي اعتُمدت خلال الفترة 2006-2007 حسب الأقاليم، والتي تشير إلى جميع أنواع المشاريع.

الشكل 4: نصيب موارد مشاريع برنامج التعاون التقني المعتمدة حسب الأقاليم (في المائة)

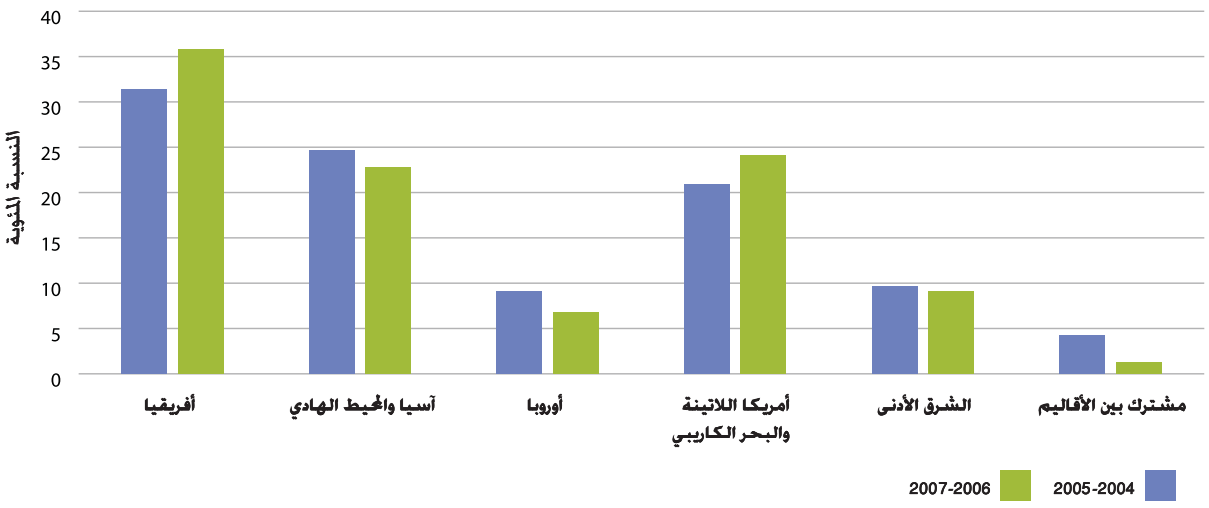

195- *التسليم*: خلال الفترة التي يشملها التقرير، بلغ التسليم 62.7 مليون دولار أمريكي (منها 27.1 مليون دولار أمريكي لمشاريع اعتُمدت خلال الفترة 2006-2007). ويمثل هذا المستوى خفضاً بنسبة 45 في المائة تقريباً مقارنة بالفترة 2004-2005[17]. وأدى النقص الحاد في السيولة الذي واجهته المنظمة إلى تباطؤ في معدل الموافقات الشهرية لبرنامج التعاون التقني خلال جزء من الفترة 2006-2007. وهذا الانخفاض الكبير يعود أيضاً بصورة جزئية للنسبة العالية من المشاريع المعتمدة خلال الفترة 2004-2005 التي سُلمت بالكامل خلال نفس الفترة المالية.

196- ويرد أدناه توزيع تسليم برنامج التعاون التقني حسب فئة المشاريع.

الجدول 7: تسليم برنامج التعاون التقني حسب فئة المشاريع، 2006-2007، بما في ذلك خدمات الدعم الإداري والتشغيلي (مليون دولار أمريكي)

نوع المشروع	التسليم أثناء 2006-2007	النسبة المئوية من مجموع التسليم
دعم التنمية	46,5	%74
مساعدات الطوارئ	9,9	%16
مرافق برنامج التعاون التقني	6,3	%10
المجموع	62,7	%100

علاقة برنامج التعاون التقني ببرامج المنظمة الرئيسية

197- شملت مساعدات برنامج التعاون التقني الطائفة الكاملة للخبرات الفنية للمنظمة، كما يتضح بشكل عام من الجدول أدناه. ومما يذكر أن جميع مشاريع برنامج التعاون التقني تدعمها شعبة فنية رائدة أو فريق متعدد التخصصات في المكاتب الإقليمية/الإقليمية الفرعية. وهكذا ينفذ كل مشروع من مشاريع برنامج التعاون التقني وفقاً لقواعد المنظمة ومعاييرها وأفضل ممارساتها وتسهم في استخدام معارف المنظمة.

[17] 2.5 مليون دولار أمريكي من 5.2 مليون دولار أمريكي في 2004-2005 (انظر الفقرة 17 من الوثيقة CL135/7 لمزيد من التفاصيل)

الجدول 8: تسليم برنامج التعاون التقني حسب البرامج، 2006-2007، (مليون دولار أمريكي)

البرنامج		التسليم أثناء 2006-2007	النسبة المئوية من الميزانية الإجمالية
2C	الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية	9,8	%15,69
2A	إدارة نظم إنتاج المحاصيل	9,5	%15,09
3B	السياسات الخاصة بالأغذية والزراعة	8,6	%13,72
2K	الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	7,0	%11,13
4C	الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الانمائى	4,7	%7,54
2D	التغذية وحماية المستهلك	3,2	%5,03
2F	إدارة الغابات وصونها وإعادة تأهيلها	3,0	%4,78
2M	البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	2,8	%4,42
2B	إدارة نظم الإنتاج الحيواني	1,9	%3,06
2H	المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	1,9	%3,01
2I	إدارة وحفظ مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	1,8	%2,84
2E	المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات	1,4	%2,17
2L	التكنولوجيا والبحوث والإرشاد	1,2	%1,92
2J	المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	1,0	%1,53
3G	سبل المعيشة في الريف	0,9	%1,45
3D	المعلومات والاحصاءات الزراعية	0,8	%1,34
3A	زيادة الموارد والاستثمار	0,7	%1,13
2G	المنتجات والصناعات الحرجية	0,6	%0,99
3F	المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية	0,5	%0,81
3C	التجارة والتسويق	0,5	%0,78
4D	إدارة حالات الطوارئ وما بعد الأزمات	0,5	%0,72
3H	تبادل المعارف وبناء القدرات	0,4	%0,60
3E	التحالفات والمبادرات للدعوة إلى مكافحة الجوع والفقر	0,1	%0,15
4A	التعاون والدمج والرصد في الأمم المتحدة	0,1	%0,09
المجموع		62,7	%100,00

198- وكما يبدو من الجدول أعلاه، تستأثر خمسة برامج بنسبة 63 في المائة من التسليم. والبرامج هي: 2C: الأمراض الحيوانية والنباتية، و2A: إدارة نُظم إنتاج المحاصيل، و3B: السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة، و2K: إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، و4C: الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الإنمائي.

المساعدة في حالات الطوارئ والدعم لإعادة التأهيل

199- تمثل قيمة مشاريع الطوارئ الوطنية والإقليمية المعتمدة خلال الفترة 2006-2007، 12 في المائة من الإجمالي [18]، مقابل 27.7 في المائة في الفترة 2004-2005، والتي قام البرنامج خلالها بدور رئيسي في دعم مساعدة المنظمة للبلدان والأقاليم المتضررة من حالات الطوارئ الشديدة والمعقدة مثل حالات تفشي الجراد وأنفلونزا الطيور. وعند تنفيذ "إصلاح" برنامج التعاون التقني فيما يتعلق بالمساعدة في حالات الطوارئ، حدث تحول تدريجي بعيداً عن التدخلات في حالات الطوارئ والتي تهدف فقط إلى توفير المستلزمات، ليبدأ التركيز بصورة أكبر على التدخلات الدائمة لتخفيض حالات التعرض، عن طريق تعزيز القدرات في مجالات الوقاية والتخفيف من المخاطر والتأهب لها. . وقد أُدرج عنصر التخفيف من المخاطر أو التأهب لها في مشاريع الطوارئ لبرنامج التعاون التقني التي اعتُمدت منذ عام 2006، واعتمد نهج فني ومتعدد التخصصات بدرجة أكبر، كلما كان ذلك ملائماً.

مرفق برنامج التعاون التقني

200- كان إدخال أسلوب المرفق المنقح لبرنامج التعاون التقني اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2006 خطوة ملموسة نحو تعزيز قدرة ممثليات المنظمات والمكاتب الميدانية الأخرى للمشاركة في العمليات الوطنية والاستجابة على نحو أسرع لطلب الحكومات تقديم مساعدة فنية فورية ومركزة. وفي إطار مرفق برنامج التعاون التقني، تم تفويض السلطة لممثليات المنظمة ومنسقي الأقاليم الفرعية والممثلين الإقليميين للموافقة على الأنشطة التي تصل قيمتها إلى 000 200 دولار أمريكي في الفترة المالية وحسب البلد/الإقليم الفرعي/الإقليم على الترتيب. وتم تخصيص 20 في المائة من إجمالي الأموال المعتمدة لبرنامج التعاون التقني في 2006-2007 (وقدرها 16.8 مليون دولار أمريكي) من أجل مرفق برنامج التعاون التقني في 122 بلداً (16.2 مليون دولار أمريكي) وفي ثلاثة أقاليم/أقاليم فرعية (0.6 مليون دولار أمريكي).

201- وفي حين أنه من السابق لأوانه تقدير المنافع بصورة كاملة، إلا أن الاستخدام الواسع لمرفق برنامج التعاون التقني يدل على أنه أصبح أداة ذات قيمة بالنسبة للمنظمة لكي تشارك بصورة أكثر فعالية في عمليات التخطيط الوطني: ومن الأمثلة على ذلك، استفاد 20 بلداً من مرفق برنامج التعاون التقني لدعم صياغة أطر أولويات قطرية متوسطة الأجل، بما في ذلك خمسة بلدان تجريبية لبرنامج "توحيد الأداء"؛ وهناك مشاريع أخرى قدمت التوجيه السياسي والاستراتيجي للحكومات أو ساعدت في إعداد برامج أو مشاريع متعلقة بالزراعة أو أنشطة استثمارية، وإقامة شراكات على المستوى الوطني من أجل تعزيز البرنامج الميداني للمنظمة.

202- وعمل المرفق أيضاً كنقطة دخول في مجالات العمل الجديدة للمنظمة. وعلى سبيل المثال، قدمت المساعدة لعدد من البلدان: لتقدير أثر تغير المناخ أو لتنفيذ استراتيجيات لخفض وإدارة المخاطر المتعلقة بتقلب المناخ؛ وتقدير الاستهلاك من جميع أنواع الوقود الحيوي وإمكانية إسهامها في إنتاج الطاقة الحيوية؛ وإعداد سياسات واستراتيجيات وطنية للطاقة الحيوية؛ وتقدير إمكانية مصادر الإمداد المختلفة لإنتاج الوقود الحيوي؛ وإعداد خطط لاستخدام الديزل الأحيائي وإجراء دراسات عن الإنتاج المستدام والاستخدام الرشيد للطاقة المعتمدة على الأخشاب.

المشاريع الإقليمية

203- تم تنفيذ 16 مشروعاً من بين [19] 31 مشروعاً إقليمياً وأقاليمياً معتمداً في الفترة 2006-2007، عن طريق منظمات إقليمية - إقليمية فرعية أو بالمشاركة معها، ولا سيما تلك المنظمات الاقتصادية الإقليمية - الإقليمية الفرعية التي تشارك أيضاً في برامج إقليمية للأمن الغذائي. ويساعد برنامج التعاون التقني هذه المنظمات للقيام بدور تنسيقي وتحسين التعاون بين البلدان في مسائل تتعلق بالزراعة، وإعداد البرامج الإقليمية في المجالات ذات الاهتمام المشترك أو العابر للحدود؛ وتطوير أدوات مرجعية في مجالات فنية محددة؛ ودعم تنفيذ السياسات الاستراتيجية أو المبادرات الاقتصادية وغير ذلك. وقد طلبت جميع البلدان المشاركة مشاريع إقليمية أخرى بخلاف مشاريع الطوارئ، اعتُمدت خلال الفترة ذاتها. وهذا يتماشى مع توصيات الأجهزة الرئاسية بأن تستجيب مشاريع برنامج التعاون التقني لاهتمامات الحكومات، بغية تعزيز مشاركتها وإمساكها بزمام الأمور في إعداد وتنفيذ ومتابعة الأنشطة الإقليمية.

بناء القدرات

204- إنّ المساعدة التي يقدمها برنامج التعاون التقني يمكّن المنظمة من التصدي للقضايا المتعلقة بالأغذية والزراعة عن طريق بناء قدرات إقليمية ووطنية ومحلية وتوفير المعارف والمهارات والكفاءات التي يطلبها الأعضاء لدعم التنمية الزراعية، وتخفيض الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي.

205- وفي الفترة الأخيرة، أُجريت تجربة عن "التقييم الذاتي في نهاية المشروع". وتشير الردود المتلقاة عن جانب التدريب في مشاريع برنامج التعاون التقني إلى أن 50 مشروعاً من مشاريع البرنامج التي وردت استبيانات صحيحة بشأنها، قدمت التدريب لما مجموعه 984 4

[18] في نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، حدد المجلس تخصيصاً إشارياً بنسبة 15 في المائة من إعتمادات برنامج التعاون التقني لمشروعات الطوارئ.

[19] فيما عدا مشروعات "المرحلة الثانية"

مزارعاً، و454 1 موظفاً حكومياً، و338 موظفاً في منظمات غير حكومية ومنظمات للمجتمع المدني، و632 شخصاً آخراً. وكان متوسط نسبة الإناث المتدربات في جميع الفئات 25 في المائة.

206- ويرد في *القسم 1C: الأبعاد الإقليمية لإنجازات المنظمة* ، مثالان استخلصا من هذا الاستبيان "للتقدير الذاتي في نهاية المشروع" عن نوع التدريب الذي يمكن توفيره من خلال المساعدة التي يقدمها برنامج التعاون التقني[20].

الآثار التحفيزية لبرنامج التعاون التقني

207- يقوم برنامج التعاون التقني بدور تحفيزي بنقله للمنهجيات والخطوط التوجيهية ونُهج أفضل الممارسات لأغراض التنفيذ على المستوى المحلي، كما طورتها المنظمة لتوضيح الاحتياجات العالمية والمحلية.

208- وكوسيلة لتسهيل استدامة إنجازات المشروع والتحفيز على مزيد من التغيير، نظراً لبُعده المحدود، يُقصد من المساعدة التي يقدمها برنامج التعاون التقني أن تمهد الطريق لبرامج أخرى لديها موارد أفضل. ويمكن تقدير النتائج "التحفيزية" بصورة ملائمة عند نهاية المشروع، أو في معظم الأحوال بعد إغلاقه.

209- وعندما يصل مشروع ما إلى نهايته، ينظم ممثل المنظمة مشاورات مع الحكومة والمهتمين بالمشروع لاستعراض الإنجازات وتدابير المتابعة المطلوبة لضمان الاستدامة والآثار التحفيزية المتوقعة. وتدرج نتائج هذه المشاورات في البيان الختامي للمشروع.

210- ويفيد تحليل الاستبيانات عن "التقييم الذاتي في نهاية المشروع" والبالغ عددها 50 استبياناً أنّ نتائج المشروع قد أُدرجت في البرامج الوطنية الجارية في 39 حالة وتم تطويرها عن طريق الدعم الذي قدمه المانحون أو عن طريق أموال الحكومة. وفي 28 حالة اعتمدت السلطات الحكومية فيما بعد وثيقة السياسات الوطنية أو الإطار التشريعي الذي وضعه المشروع، وفي 30 حالة، نجح موظفو الحكومة الذين دربوا عن طريق المشروع في نقل أنشطة التدريب إلى آخرين. وتم في 26 حالة تكرار الأنشطة التجريبية التي نفذت عن طريق مساعدة البرنامج، بينما وردت من 17 مشروعاً تقارير عن إعادة هيكلة مؤسسية بعد المساعدة التي قدمها البرنامج. ويوضح المثال أدناه عن موزامبيق الفوائد والآثار التحفيزية الواسعة النطاق التي يمكن أن تنتج عن مشروع لبرنامج التعاون التقني.

211- وتوضح الأمثلة من موزامبيق أدناه المنافع على النطاق العالمي والتأثير المحفز الذي يمكن أن ينتج عن أحد مشروعات برنامج التعاون التقني.

اتخاذ موزامبيق إجراءات من أجل سُبل المعيشة الثابتة وأساليب الحياة الصحية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز - التحضير لصندوق البقاء البلجيكي

ارتفعت نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز في موزامبيق بين البالغين في الفترة ما بين عامي 1992 و2002، من 3.3 في المائة إلى 13.6 في المائة، مما ينبئ بوجود 1.1 مليون يتيم بحلول عام 2010. وهذا الأمر يقوض سُبل المعيشة الأسرية والقدرة على تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة لأنه يصيب الأسر في مقتل من خلال أكثر أفرادها إنتاجية. وعن طريق استنزاف قاعدة الموارد للأسر والمجتمعات المحلية، يسبب هذا المرض انعدام الأمن الغذائي والفقر ويؤدي إلى تفاقمهما. كما أن انعدام الأمن الغذائي والفقر يدفعان السكان المعرضين بالفعل إلى أنواع من السلوك والممارسات وسبل المعيشة التي تزيد من خطر الإصابة بالفيروس.

وللمساعدة على تحطيم هذه الدائرة الخبيثة للفقر والإصابة بالأيدز، واستكمالاً لدراسة استقصائية أساسية سابقة في الفترة 2005-2006، قدم مشروع لبرنامج التعاون التقني الدعم لتصميم تدخلات سليمة فنياً للحصول على دعم الجهات المانحة. وهكذا قدمت الدراية الفنية في مجالات التغذية والأمن الغذائي للأسرة، وعمليات التخطيط التشاركية، وتعميم المنظور الجنساني ومنظور الأيدز، وتنويع الدخل. وأسفرت مساعدة البرنامج عن صياغة مشروع لحماية وتحسين الأمن الغذائي والتغذية للأسر في المناطق المصابة بالأيدز.

ونتيجة لهذا التدخل التحفيزي، موّل صندوق البقاء البلجيكي تنفيذ مشروع المتابعة بمبلغ يصل إلى 3.5 مليون دولار أمريكي تقريباً. وسوف يستمر هذا المشروع حتى عام 2009 لمساعدة هذا البلد في تعزيز القدرات المؤسسية المحلية على القيام بتدخلات محسنة لحماية سبل المعيشة للأسر المعرضة في المناطق المصابة بالأيدز وأمراض مُعدية أخرى، بينما يقوم في الوقت نفسه بتحسين المعارف والمواقف وأنماط السلوك لخفض احتمالات التعرض للإصابة.

[20] انظر أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على التوالي.

جيم: الأبعاد الإقليمية لإنجازات المنظمة

(أ) عرض عام للعمل في الأقاليم

212- يُلخص هذا القسم إنجازات المنظمة في الأقاليم الخمسة: أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، أوروبا وآسيا الوسطى، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى. والمعلومات منظمة على النحو التالي: أضواء على البرنامج تحت جميع مصادر التمويل (البرنامج العادي وحسابات الأمانة)؛ وجدول يبين تفاصيل تسليم البرنامج الميداني والدعم الخارج عن الميزانية المقدم للبرنامج العادي؛ والتمويل الخارجي الذي حصلت عليه المنظمة خلال الفترة 2006-2007؛ و"أضواء" مختارة في إطار *البرنامج 4E: برنامج التعاون التقني*؛ وفي حالة أفريقيا وأوروبا، عرض عام للإنجازات في إطار *البرنامج 3A: زيادة الموارد والاستثمار*.

213- ولغرض الاختصار، عمد هذا القسم إلى جعل عمليات السرد التالية انتقائية. وترد معلومات إضافية عن كل برنامج من برامج المنظمة في *القسم 1-باء: المعالم البارزة في تنفيذ البرنامج*، وفي *الملحق 4: معلومات إضافية عما حققته المنظمة*.

أفريقيا

(1) عرض عام للإنجازات

214- يستفيد إقليم أفريقيا من أنشطة التعاون التقني أكثر من أي إقليم آخر، حيث تجاوز إجمالي التسليم خلال الفترة 2006-2007 مبلغ 275 مليون دولار أمريكي، وأكثر من 3 في المائة من إجمالي البرنامج الميداني للمنظمة. وذهب أكثر من ثلثي المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في الإقليم، وكان 60 في المائة منها يتعلق بحالات الطوارئ. وتُعد أفريقيا إلى الآن أكبر متلقٍ لموارد النظام الخاص للأمن الغذائي مما يعبر عن الأولوية التي تعطيها بلدان كثيرة لزيادة الإنتاج الزراعي على مستوى الكفاف والمزارع الصغيرة.

215- وتشمل الأمثلة على العمل الموضوعي:

إدارة الموارد الطبيعية

216- تقدير للاستدامة الاقتصادية والبيئية لممارسات الري للزراعة بالمناطق الحضرية وما حولها، مع إجراء دراسات حالة عن غانا وبنن وبوركينا فاصو.

مصايد الأسماك

217- أُنشئت هيئة إقليمية فرعية لمصايد الأسماك تضم ستة بلدان في الخليج الأوسط لغينيا من أجل تعزيز التعاون في الإدارة الفعالة للموارد السمكية ومكافحة الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم.

تربية الأحياء المائية

218- أُنشئت الشبكة الإقليمية لتربية الأحياء المائية في أفريقيا، ولدعمها، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة البرنامج الخاص الإقليمي لتطوير تربية الأحياء المائية في أفريقيا.

التغذية وحماية المستهلك

219- قدمت المنظمة الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون الوثيق مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، لوضع استراتيجية إقليمية أفريقية للتغذية وترجمتها فيما بعد إلى خطة عمل قابلة للتطبيق. وحددت الاستراتيجية الأهداف ومجالات العمل ذات الأولوية، ووضعت الأساس لاستطلاع رأي القادة الأفريقيين عن أهمية أبعاد الأغذية والتغذية في التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة.

الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان

220- قدمت المنظمة الدعم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في التنمية، للبلدان المتضررة من أجل مكافحة أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض. وكان هذا التدخل المشترك حاسماً في الحد من انتشار المرض والتخفيف من الخسائر الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين. وأظهرت هذه التجربة من جديد أن الاستجابة السريعة والتنسيق الفعال داخل المجتمع الدولي يمكن أن يحدث فرقاً.

الغابات

221- دعمت المنظمة مكافحة حرائق الغابات في الإقليم، خاصة عن طريق تنسيق الشبكات الإقليمية لإدارة الحرائق؛ وإقامة تحالف العمل لإدارة الحرائق؛ وإصدار ورقة عمل عن إدارة الحرائق.

السياسات

222- قدم دعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا/البرنامج الشامل للتنمية الزراعية لإعداد وتنظيم مؤتمر قمة الأمن الغذائي في أبوجا (ديسمبر/كانون الأول 2006). ودعا إعلان المؤتمر إلى زيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية

وحدد سلعاً استراتيجية ينبغي تشجيعها في الإقليم (9 على مستوى القارة - الأرز والذرة والبقول والقطن وزيت النخيل واللحوم والألبان والدواجن والأسماك، وثلاثة على المستوى الإقليمي الفرعي - الكسافا والذرة الرفيعة والدخن).

إنتاج النباتات ووقايتها

223- قدمت المنظمة الدعم لأنشطة ميدانية تشاركية تجريبية لإدخال وتطوير نُظم إنتاج متكاملة؛ وتحسين الإنتاج والتحول وتسويق المنتجات الزراعية، عن طريق اعتماد ممارسات زراعية جيدة. وفي أعقاب الطلب الذي قدمته مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال عملية تشاور واسعة، تم إعداد البرنامج الأفريقي للبذور والتكنولوجيا الحيوية لتقديم نهج استراتيجي ومنسق من أجل التنمية الشاملة لقطاع البذور في أفريقيا. وقد اعتمد هذا البرنامج في المؤتمر الإقليمي الرابع والعشرين لأفريقيا في باماكو، مالي، ثم أقره مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بعد ذلك، وتم أيضاً تطوير عناصر إقليمية فرعية (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وغير ذلك).

البرنامج الخاص للأمن الغذائي

224- كما ورد بالتفصيل في *القسم 1- باء* من هذه الوثيقة، قدم البرنامج الخاص للأمن الغذائي دعماً أساسياً لمدارس تدريب المزارعين في سيراليون.

الجدول 9: تسليم برامج المنظمة الميدانية والدعم المقدم من خارج الميزانية إلى البرنامج العادي في إقليم أفريقيا، 2006-2007

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من مجموع التسليم
الدعم المقدم للبرنامج العادي من خارج الميزانية	128	%0,1
البرامج الميدانية		
الدعم المقدم للبرامج الميدانية/ المساعدة المقدمة للبلدان الأعضاء	85.423	%29,6
عمليات الطوارئ الممولة من خارج الميزانية	166.545	%43,3
برنامج التعاون التقني	19.088	%32,9
البرنامج الخاص للأمن الغذائي	2.657	%70,8
برنامج تليفود	1.368	%36,3
مجموع تسليم البرامج الميدانية	275.082	%37,2
تسليم البرامج الميدانية للمنظمة والدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	275.210	%30,7

زيادة التمويل الخارجي للاستثمار في أفريقيا

225- واصلت المنظمة دعمها الاستثماري القوي، حيث أن 39 في المائة من هذا العمل يكرس لمساعدة بلدان جنوب الصحراء الكبرى على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي الفترة 2006-2007، تعاونت المنظمة بصورة وثيقة مع مبادرة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية عن الأمن الغذائي في القرن الأفريقي، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي. ودعمت المنظمة أيضاً مفوضية الاتحاد الأفريقي لإنشاء فريق مواضيعي جديد معني بالزراعة والأمن الغذائي، كجزء من مبادرة استهلها الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2007 للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الشكل 5: التمويل الخارجي بحسب القطاعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 2006-2007

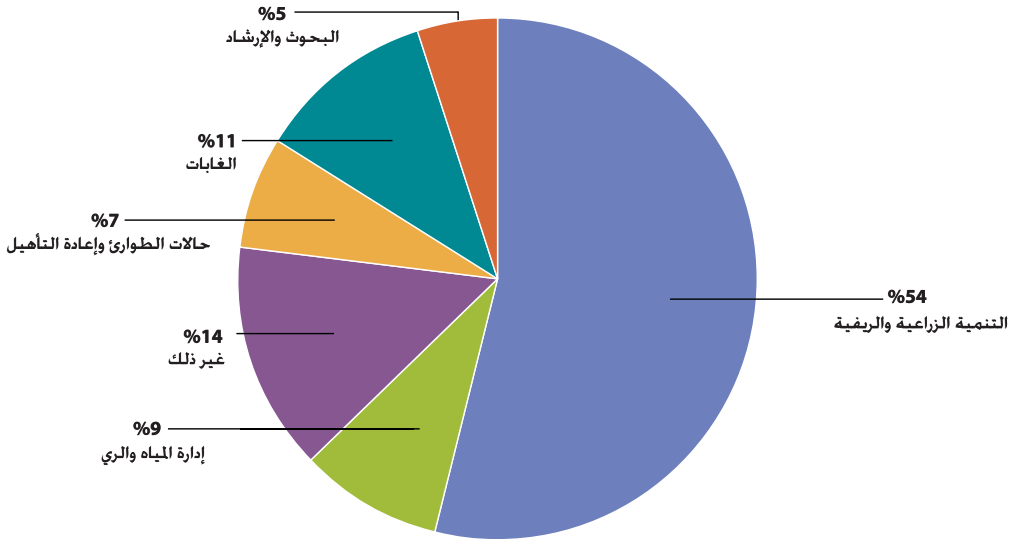

226- وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نفذت المنظمة 381 بعثة متصلة بالاستثمار وساهمت في 46 مشروع استثمار في التنمية الزراعية والريفية جرى اعتمادها وبلغت قيمتها نحو 2 مليار دولار أمريكي. وكان التمويل الخارجي لهذه المشاريع يمثل 86 في المائة (1.7 مليار دولار أمريكي)، وسوف يقدمه شركاء التمويل: مجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الأغذية العالمي ومرفق البيئة العالمية. وفي الشمال أفريقيا، أُوفدت 74 بعثة استثمار واعتُمد مشروع استثمار واحد للحصول على تمويل خارجي قدره 100 مليون دولار أمريكي.

227- وشمل الدعم الاستثماري بالتعاون مع البنك الدولي العمل التحضيري لمشاريع التنمية الريفية والري وإدارة الموارد الطبيعية، واستعراضات اقتصادية وقطاعية. وعلى سبيل المثال، قامت المنظمة بدور تسهيلي هام في مساعدة حكومة تنزانيا والشركاء في التنمية (بما في ذلك البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، والمعونة الآيرلندية، ومصرف التنمية الأفريقي)، في الإعداد لبرنامج تنمية القطاع الزراعي، الذي يمول الآن من ميزانية الحكومة ويستكمل بسلة أموال متعددة المانحين، وهو الأداة الحكومية لتنفيذ العنصر الزراعي لاستراتيجية النمو والحد من الفقر. كذلك فإن مساعدة المنظمة فيما يتعلق ببرامج القطاع البيئي والحرجي لأربعة بلدان في وسط أفريقيا في إطار الاستراتيجية الحرجية المنقحة للبنك الدولي التي تركز على حفظ الغابات وإدارتها المستدامة، تعد مثالاً بارزاً آخر.

228- وتضمن الدعم من أجل التأهب للطوارئ وإعادة التأهيل تقديم المساعدة للمشروع الأفريقي لمكافحة الجراد في غرب أفريقيا التابع للبنك الدولي، وإعداد مشاريع البنك الدولي عن الاستجابة والتأهب لأنفلونزا الطيور والأمراض البشرية الأخرى في عدة بلدان بشمال أفريقيا. وأعدت المنظمة برنامجاً لإنعاش القدرة الإنتاجية في السودان والذي تمت الموافقة عليه في أغسطس/آب 2007 لتمويله من الاتحاد الأوروبي، والذي سوف تنفذه المنظمة. وساعدت أيضاً برنامج الأغذية العالمي في صياغة برنامج عمليات الإغاثة والتعمير الممتدة للصومال.

برنامج التعاون التقني

229- يرد أدناه توزيع إنفاق برنامج التعاون التقني في أفريقيا حسب البرامج الرئيسية.

الشكل 6: مشروعات برنامج التعاون التقني بحسب البرامج في أفريقيا، 2006-2007

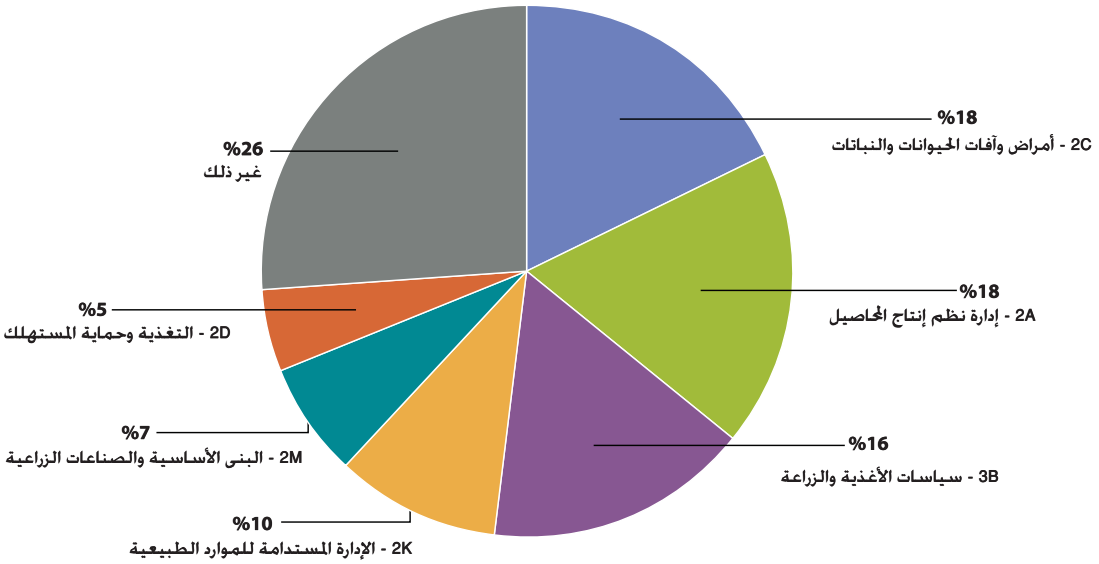

أضواء على برنامج التعاون التقني - أوغندا: تجربة الزراعة التي تراعي حفظ الموارد لتحسين إدارة الأراضي وسُبل المعيشة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة

تواجه منطقتا باليزا ومبالي في أوغندا مشكلة استنفاد مغذيات التربة والتدهور السريع للأراضي. وكوسيلة لمساعدة المجتمعات المحلية التي تعيش على هبات من الموارد المحدودة، والتي تتعرض بصورة متكررة لحالات نقص الأغذية، قدمت المساعدة للأخذ بمبدأ الزراعة التي تراعي حفظ الموارد عن طريق نهج مدارس تدريب المزارعين. وكان الهدف من المشروع هو بيان إمكانية تطبيق نظام الزراعة التي تراعي حفظ الموارد في البلد ومنافعه العديدة من حيث الإنتاجية والاستخدام المستدام للموارد وحماية البيئة.

وتم تحديد احتياجات الفئات المختلفة من المزارعين والجماعات ذات المصلحة ووضع برنامج تدريبي هادف. وتم الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرة على التكيف واعتماد مبادئ الزراعة التي تراعي حفظ الموارد وممارسات الإدارة المحسنة للأراضي عن طريق التدريب الميداني والتدريب في مكان العمل من خلال 48 مدرسة لتدريب المزارعين وحلقات دراسية مكثفة لأكثر من 300 عضو في مدارس تدريب المزارعين و30 موظف حكومي للإرشاد الزراعي، و30 مزارع مدرب من مجتمعات تجريبية.

وشملت نتائج المشروع تحسين الممارسات (إدخال محاصيل غطاء التربة، وإكثار البذور، والاستخدام المحسن للمستلزمات الزراعية) وتخفيض العمل على مستوى المزرعة، وتشجيع الحكومة عن طريق برنامجها الوطني للخدمات الاستشارية الزراعية، لتكرار هذه التجارب في مناطق مجاورة. وتحقيقاً لهذه الغاية، قام برنامج التعاون التقني أيضاً بتدريب موظفي برنامج الخدمات الاستشارية الزراعية وعمال الإرشاد من القطاع الخاص. وساهمت الأموال النرويجية المخصصة للنهوض بمدارس تدريب المزارعين على إدارة الأراضي والمياه في شرق أفريقيا وأفريقيا الجنوبية، بدرجة كبيرة في توسيع نطاق نتائج المشروع.

آسيا والمحيط الهادي

(1) عرض عام للإنجازات

230- في إطار الأولويات المواضيعية الرئيسية الست المحددة في الإطار الاستراتيجي الإقليمي: من أجل تحقيق الأمن الغذائي في آسيا والمحيط الهادي، تم تحديد وتنفيذ مجالات رئيسية للتدخل خلال الفترة المالية 2006-2007، من خلال المشورة السياسية والمساعدة التقنية وبناء القدرات، وكذلك الربط الشبكي الإقليمي والشراكة، والتي تعمل بصورة وثيقة مع هيئات اقتصادية إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنتدى جزر المحيط الهادي.

231- وتم تسجيل أكثر من 200 مشروع ميداني في 34 بلداً في آسيا والمحيط الهادي تشمل المحاصيل، والتربة والمياه، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والغابات، والتغذية، وسلامة الأغذية، وحيازة الأراضي، والدعم المؤسسي الريفي، وكذلك الأعمال التجارية الزراعية، وتطوير سلسلة الأسواق. وصدر 122 مطبوعاً لنشر المعرفة.

إعادة هيكلة الزراعة

232- أجرت المنظمة دراسة تشخيصية بعنوان "النمو السريع لاقتصادات آسيوية مختارة: الدروس والآثار على الزراعة والأمن الغذائي" لفهم ديناميات التغيير في الزراعة وآثار النمو الاقتصادي السريع على الزراعة والأمن الغذائي في الإقليم، من خلال دراسات حالة عن الصين وآسيا وجمهورية كوريا وتايلند وفييت نام. وقد لقي المطبوع المكون من ثلاثة مجلدات استقبالاً حسناً من جانب الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر المنظمة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي (2006) وقد استكمل منذ ذلك الحين ووزع على نطاق واسع على معاهد السياسات والفنيين والمكتبات في جميع أنحاء الإقليم.

233- وساعدت المنظمة في تطوير مؤسسات التمويل الصغير عن طريق تركيب برمجيات نظام الخدمات المصرفية المحلية. وقد زاد عدد التركيبات بأكثر من الضعف خلال الفترة المالية السابقة من 203 إلى 469، في عشرة بلدان. وشوهد أقوى نمو في سري لانكا (من 33 إلى 186) وكمبوديا (من 44 إلى 113). وهذا النشاط يمول ذاتياً بالكامل. الحد من التعرض للكوارث.

الحد من التعرض للكوارث

234- بدعم مالي من أستراليا، واليابان، ووزارة الزراعة الأمريكية/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومصرف التنمية الآسيوي، والاتحاد الأوروبي، تم إنشاء برنامج مركزي في إقليم آسيا والمحيط الهادي بواسطة مركز الطوارئ للأمراض الحيوانية العابرة للحدود والتابع للمنظمة. ونظمت حلقات عمل تدريبية للنظراء القطريين عن الاستجابة لتفشي أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض، والتي أتاحت لهم تطبيق هذه المبادئ على حالات التفشي لأمراض حيوانية أخرى عابرة للحدود. وقد تم الإبلاغ بصورة سريعة عن إصابات من قبيل الحمى القلاعية، والمتلازمة التناسلية والتنفسية الخنزيرية، واستجابت البلدان إليها على نحو سريع، مما أتاح منع انتشار هذه الأمراض.

تشجيع الإدارة الفعالة والمتكافئة والحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية

235- شجعت المنظمة تحديث الري عن طريق أنشطة مختلفة لنشر المعرفة تضمنت تنظيم حلقات عمل تدريبية في الهند والصين ونيبال وتايلند، وإصدار مطبوعات تقنية. ووضعت الصين، بمساعدة خبراء من المنظمة، خطة خمسية للزراعة وإدارة المياه وتحديث الري في ولاية شانكسي. ووضعت الصين، بمساعدة خبراء من المنظمة، خطة خمسية للزراعة وإدارة المياه وتحديث الري في ولاية شانكسي. وتعاونت المنظمة مع هيئة مصايد آسيا والمحيط الهادي لتشجيع تنمية القدرات الإقليمية، ونتيجة لذلك، بدأت منظمات إقليمية، مثل رابطة أقطار جنوب شرق آسيا، تعتمد على هذه المبادرات. واستهلت دراسة سياسية إقليمية عن وكالات إحياء الغابات في آسيا، وعقدت اجتماعات تشاورية من أجل "إنشاء مجمع فكر للسياسات الحرجية في آسيا والمحيط الهادي".

تعزيز الأمن الحيوي من أجل الأمن الغذائي والتجارة الزراعية

236- وضعت هيئة وقاية النبات في آسيا والمحيط الهادي المعيارين الإقليميين لتدابير الصحة النباتية كما اعتمدتهما خلال 2006-2007. وهذان المعياران، إلى جانب أربعة معايير إقليمية أخرى وضعت منذ عام 2003، قد ساعدت جميع أعضاء هيئة وقاية النبات بصورة فعالة في جهودها لوقاية النبات وأنشطتها في مجال التجارة والصادرات. وتم تجميع دراسات قطرية عن وقاية النبات في أعضاء هيئة وقاية النبات، مما ساعد على تبادل المعلومات وتحسين قدرة البلدان على الوصول إلى المنفذ الدولي للصحة النباتية. كذلك أثبت نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة (نظام المعلومات) أنه مفيد للأعضاء في الإقليم: وعلى سبيل المثال، كشفت النتائج المستخلصة من مشروع إقليمي لنظام المعلومات خاص بمساعدة لجنة مكافحة الجوع في الفلبين عن أن 49 ولاية من بين 77 ولاية في البلد معرضة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي. وفي عام 2006، أصبحت هذه الولايات التسع والأربعون من مجالات الأولوية في تنفيذ البرنامج السريع للتخفيف من الجوع الذي استهله رئيس الفلبين.

الجدول 10: تسليم برامج المنظمة الميدانية والدعم المقدم من خارج الميزانية إلى البرنامج العادي في آسيا والمحيط الهادي، 2006-2007

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من مجموع التسليم
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	446	%0,3
البرامج الميدانية		
الدعم المقدم للبرامج الميدانية/ المساعدة المقدمة للبلدان الأعضاء	78.024	%27,0
عمليات الطوارئ الممولة من خارج الميزانية	91.664	%23,8
برنامج التعاون التقني	12.535	%21,6
البرنامج الخاص للأمن الغذائي	1.012	%27,0
برنامج تليفود	707	%18,7
مجموع تسليم البرامج الميدانية	183.942	%24,9
تسليم البرامج الميدانية للمنظمة والدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	184.388	%20,6

237- ويُعد إقليم آسيا والمحيط الهادي ثاني أكبر مستفيد من تدخلات البرنامج الميداني. فقد بلغ التسليم في الفترة 2006-2007 ما يقرب من 184 مليون دولار أمريكي، أي أكثر من 25 في المائة من إجمالي البرنامج الميداني. وجاء أكثر من 88 في المائة من المساعدات للإقليم (162.5 مليون دولار أمريكي) من اعتمادات مخصصة، يليها برنامج التعاون التقني بنسبة 7 في المائة (12.5 مليون دولار أمريكي)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنسبة 4 في المائة (7.2 مليون دولار أمريكي). وقد خصص نصف المساعدات تقريباً لحالات الطوارئ بما في ذلك إعادة التأهيل بعد أمواج التسونامي، وأنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض، وجهود الإغاثة من الزلازل.

زيادة التمويل الخارجي للاستثمار في آسيا والمحيط الهادي:

238- وجّه التمويل الخارجي في آسيا والمحيط الهادي اهتماماً خاصاً إلى الري وإدارة المياه، مع وجود أكثر من نصف مشاريع الاستثمار في هذا القطاع، بينما لم يحصل هذا القطاع إلا على 9 في المائة في أقاليم أخرى. ما القطاعات الأخرى التي حصلت على أكثر من 5 في المائة من الإجمالي فكانت الزراعة، والتطوير الإنمائي الريفي، والإرشاد الزراعي.

الشكل 7: التمويل الخارجي بحسب القطاعات في آسيا والمحيط الهادي، 2006-2007

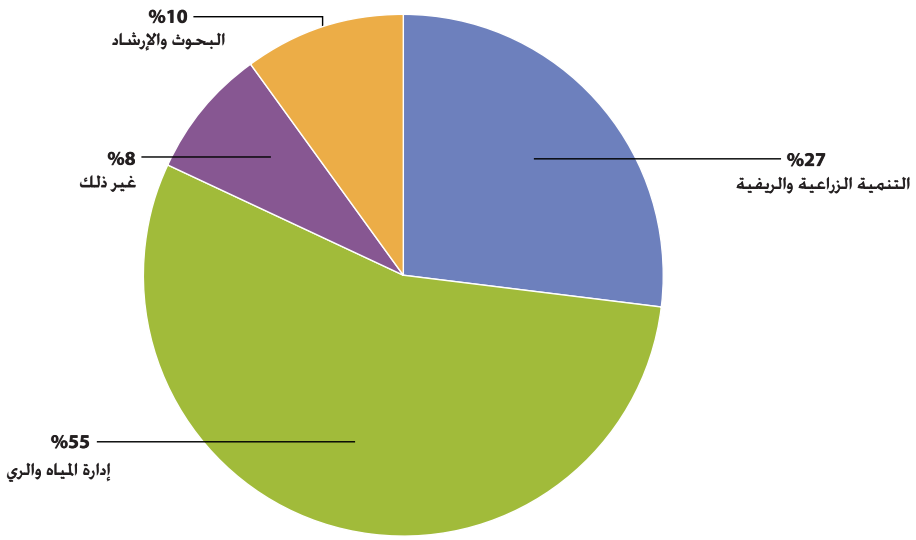

برنامج التعاون التقني

239- في آسيا والمحيط الهادي، تركزت مساعدات برنامج التعاون التقني على *البرنامج 2A: إدارة نظم إنتاج المحاصيل*، بنسبة 15 في المائة من الموارد الإقليمية لبرنامج التعاون التقني؛ يليه *البرنامج 2K: إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام*، و*البرنامج 4C: الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر* والبرامج الأخرى للتعاون الإنمائي، وكل منهما بنسبة 14 في المائة.

الشكل 8: مشروعات برنامج التعاون التقني بحسب البرامج في آسيا والمحيط الهادي، 2006-2007

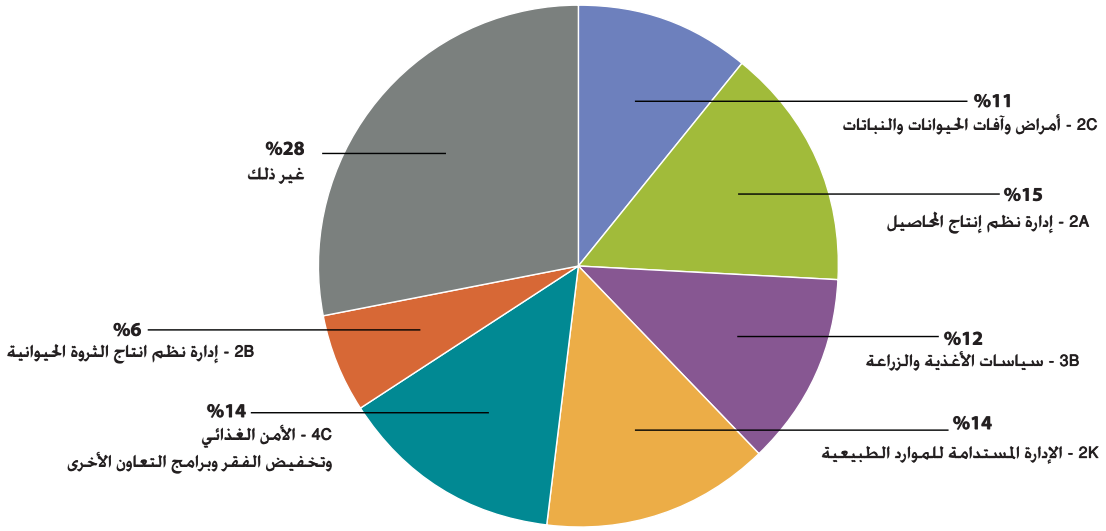

أضواء على برنامج التعاون التقني - نيبال: تحسين الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر عن طريق القدرة المؤسسية المحسّنة للتعاونيات الزراعية

أعطت حكومة نيبال أولوية عالية للتعاونيات الزراعية كوسيلة لتحسين الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية. وقد استهل في عام 2005 مشروع لبرنامج التعاون التقني بميزانية قدرها 000 288 دولار لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تشجيع وتطوير المشاريع التعاونية الزراعية مثل إدارة التعاونيات التابعة لوزارة الزراعة والتعاونيات، والمجلس الوطني للتنمية التعاونية، والاتحاد الوطني للتعاونيات، والتدريب العملي التجريبي في جمعيات تعاونية مختارة.

وطور المشروع نُهجاً تدريبية تراعي المنظور الجنساني اختبرت ميدانياً وتخطيطاً استراتيجياً ودرب 25 من كبار مقرري السياسات التعاونية و25 مواطناً ومدرباً محلياً على تطبيق هذه النهج. وأدخل مفهوم تكرار الحالات الناجحة كأداة على المستوى الميداني لتنسيق الأعمال التجارية التعاونية الناجحة الحالية والاستفادة منها. ونظمت 7 حلقات عمل تدريبية لأكثر من 100 فرد من المديرين التعاونيين، والموظفين المحليين، وممثلي المنظمات غير الحكومية في ثلاث مناطق إيكولوجية زراعية، ركزت على جوانب من قبيل تخطيط الأعمال الإدارية، وإقامة روابط مع السوق، والتخطيط المالي، وحسابات الربح والخسارة.

وسوف يساعد التوسع والتطبيق الأوسع لطريقة تكرار الحالات الناجحة وإدماجها في الخطط والبرامج العادية للمنظمات التعاونية الوطنية على تحسين الفعالية وتعزيز قدرة أصحاب الشأن الرئيسيين على تقديم خدمات الدعم والتدريب للعدد المتزايد من التعاونيات في جميع أنحاء البلد.

أوروبا

(1) عرض عام للإنجازات

240- ركز العمل على أنشطة مختلفة لبناء القدرات نُفذت عن طريق حلقات عمل إقليمية ووطنية، وكذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية المباشرة لتحديد مجالات الأولوية التي ترد أمثلة لها فيما يلي.

"توحيد الأداء"

241- أتاح تنفيذ عملية "توحيد الأداء" الرائدة في ألبانيا الفرصة للمنظمة لتخطيط أفضل وتنسيق برامج ومشاريع وأنشطة لاستراتيجية الأمم المتحدة للمساعدة والاستجابة بسرعة أكبر للطلبات الواردة من الحكومات.

بناء القدرات

242- ساعد مشروع ممول من اعتمادات مخصصة إقليمية ونفذ في بلدان غرب البلقان بشأن الإدارة المتكاملة للآفات ومكافحة دودة بذور الذرة الصفراء على الترويج بنجاح لاستخدام مدارس تدريب المزارعين. وفضلاً عن هذا، أقام المشروع روابط مع مؤسسات البحوث الوطنية في البوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وهنغاريا، ورومانيا، وصربيا، وسلوفاكيا وخلال الفترة 2006-2007، ساهمت أنشطة بناء القدرات التي نفذت عن طريق مشاريع إقليمية لبرنامج التعاون التقني في بلدان غرب البلقان والقوقاز، في تحسين سياسات الأمن الغذائي، وفي أوكرانيا، ساهمت في تعزيز قدرة المختبرات. وأثبتت مساعدة برنامج التعاون التقني أيضاً أنها ذات قيمة في التعاون مع الخطط المبتكرة لإدارة الغابات.

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

243- تحققت نتائج ملموسة بفضل دعم برنامج التعاون التقني في مجال الإدارة الصحية لتربية الأحياء المائية في البوسنة والهرسك. ونتيجة للمستلزمات التي قدمتها المنظمة في هذا المجال، وضع نهج إقليمي تجاه الإدارة الصحية لتربية الأحياء المائية.

حيازة الأراضي.

244- تحتل إدارة الأراضي الزراعية مركز الصدارة في جدول الأعمال الإصلاحي في البلدان التي تمر بمرحلة تحول. فخلال الفترة 2006-2007، ساعدت المنظمة لجنة الأراضي في طاجيكستان على تنفيذ برنامج إصلاح الأراضي وإعادة هيكلة المشاريع الزراعية في البلد مع التركيز على مراكز المساعدة القانونية لزيادة الوعي بالحقوق في الأراضي. ونفذت المنظمة أنشطة لبناء القدرات في مجال حيازة الأراضي، بما في ذلك سلسلة من حلقات العمل التي تناولت تجميع الأراضي ودعم برامج التنمية الريفية في الاتحاد الأوروبي. وقدمت المنظمة مساعدة تقنية مباشرة لأرمينيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، وليتوانيا، لإعداد استراتيجيات تجميع الأراضي ومشاريع تجريبية، ووضع خطط للإدارة المحسنة لموارد الأراضي، وتخطيط الاستخدام التشاركي للأراضي.

الصناعات الزراعية

245- عقدت المنظمة حلقة عمل عن البيئات التمكينية لتطوير الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، ونشرت معلومات عن الفرص المتاحة لتنويع المشاريع الزراعية، بما في ذلك الطبعة الروسية من وقائع "التوجه التجاري للمزارع وتنويع الدخل في الطريق إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي". وأدت المساعدة التقنية المباشرة التي قدمت في إطار سلسلة مشاريع برنامج التعاون التقني إلى تعزيز الخدمات الاستشارية بشأن الأعمال التجارية الزراعية في بلغاريا، وإدخال نظام للبيانات الزراعية والرصد في أذربيجان، وتعزيز وحدة التسويق الزراعي التابعة لوزارة الزراعة في جورجيا.

حالات الطوارئ

246- قدمت المنظمة المساعدة في حالات الطوارئ للكشف المبكر عن أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض والوقاية منها ومكافحتها في مناطق شرق أوروبا والقوقاز (15 بلداً)، ويسرت التعاون على المستوى الإقليمي. وكان هناك مشروع نفذته المنظمة أنشأ بنجاح سجلاً للحيوان في مولدوفا تمشياً مع توجيهات المفوضية الأوروبية الخاصة بتحديد الحيوانات.

إدارة المعارف

247- تحت رعاية المركز العالمي للمعلومات الزراعية، دعمت المنظمة توسيع الشبكة الزراعية الإقليمية الحاسوبية، وفي عام 2006 نظمت مشاورة خبراء إقليمية بشأن تطوير شبكات مواضيعية في وسط وشرق أوروبا. وتشمل الإضافات الأخيرة إلى هذه الشبكة مجموعات مواضيعية عن التغذية البشرية ورعاية الحيوان.

الجدول 11: تسليم برامج المنظمة الميدانية والدعم المقدم من خارج الميزانية إلى البرنامج العادي في إقليم أوروبا، 2006-2007

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من مجموع التسليم
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	2.202	%1,4
البرامج الميدانية		
الدعم المقدم للبرامج الميدانية/ المساعدة المقدمة للبلدان الأعضاء	6.446	%2,2
عمليات الطوارئ الممولة من خارج الميزانية	1.645	%0,4
برنامج التعاون التقني	5.643	%9,7
البرنامج الخاص للأمن الغذائي		
برنامج تليفود	50	%1,3
مجموع تسليم البرامج الميدانية	13.785	%1,9
تسليم البرامج الميدانية للمنظمة والدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	15.986	%1,8

زيادة التمويل الخارجي للاستثمار في أوروبا وآسيا الوسطى:

248- تركز التمويل الخارجي في الإقليم الأوروبي في المقام الأول على قطاعين: الزراعة والتنمية الريفية بنسبة 40 في المائة والتمويل الريفي وأصحاب المشاريع بنسبة 36 في المائة. وكانت أوروبا الإقليم الوحيد الذي تم فيه تحديد التمويل الريفي وأصحاب المشاريع على أنهما يحتلان مكان الأولوية في العمل المتعلق بدعم الاستثمار.

الشكل 9: التمويل الخارجي بحسب القطاعات في أوروبا، 2006-2007

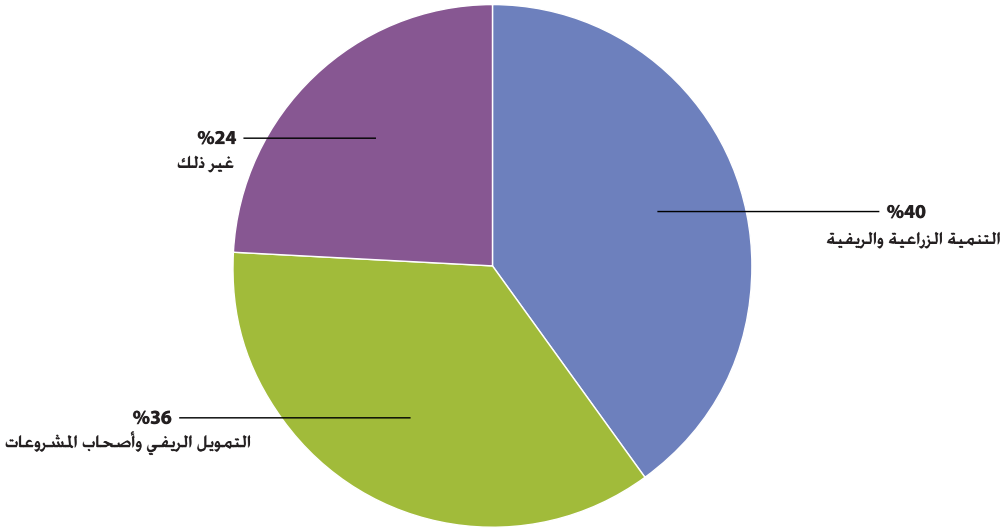

249- وأدت مساعدات المنظمة، التي تراوحت بين تقديم الدعم للاستعراضات القطاعية والصياغة والتنفيذ الكاملين للبرامج، إلى إعداد 32 مشروعاً وبرنامجاً استثمارياً اعتُمدت خلال الفترة 2006-2007 من جانب شركائها، ولا سيما البنك الدولي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومرفق البيئة العالمية، بإجمالي استثمارات يبلغ حوالي 900 مليون دولار أمريكي. واستفادت بلدان آسيا الوسطى من 14 مشروعاً من هذه المشاريع، وهي تمثل 39 في المائة من إجمالي التمويل الذي حُشد للإقليم.

250- وشمل التعاون مع البنك الدولي التمويل الريفي، وإدارة الأراضي (السجل والتسجيل)، وتنمية الأعمال التجارية الزراعية الصغرى والصغيرة، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات، والتسويق لتحقيق التكامل مع الاتحاد الأوروبي، والتأهب لأنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض، وتحسين استخدام المياه، والخدمات الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية، وأول مشروع استثماري لمساعدة السياسات الزراعية في سلوفاكيا.

251- وتعزز التعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بدرجة أكبر خلال الفترة المالية. ومن الأمثلة على ذلك دعم المنظمة لصناعة النبيذ في جورجيا، والذي استُكمل عن طريق نشاط لمرفق برنامج التعاون التقني عن "تسويق الصادرات من نبيذ جورجيا وتحليل الاحتمالات في أسواق مختارة للنبيذ". وهذان المشروعان، اللذان تضمنا سلسلة من الدراسات وحلقات العمل القطرية والحلقات الدراسية وجولة دراسية عن نظام تسميات النبيذ في إيطاليا، ساعدا الحكومة على تحسين التشريع الخاص بالإقلال من مشاكل غش النبيذ، وعززا قدرة منتجي النبيذ الجورجيين على تنشيط الطلب على منتجاتهم في الأسواق العالمية.

252- واستمر العمل مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في التركيز على التخفيف من وطأة الفقر. وأعدت المنظمة مشروعين اعتمدا لمساعدة المزارعين على الوصول إلى الأسواق في أرمينيا وعلى التخفيف من وطأة الفقر الريفي في تركيا. وبدأ التعاون مع مرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بتغير المناخ في قيرغيزستان حيث ساعدت المنظمة في إعداد العنصر الخاص بإعادة التشجير وتبادل حقوق إطلاق الكربون في مشروع المرفق الخاص بتطوير النظام الأيكولوجي في تين شان، وأوفدت بعثة لتقصي الحقائق عن مشروع مقترح للتشجير وإعادة التشجير في آلية التنمية النظيفة الخاصة ببروتوكول كيوتو. ووافق مرفق البيئة العالمية أيضاً على مشروع أعدته المنظمة لمساعدة كرواتيا في مكافحة التلوث الزراعي.

برنامج التعاون التقني

253- في أوروبا وآسيا الوسطى، تركزت مساعدة برنامج التعاون التقني على *البرنامج 2K: إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام*، بنسبة 17 في المائة من موارد المشروع الإقليمي؛ يليه *البرنامج 2A: إدارة نُظم إنتاج المحاصيل*، بنسبة 15 في المائة؛ و*البرنامج 2F: إدارة الغابات وصيانتها وإحياؤها*، بنسبة 12 في المائة.

الشكل 10: مشروعات برنامج التعاون التقني بحسب البرامج في أفريقيا، 2006-2007

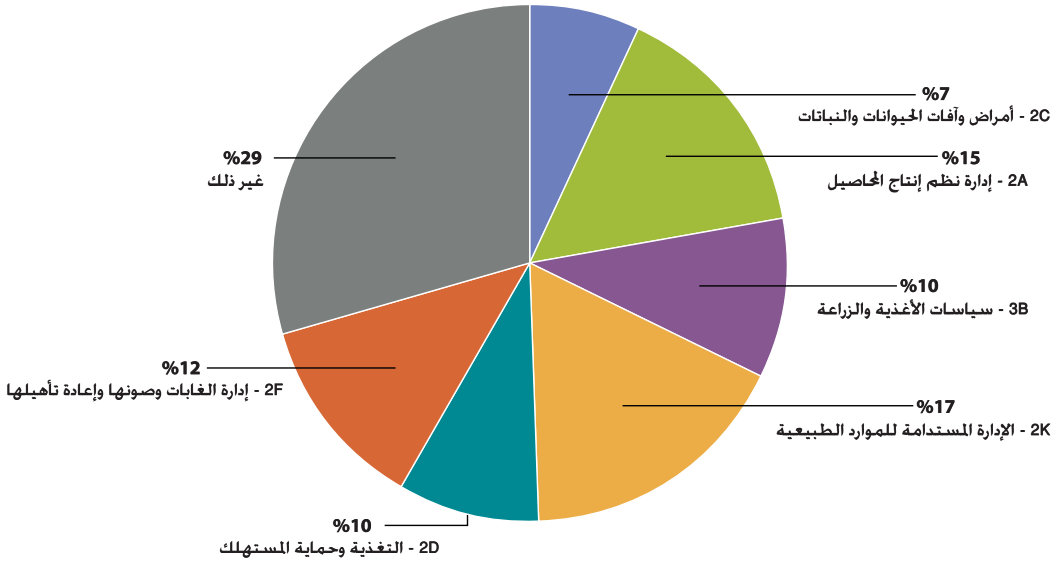

أضواء على برنامج التعاون التقني - ليتوانيا: حيازة الأراضي وإدارتها

طلبت عدة بلدان خلال الفترة المالية مساعدة من برنامج التعاون التقني وحصلت عليها في مجال ملكية الأراضي والإصلاح الزراعي، وكذلك إدارة الأراضي والجوانب المتعلقة بها. وتركز المساعدة في هذه المجالات على تعزيز القدرات الوطنية أو الإقليمية على التعامل مع المجالات الحرجة لملكية الأراضي والجوانب القانونية المتعلقة بها؛ والأساليب التشاركية لترسيم حدود الأراضي المحلية وتعليم حدودها؛ وإعادة هيكلة الأراضي دعماً للإصلاح الزراعي؛ وتخطيط الأراضي لتحقيق أقصى استخدام للموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي.

وكمثال على ذلك، دعم مشروع في ليتوانيا إعداد نظام واستراتيجية للتجميع العملي للأراضي. ووفر القدرة التقنية والمؤسسية لتنفيذ إطار تشريعي يهدف إلى تشجيع تجميع قطع الأراضي الصغيرة في وحدات زراعية أكثر إنتاجاً. وعن طريق دعم استراتيجي محدد وقصير الأجل، نجح المشروع في تمهيد الطريق لوضع برنامج وطني عن تجميع الأراضي دعماً للتنمية الريفية.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

(1) عرض عام للإنجازات

254- بناء على توجيه المؤتمر الإقليمي، تركز عمل المنظمة على المجالات التالية.

الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية

255- قدمت مساعدة في مجال الأمراض العابرة للحدود أتاحت للبلدان الوقاية من الأمراض الحيوانية ومكافحتها والقضاء عليها مثل الحمى القلاعية، وأنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض، وورم الدماغ الأسفنجي الذي يصيب البقر (مرض جنوب البقر)، وحمى الخنازير التقليدية، والدودة الحلزونية الجديدة. وقدم الدعم للبلدان في مجال الإدارة المتكاملة للإنتاج الحيواني والصحة البيطرية عن طريق هيئة تنمية الثروة الحيوانية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ووضع برنامج إقليمي للصحة البيطرية من أجل بلدان السوق المشتركة الموسعة للمخروط الجنوبي، بمساعدة من برنامج التعاون التقني لتعزيز قدرات الخدمات البيطرية الوطنية.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

256- أجرت المنظمة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمعهد الدولي للعلوم الإدارية مناقشة حول جدوى الطاقة الحيوية في الإقليم. ودعّمت المنظمة تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل وإعداد وتحليل برامج ومشاريع الطاقة الحيوية في الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوستاريكا والسلفادور وباراغواي وبيرو. وتم تحديد مواضيع استراتيجية: حوافز وجزاءات للاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية؛ وسياسات التكنولوجيا لاستطلاع احتمالات المواد الخام؛ وإطار رقابي لاستخدام أنواع الوقود الحيوي؛ والعلاقات التعاقدية بدءاً من الإنتاج الأولي حتى الاستهلاك النهائي، بما في ذلك إدراج الزراعة الأسرية؛ وهيكل استهلاك الوقود الحيوي.

التغذية وحماية المستهلك

257- أجرت المنظمة استقصاءً عن النُظم الخاصة لإصدار تراخيص الصحة الزراعية وسلامة الأغذية. وأعدت المنظمة برنامجاً تدريبياً ركز على السلع العامة في مواجهة المكاسب الخاصة، من أجل تحديد نُظم متوائمة. ونظمت دورات تدريبية عن مواضيع من بينها إمكانية التتبع، والمواءمة، والأمن الحيوي، والسموم الفطرية، وسلامة وجودة الفاكهة والخضروات الطازجة، والدستور الغذائي، وتحليل المخاطر، والتحضير للمؤتمر الإقليمي المعني بجودة الأغذية وسلامتها. وتم تنفيذ مشروعين إقليميين في أمريكا الوسطى وبلدان المخروط الجنوبي لتطبيق نظام الجودة القائم على المعيار 17025 المشترك بين المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO/IEC 17025) والهيئة الدولية للبيض، والذي يحدد اعتماد المختبرات لإجراء التحاليل الكيميائية والميكروبيولوجية للأغذية، وهو عامل أساسي لإظهار القدرة التحليلية وصلاحية النتائج، وهي من المتطلبات الحالية للتجارة الدولية.

حيازة الأراضي، والإصلاح الزراعي، والوصول إلى الموارد الطبيعية

258- كانت الدروس المستفادة من التطبيق العملي لنهج التنمية الإقليمية في خمس مناطق جغرافية (البرازيل 2، والمكسيك 2، وشيلي 1) بمثابة مدخلات قيّمة تسمح بتكرارها في بلدان أخرى بالإقليم. وأجريت دراسات حالة في البرازيل، وإكوادور، وباراغواي، والسلفادور، لتحديد الاستراتيجيات والعناصر والمنافع الاقتصادية التي يمكن أن تبرر استثمار الحكومة والوكالات المالية الدولية للبرامج والمشاريع الإقليمية. وساعد مشروع ممول من اعتمادات مخصصة على إجراء سلسلة من التحليلات التقنية لتعزيز تصميم وتنفيذ برامج للمزارع الأسرية. وتبرز الدراسات أهمية الزراعة الأسرية وتسرد الدروس الرئيسية المستخلصة من تقييم 17 برنامجاً عاماً تتضمن عنصر الزراعة الأسرية.

نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي

259- كما جاء بالتفصيل في *القسم 1-باء* من هذه الوثيقة، وافقت حكومة نيكاراغوا في عام 2007 على برنامج وطني للأمن الغذائي يتوقع أن يصل إلى 75 000 أسرة في خمس سنوات، وذلك عن طريق استخدام الحدائق المدرسية وإدخال عنصر الأمن الغذائي في المناهج الدراسية للمدارس العامة. وعلى المستوى الإقليمي الفرعي، يجري تنفيذ مرحلة التوسع للبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي في البحر الكاريبي بالمشاركة مع المجموعة الكاريبية. وخلال الفترة 2006-2007، أجرت مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع تقديراً لبرامج الأمن الغذائي في البلدان ذات الأولوية ونظمت دورات عن الأمن الغذائي وعن قياس الأمن الغذائي في المنزل؛ ودعمت شبكة البحث والتدريب على الأمن الغذائي والتغذوي وأصدرت وثائق عن مواضيع من قبيل الترابط الاجتماعي. وقدمت المنظمة الدعم لصياغة واعتماد قوانين الأمن الغذائي في إكوادور، وغواتيمالا، والبرازيل، وهي في سبيلها لدعم صياغة مشروع قانون في هايتي، ونيكاراغوا، والسلفادور.

الشراكات

260- وفرت المنظمة خدمات الأمانة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتنمية الريفية، والذي يضم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الدولي للعلوم الإدارية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الأسبانية للتعاون الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ودعمت أيضاً الأفرقة المشتركة بين الوكالات وشاركت في صياغة مشاريع الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأسبانيا لتحقيق أهداف الأمن الغذائي في 12 بلداً في الإقليم.

الجدول 12: تسليم برامج المنظمة الميدانية والدعم المقدم من خارج الميزانية إلى البرنامج العادي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 2006-2007

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من مجموع التسليم
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	1.644	%1,0
البرامج الميدانية		
الدعم المقدم للبرامج الميدانية/ المساعدة المقدمة للبلدان الأعضاء	59.389	%20,6
عمليات الطوارئ الممولة من خارج الميزانية	7.028	%1,8
برنامج التعاون التقني	15.268	%26,3
البرنامج الخاص للأمن الغذائي	58	%1,5
برنامج تليفود	1.297	%34,4
مجموع تسليم البرامج الميدانية	83.039	%11,2
تسليم البرامج الميدانية للمنظمة والدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	84.683	%9,4

زيادة التمويل الخارجي للاستثمار في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

261- استأثرت الزراعة والتنمية الريفية بنسبة 75 في المائة من التمويل الخارجي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أي بزيادة قدرها 20 في المائة عن أي إقليم آخر. أما القطاع الآخر الذي حصل على أكثر من 5 في المائة من الإجمالي فكان قطاع الري وإدارة المياه بنسبة 19 في المائة.

الشكل 11: التمويل الخارجي بحسب القطاعات في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 2006-2007

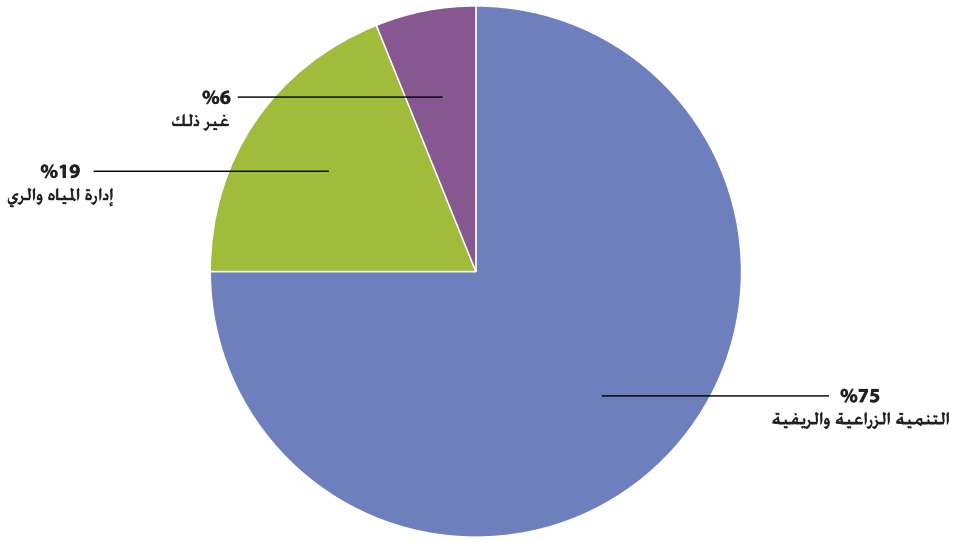

برنامج التعاون التقني

262- تركزت مساعدة برنامج التعاون التقني على البرنامج 3B: السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة، بنسبة 16 في المائة من موارد المشروع الإقليمي؛ يليه البرنامج 2C: الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية، بنسبة 15 في المائة؛ والبرنامج 4C: الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الإنمائي، بنسبة 11 في المائة.

الشكل 12: مشروعات برنامج التعاون التقني بحسب البرامج في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 2006-2007

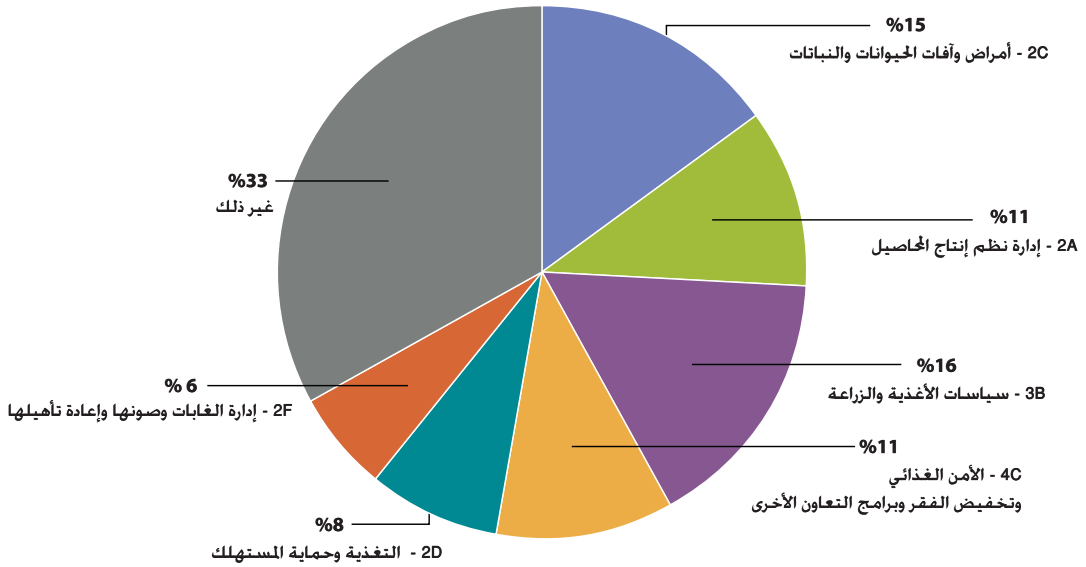

أضواء على برنامج التعاون التقني - شيلي: تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على تعميم المنظور الجنساني في سياسات القطاع الزراعي دعماً للأمن الغذائي

استُهل في عام 2005 مشروع لبرنامج التعاون التقني بميزانية قدرها 000 181 دولار لتعزيز القدرات على المستويين الوطني والإقليمي من أجل إدماج المنظور الجنساني في البرامج والمشاريع التي تنفذها وزارة الزراعة. وكان إنشاء الهيئات الإقليمية لتشجيع تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من العوامل الفعالة لتحسين التعاون بين المستويات المركزية والإقليمية. ونجح المشروع في تعزيز القدرة المؤسسية للخدمات الوطنية والإقليمية لوزارة الزراعة عن طريق توفير التدريب على التحليل الاجتماعي والاقتصادي والجنساني لخمسة وعشرين موظفاً من النظراء (20 سيدة و5 رجال). وتم استطلاع رأي ما مجموعه 125 موظفاً فنياً (75 سيدة و50 رجلاً) في أربع مناطق عامة بالنسبة للقضايا الجنسانية عن طريق حلقات عمل إقليمية. ونظراً للطبيعة النموذجية للمشروع، فقد طبق نهج المشروع بعد ذلك في إطار الدائرة الوطنية للمرأة واتسع ليشمل وزارات أخرى. وأتاحت قاعدة البيانات التي طورها المشروع أساساً لجمع بيانات مفصلة عن الجنسين في الإحصاءات الزراعية والتعداد الزراعي لعام 2007.

الشرق الأدنى

(1) نظرة عامة على الإنجازات

263- تركزت الأنشطة على المجالات ذات الأولوية التي حددها المؤتمر الإقليمي على النحو التالي.

تطوير البرنامج الميداني

264- كان من بين الإنجازات الرئيسية توقيع اتفاق جديد بين المملكة العربية السعودية والمنظمة، بقيمة بلغت أكثر من 55 مليون دولار.

سياسات الأغذية والزراعة

265- ركّزت المساعدة في مجال السياسات على قضايا رئيسية ذات أولوية، من بينها المفاوضات التجارية، وندرة المياه، والأمراض الحيوانية العابرة للحدود (مثل أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض). وقدمت مساعدة تقنية في القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية لكل من مصر، والأردن، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، والسودان، واليمن، ركزت على تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية من أجل المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية والوفاء بالتزامات الاتفاقات التجارية. وبالإضافة إلى هذا، نظمت حلقات عمل لبناء القدرات وقدمت مشورة مباشرة في مجال السياسات لبلدان شمال أفريقيا لدعمها في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. وتركزت المساعدة في مجال المياه على إدارة الموارد المائية، بما في ذلك تقديم الدعم لسلطنة عمان في صياغة وتنفيذ سياسات خاصة باعتماد الخلط المحصولي في منطقة الباطنة.

التغذية وحماية المستهلك

266- ظلت سلامة الأغذية تشكل واحدة من الأولويات الأساسية للبلدان في هذا الإقليم، خاصة فيما يتعلق بالتدابير الصحية والتجارة. فقد نظم عدد من حلقات العمل الوطنية لبناء القدرات (لبنان، والأردن، وإيران، والعراق) لزيادة مشاركة البلدان في منتديات وضع المواصفات الدولية، ولا سيما هيئة الدستور الغذائي. ونظمت أيضاً حلقات عمل إقليمية وإقليمية فرعية لبناء القدرات للمساعدة على تحسين جودة وسلامة الفاكهة والخضروات الطازجة والأسماك والمنتجات السمكية وتعزيز تحليل المخاطر الغذائية.

الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية

267- تضمن العمل تقديم الدعم لهيئة الجراد الصحراوي ونظام الوقاية في حالات الطوارئ من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود لبناء القدرات في البلدان على وضع استراتيجيات ناجحة للمكافحة الوقائية للجراد الصحراوي. ودعمت المنظمة تنفيذ دراسات استقصائية عن الحدود المشتركة بين البلدان المجاورة وشجعت تبادل الخبرات لتحسين المهارات وإمكانية رصد المناطق التي يصعب الوصول إليها. وبعد تفشي أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض في مصر، أنشئت وحدة تابعة لمركز عمليات الطوارئ الخاصة بالأمراض الحيوانية العابرة للحدود. وقدمت هذه الوحدة دعماً أساسياً للحكومة بما في ذلك تقديم المشورة التقنية وبناء القدرات. وأنشئت وحدة وبائية، ووضعت خطة للمراقبة، وتم تنفيذ شبكة وبائية تشاركية على أساس تجريبي.

268- وتركزت المساعدة في مجال وقاية النباتات على الإدارة المتكاملة للآفات في عدد من البلدان. وقدمت المساعدة أيضاً للبلدان بشأن الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود، بما في ذلك سوسة جوز الهند، وصدأ ساق القمح، وذبابة الخوخ.

إدارة الغابات وحفظها وإحياؤها - المعلومات والإحصاءات والاقتصادات والسياسات الحرجية

269- تتعرض الأوضاع الصحية العامة للغابات لخطر المرض التراجعي المتزايد، والحشرات المتوطنة، والأمراض، وكذلك تدهور النُظم الإيكولوجية الحرجية في كثير من البلدان. وبعد اجتماع خبراء ناجح عقدته المنظمة بالتعاون مع الحكومة التونسية وبدعم من برنامج الشراكة بين المنظمة والنرويج، استعرض خبراء من 12 بلداً في الإقليم، يعاونهم أشخاص من ذوي الرأي من دوائر الغابات الكندية والأمريكية، حالة الصحة الحرجية والأنواع الدخيلة وأنشأوا شبكة الشرق الأدنى للصحة الحرجية والأنواع الدخيلة. وتُعد هذه الخطوة هامة نحو تشجيع جمع ونشر المعلومات وتعزيز تبادل التكنولوجيا.

إدارة وحفظ مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

270- يتعلق أحد الأنشطة ذات الأولوية في قطاع مصايد الأسماك بتوطيد التعاون الإقليمي لدعم الإدارة الرشيدة والاستغلال المستدام للموارد السمكية. وتقدم المنظمة المساعدة للبلدان من أجل تحسين ومواءمة مؤشراتها الإحصائية السمكية الوطنية وتعزيز القدرة العلمية والمؤسسية دعماً لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، لا سيما في الإقليم الفرعي للبحر الأبيض المتوسط.

تبادل المعارف وبناء القدرات

271- تركزت مساعدة المنظمة في مجال الإرشاد الزراعي والاتصال لأغراض التنمية على أنشطة تستهدف تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للنُظم الوطنية للبحث والإرشاد الزراعي والجهات المرتبطة بها. ويعد تنفيذ مشروع شبكة الاتصال الخاصة بالتنمية الريفية والزراعية في مصر واحداً من أهم الإنجازات. وتستعين هذه الشبكة بنتائج سابقتها وهي الشبكة الإلكترونية للإرشاد والبحوث والاتصال، التي أصبحت نموذجاً للتكيف على نطاق العالم، وتجمع شبكة الاتصال بين استخدام نهج الاتصال التشاركي مع نظام حديث للمعلومات لتمكين المزارعين من الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات والخدمات ذات الصلة والسليمة تقنياً.

الجدول 13: تسليم برامج المنظمة الميدانية والدعم المقدم من خارج الميزانية إلى البرنامج العادي في إقليم الشرق الأدنى، 2006-2007

	(بآلاف الدولارات الأمريكية)	النسبة المئوية من مجموع التسليم
الدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	74	%0,0
البرامج الميدانية		
الدعم المقدم للبرامج الميدانية/ المساعدة المقدمة للبلدان الأعضاء	27.022	%9,4
عمليات الطوارئ الممولة من خارج الميزانية	88.602	%23,0
برنامج التعاون التقني	4.550	%7,8
البرنامج الخاص للأمن الغذائي	25	%0,7
برنامج تليفود	351	%9,3
مجموع تسليم البرامج الميدانية	120.551	%16,3
تسليم البرامج الميدانية للمنظمة والدعم المقدم من خارج الميزانية للبرنامج العادي	120.625	%13,5

272- كان إجمالي التسليم خلال الفترة 2006-2007 أكثر من 120 مليون دولار، أي حوالي 16 في المائة من إجمالي البرنامج الميداني للمنظمة. وجاء أكثر من 95 في المائة من المساعدة المقدمة للإقليم (115.5 مليون دولار) من اعتمادات مخصصة، وهي نسبة أعلى من أي إقليم آخر في المنظمة. وخصص 73.5 في المائة من البرنامج الميداني لحالات الطوارئ، وهي نسبة أعلى من أي إقليم آخر في المنظمة، وتضمنت مساعدة لإقليم دارفور في السودان، ومكافحة أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض والأمراض الحيوانية والآفات المحصولية.

زيادة التمويل الخارجي للاستثمار في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

273- استأثر الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية بنسبة 43 في المائة من التمويل الخارجي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، على غرار معظم الأقاليم الأخرى. غير أن إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا كان الإقليم الوحيد الذي حدد أهم الفئات التالية: البيئة والموارد الطبيعية بنسبة 16 في المائة، وحالات الطوارئ وإعادة التأهيل بنسبة 15 في المائة.

الشكل 13: التمويل الخارجي بحسب القطاعات في الشرق الأدنى، 2006-2007

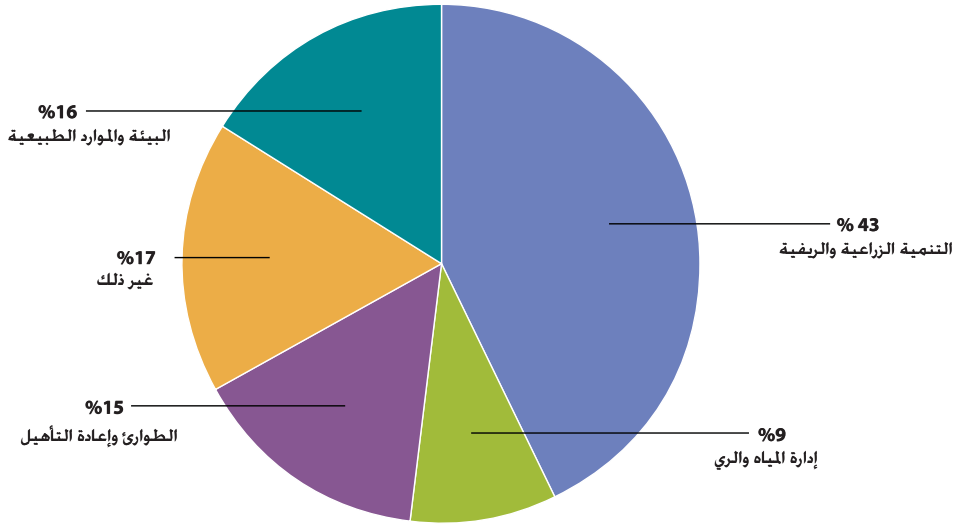

برنامج التعاون التقني

274- تركزت مساعدة برنامج التعاون التقني على *البرنامج 2K: إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام*، بنسبة 15 في المائة من الموارد الإقليمية لبرنامج التعاون التقني؛ يليه *البرنامج 2A: إدارة نُظم إنتاج المحاصيل*، بنسبة 13 في المائة؛ ثم *البرنامج 3B: السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة*، بنسبة 11 في المائة.

الشكل 14: مشروعات برنامج التعاون التقني بحسب البرامج في الشرق الأدنى، 2006-2007

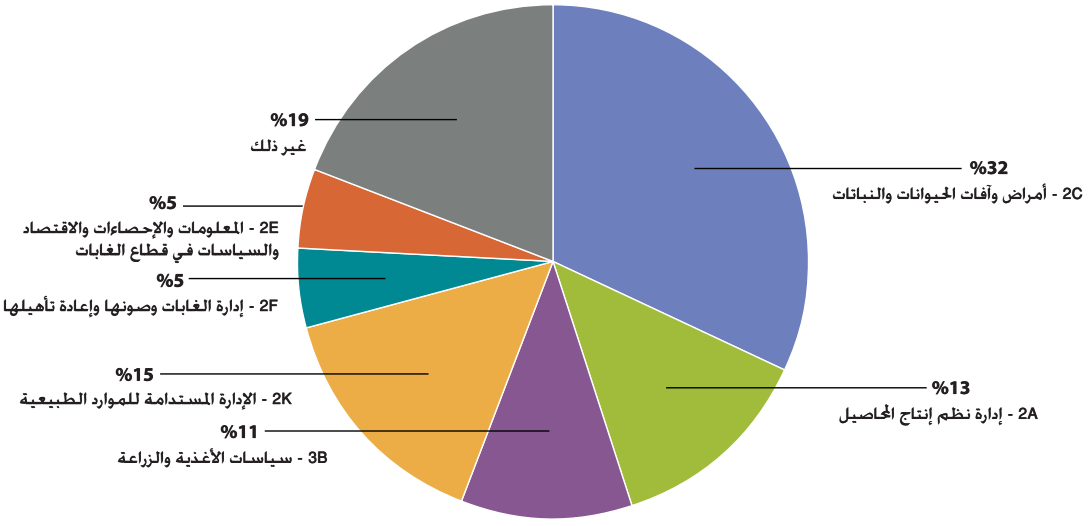

أضواء على برنامج التعاون التقني - سورية: الإعداد لنظام للإنذار المبكّر للجفاف في المراعي السورية

تحتل المراعي السورية (البادية) أكثر من 50 في المائة من أراضي هذا البلد، وهي موطن لنصف مليون من الرعاة الذين يعتمدون اعتماداً كلياً على الإنتاج الحيواني، وثلاثة أرباع مليون آخرين من الرعاة الزراعيين الذين يعيشون على أطراف المنطقة، ويشتغلون بتربية الأغنام ولكن توجد لديهم مصادر دخل إضافية. ولا يتجاوز المتوسط السنوي لسقوط الأمطار في البادية 200 ملم ويُعد الجفاف من الظواهر المتكررة، مما يؤثر على جموع الأغنام والماعز ويزيد من تأثر المجتمعات المحلية.

وقد التمست مساعدة برنامج التعاون التقني لإنشاء نظام للإنذار المبكر وتعزيز القدرات الوطنية على إدارته من أجل القيام بتدخلات أسرع وأكثر فعالية يمكن أن تقلل من الآثار المحتملة للجفاف.

وأُنشئت وحدة للإنذار المبكر داخل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. ووضعت إجراءات لجمع البيانات والتحقق منها وتحليلها وعرضها، وتم اختبار هذه البيانات وتطويعها لتناسب الظروف المحلية كما تم تدريب الموظفين الوطنيين على استخدامها. واختير 20 من ممثلي المجتمع المحلي ودربوا كمراقبين ميدانيين لجمع البيانات الأساسية على مستوى الأسر والتجمعات السكانية، كما تم تدريب ستة مشرفين ميدانيين من المحافظات على جمع وتلخيص البيانات التي جمعها المراقبون الميدانيون، وإرسال المعلومات إلى الوحدة المركزية، وتقديم الملاحظات للمراقبين.

وتم اختيار سلسلة من مؤشرات الجفاف التي تشير إلى تغيرات في البيئة والاقتصاد الريفي والرعاية البشرية، ووضع نظام للتصنيف، يحدد أربع مراحل للجفاف. وتجري استقصاءات أسرية شهرية لأكثر من 350 أسرة على نطاق ست محافظات من محافظات البادية التسع. وتستخدم النتائج كمدخلات للنشرات الوطنية الشهرية لرصد الجفاف.

ثانيا- مبادرات المنظمة لدعم تسليم البرامج

ألف- تنفيذ مقترحات الإصلاح المعتمدة

275- شاركت المنظمة بصورة ايجابية في تنفيذ الاصلاحات التي اعتمدتها الأجهزة الرئاسية في مرحلتين رئيسيتين، أي في دورة المؤتمر الثالث والثلاثين في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، ودورة المجلس الحادية والثلاثين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006[21] وقد رفع تقرير عن سير العمل في هذه الاصلاحات إلى لجنتي البرنامج والمالية وإلى المجلس، كما أدرج في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2008-2009.[22]

(أ) المقر الرئيسي

276- ونفذت المجموعة الأولى من التغييرات المعتمدة الخاصة بهيكل المقر الرئيسي اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2006 دون أي زيادة في عدد الإدارات. وقد اقتضت هذه التغييرات إعادة تجميع الأنشطة الترويجية المختلفة ضمن وحدة واحدة في مكتب المدير العام؛ ونقلت شعبة التغذية وحماية المستهلك إلى إدارة الزراعة؛ وتجميع وظائف الأمن في وحدة تحت سلطة المدير العام المساعد لإدارة الشؤون الإدارية والمالية، وإنشاء مركز الخدمات المشتركة عن طريق دمج الخدمات الإدارية التي تقدمها وحدات مختلفة في المقر الرئيسي قبل التنفيذ التدريجي لهيكل متعدد المراكز. ويرد تقرير عن التغييرات التي حدثت نتيجة عملية تنفيذ مركز الخدمات المشتركة والأعمال المرتبطة به في إطار *القسم 2-جيم: وفورات زيادة الكفاءة*.

277- وقد بدأ تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد للمقر الرئيسي، الذي اعتمده المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2007. ويتضمن هذا الهيكل الإدارتين الجديدتين لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، وللمعرفة والاتصال. وقد عُرضت التغييرات التي أدخلت على هيكل أبواب برنامج العمل والميزانية ونتائج إعادة الصياغة الكبيرة للكيانات البرنامجية في الوثيقة المعدلة لبرنامج العمل والميزانية 2006-2007.

(ب) تنفيذ تدابير اللامركزية

278- في عام 2004، تقدم التقييم المستقل للامركزية بسلسلة توصيات تتعلق بهيكل ووظيفة المكاتب الميدانية[23]. وبناء على ذلك، اقترح المدير العام، ضمن مقترحاته للإصلاح العام، إعادة النظر في هيكل المكاتب الميدانية *وأسلوب عملها* بغرض تحسين قدرات المنظمة من حيث الاستجابة لاحتياجات البلدان[24]. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2005، اعترف مؤتمر المنظمة بالحاجة إلى تعزيز اللامركزية ووافق كخطوة أولى على تنفيذ مقترحات المدير العام في إقليم أفريقيا والمكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى[25].

(1) مكاتب إقليمية فرعية جديدة وفرق متعددة التخصصات

279- خلال الفترة المالية، أنشأت المنظمة مكتبين إقليميين فرعيين جديدين لشرق أفريقيا في ليبرفيل بغابون، ولوسط أفريقيا في أديس أبابا بإثيوبيا. وأنشئ المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا في أكرا، غانا، والذي ظل يستضيف المكتب الإقليمي لأفريقيا. وظل المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية بعد إعادة تشكيله في هراري، زمبابوي. وأنشئ المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى في أنقره، تركيا. وفي المرحلة الثانية، نُقل المركز الإقليمي لأوروبا من المقر الرئيسي للمنظمة في روما إلى بودابست، هنغاريا.

280- ونتيجة للقرارات[26] اللاحقة التي اتخذتها الأجهزة الرئاسية، تم التوسع في الاصلاحات لتشمل أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأنشئ المكتب الإقليمي الفرعي في بنما وتم تشكيل فريق متعدد التخصصات في سنتياغو، وأعيد تنظيم المكتب الإقليمي الفرعي في بربادوس. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وافق المجلس أيضاً على إنشاء مكتب إقليمي فرعي جديد لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن مقره في الإمارات العربية المتحدة. وتجرى الآن عملية استعراض لترتيبات إنشاء هذا المكتب، وإعادة تشكيل المكاتب الأخرى في إقليم الشرق الأدنى.

---

[21] الوثائق: C 2005/3/Sup.1 و CL 131/18 و PC 95/3 - FC 113/14 و CL 132/16 وتقارير المجلس ذات الصلة والوثيقة C 2007/3.

[22] الوثيقة C 2007/3

[23] الوثيقتان PC 92/6 (a و FC 108/18

[24] الوثيقة C 2005/3 Sup. 1

[25] الوثيقة C 2005/3 Sup. 1

[26] الوثيقة CL 131/REP

(2) المسؤوليات والعلاقات

281- تم تصميم دليل للمسؤوليات والعلاقات بين المقر والمكاتب اللامركزية في عملية تشاركية واسعة النطاق في 2006 – 2007، صدر هذا الدليل بالفعل في يونيو/حزيران 2007. وفي ظل هذا النموذج التشغيلي الجديد، سوف ترفع المكاتب الإقليمية الفرعية للمنظمة تقاريرها إلى الممثل الإقليمي. وستكون لها قدرات تقنية موجهة لتلبية احتياجات الإقليم الفرعي. ومن المنتظر من المكاتب القطرية للمنظمة الموجودة في الإقليم الفرعي أن تشارك – بقدراتها التقنية – في الأفرقة المتعددة التخصصات الموجودة في المكاتب الإقليمية الفرعية. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير موارد كبيرة من غير الموظفين. وأصبحت المكاتب الإقليمية الفرعية هي أول ملجأ للحصول على الدعم التقني بالنسبة للمكاتب القطرية.

282- يتمثل أحد أهداف اللامركزية في تعزيز الشراكات مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية والإقليمية الفرعية. والهدف هنا هو تقديم دعم أفضل في مجال السياسات والدعم الفني للبلدان عن طريق ممثلي المنظمة القطريين. وقد تلقى مجلس المنظمة أحدث المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006[27] وفي يونيو/حزيران 2007.

(3) خطط العمل الإقليمية الفرعية

283- سيتضمن النموذج اللامركزي الجديد خطة عمل إقليمية فرعية محددة بوضوح. وقد عقدت في عام 2007 عدة حلقات برامجية إقليمية فرعية في الأقاليم الفرعية الخمسة في إطار المرحلة الأولى من الاصلاحات (في أفريقيا الغربية، والشرقية، والجنوبية، ووسط أفريقيا، وآسيا الوسطى). وتم تمويل حلقات العمل هذه بمعرفة المنظمة وحكومة أسبانيا.

284- وقد جمعت حلقات العمل هذه الممثلون القطريون للمنظمة من بلدان الإقليم الفرعي، والمكاتب الفنية في الإقليم الفرعي وعدد من الأشخاص ذوي المعرفة في المكتب الإقليمي والمقر. وقام المشاركون بتحديد أولويات الإقليم الفرعي وأولويات المنظمات الإقليمية الفرعية والجوانب المشتركة للأولويات الوطنية المختلفة. كما تمت صياغة خطة عمل إقليمية فرعية وتم إعداد "خريطة الطريق" للتنفيذ.

285- وبعد استعراض تقارير حلقة العمل، قامت الحكومات في الإقليم الفرعي، وفي بعض الحالات الشركاء في الإقليم الفرعي، بتقديم طلبات محددة إلى مكتب الإقليم الفرعي للحصول على دعم منه. وعلى سبيل المثال، ففي وسط أفريقيا، وافق المكتب الإقليمي الفرعي على نوع من المقترحات التي تعالج ثلاثة مجالات رئيسية: (1) مبادرة إقليمية فرعية لرصد الأمن الغذائي، (2) دعم الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في صياغة استراتيجية إقليمية فرعية للبذور، (3) وضع سياسات زراعية مشتركة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

(4) عمل المنظمة على المستوى القطري

286- منذ ظهور إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل في عام 2005، دخل ممثلو المنظمة القطريون بصورة متزايدة في حوار بناء مع الحكومات والشركاء الآخرين حول أولويات التعاون بين المنظمة والحكومات. كما أثبت إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل أنه مفيد للغاية في تحقيق التكامل بين الأولويات الزراعية ضمن الأطر الإنمائية للأمم المتحدة، لا سيما في البلدان التجريبية" الثمانية. وقد شهدت الفترة المالية اتجاها نحو التحسين المستمر في جودة أطر الأولوية القطرية المتوسطة الأجل.

287- ويمكن استخلاص ثلاثة دروس رئيسية من التجربة القصيرة نسبياً مع أطر الأولويات: (1) أن وجود عملية تشاور جيدة مع الشركاء الوطنيين والدوليين على المستوى القطري يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق أولويات ذات مغزى؛ (2) أن قدرة المكاتب الميدانية للمنظمة على المشاركة في برامج مشتركة لا تزال بحاجة إلى تعزيز عن طريق موارد من خارج الميزانية يمكن برمجتها والتنبؤ بها وأن تكون مناسبة؛ (3) أن دور المنظمة وعملها على المستوى القطري (وكذلك دور وعمل الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة) بحاجة إلى اعتراف أفضل من جانب مجتمع المانحين، حيث إن ذلك يختلف بصورة أساسية عن دور وعمل صناديق وبرامج الأمم المتحدة التشغيلية بصورة أساسية.

288- وبذل في الفترة 2006-2007 جهد تدريبي غير عادي استهدف 44 من ممثلي المنظمة ومساعديهم لشؤون البرامج والإدارة، وذلك بفضل التبرع السخي من جانب حكومة أسبانيا. وقد أفادت كل فئة مستهدفة بأن مثل هذه الأنشطة ساهمت في تحسين القدرة التشغيلية لمكاتبها، ومن تنفيذ الإصلاح/اللامركزية بصورة أفضل.

289- وأخيراً، كان لمرفق برنامج التعاون التقني دور أساسي في توفير الموارد لصياغة أطر الأولويات وتمكين ممثلي المنظمة من أن يصبحوا شركاء استباقيين في تجارب الأمم المتحدة لتوحيد الأداء.

باء: تكاليف دعم البرنامج الميداني

290- يشكل تقديم المساعدات التقنية جزءاً هاماً من اختصاصات المنظمة المحددة في المادة 1-3(أ) من الدستور، والتي تنص على أن "يكون من وظائف المنظمة أيضا تقديم المساعدات التقنية التي قد تطلبها الحكومات". وتقدم هذه المساعدات من البرنامج العادي، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي، أو من موارد من خارج الميزانية، مثل برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات

[27] الوثيقتان CL 131/18 و CL 132/16

وحسابات الأمانة الأحادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو الترتيبات الأخرى للمساهمات الطوعية للبرامج الميدانية. كما تساهم المنظمة بصورة ملموسة في المساعدات التقنية عن طريق دعمها لجميع الأنشطة الممولة من خارج الميزانية من خلال: (1) خدمات الدعم التقني التي تقدم عادة بصورة مباشرة إلى الأعضاء؛ و(2) وخدمات الدعم الإداري والتشغيلي، وتقدم لتأمين تنفيذ جميع الأنشطة المحددة من خلال المشاريع، سواء كانت ممولة من موارد البرنامج العام (مثل مشاريع برنامج التعاون التقني) أو من التبرعات الطوعية (المشاريع الممولة من خارج الميزانية).

291- وقد بذلت المنظمة جهداً متسقاً منذ عام 1992 لقياس تكاليف دعم البرنامج الميداني (والأنشطة الأخرى الممولة من خارج الميزانية) في إطار هذين البندين، وتقديم تقرير عنها بطريقة شفافة. ويتم هذا عن طريق مسح قياس العمل الذي يتضمن استكمال استبيان تفصيلي من جانب قرابة 1 000 موظف كل عام. وقد استخدمت هذه البيانات بعدة طرق:

- في حالة خدمات الدعم التقني، توفر هذه البيانات تقديرات لما يكرسه الموظفون من وقت البرنامج العادي لتقديم هذه الخدمات والتكاليف المترتبة على ذلك؛
- وفي حالة خدمات الدعم الإداري والتشغيلي، توفر هذه البيانات أساساً سليماً لوضع معدلات تكاليف خدمة المشاريع وللمساعدة في الإجراءات المباشرة الهادفة إلى خفض هذه التكاليف أو تحسين استعادة التكاليف.

(أ) خدمات الدعم التقني

292- ويتضمن *الجدول 14* المستوى العام للدعم التقني للخدمات[28] ويقارن نتائج الفترة 2006-2007 بنتائج الفترة المالية السابقة.

الجدول 14: خدمات الدعم التقني (بملايين الدولارات)

	2005-2004	2007--2006
مجموع تسليم المشروعات الممولة من خارج الميزانية، برنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي	747,9	898,3
مجموع تكاليف خدمات الدعم االتقني	76,6	81,5
مجموع تكاليف خدمات الدعم التقني كنسبة مئوية من مجموع التسليم	%10,1	%9,1

* تشمل الأرقام أثر الفروق في تكاليف الموظفين بما يعبر عن التكاليف الفعلية بسعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي المطبق في الميزانية.

293- زاد مجموع الدعم الخارج عن الميزانية وتسليمات برنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي بما يقرب من 20 في المائة للفترة 2006-2007 من 748 مليون دولار أمريكي إلى 898.3 مليون دولار أمريكي، في حين زادت تكلفة خدمات الدعم التقني بمقدار 4.9 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 81.5 مليون دولار أمريكي. ونتيجة لذلك، انخفضت تكاليف خدمات الدعم التقني كنسبة مئوية من مجموع التنفيذ من 10.1 في المائة للفترة 2004-2005 إلى 9.1 في المائة في الفترة 2006-2007.

294- وبلغ مجموع التسديدات لخدمات الدعم التقني 17.5 مليون دولار أمريكي للفترة 2006-2007 مقابل 19.9 مليون دولار في الفترة 2004-2005. ويرجع الانخفاض إلى انخفاض تسليمات برنامج التعاون التقني بنسبة 50 في المائة مع انخفاض مماثل في تسديدات خدمات الدعم التقني من 12.7 مليون دولار أمريكي في 2004-2005 إلى 6 ملايين دولار أمريكي في 2006-2007. وزادت التسديدات من المشاريع الممولة من خارج الميزانية بنسبة 57 في المائة من 7.2 مليون دولار أمريكي للفترة 2004-2005 إلى 11.4 مليون دولار للفترة 2006-2007، نتيجة زيادة بنسبة 40 في المائة تقريبا في الأموال الآتية من خارج الميزانية وزيادة الجهود المبذولة لتمويل خدمات الدعم التقني لمثل هذه المشروعات.

295- وتقدم خدمات الدعم التقني أساساً من جانب الشُعب التقنية في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. ويقدم جانب كبير من خدمات الدعم التقني على شكل وقت يكرسه الموظفون. وفي المتوسط، يكرس 29 في المائة من مجموع وقت الموظفين لخدمات الدعم التقني في الفترة 2006- 2007 وهي ذات النسبة في 2004-2005.

[28] تعرَّف خدمات الدعم التقني على أنها: تصميم وصياغة المشاريع؛ وخدمات تقدير المشاريع؛ ورصد المشاريع والدعم التقني على مستوى المقر الرئيسي أو المكاتب الإقليمية أو في الميدان؛ وتقييم المشاريع وخدمات المراجعة؛ والإبلاغ عن المشاريع؛ واجتماعات المشاريع والاستعراضات الثلاثية.

296- وفي الماضي، كانت مساهمة المكاتب القطرية في خدمات الدعم التقني ضئيلة ولم تكن تذكر في تقرير تنفيذ البرنامج. وفي الفترة 2006-2007، وتمشياً مع النموذج اللامركزي الجديد، كرست المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية الفرعية جانباً متزايداً من وقتها لخدمات الدعم التقني، بينما انخفض وقت الموظفين الفنيين المكرس لخدمات الدعم التقني في المكاتب الإقليمية من 50 في المائة للفترة 2004-2005 إلى 42 في المائة للفترة 2006-2007.

297- ويرد في الجدول أدناه توزيع الدعم على نطاق هيكل البرنامج. وبينما تظهر خدمات الدعم التقني في معظم البرامج، كان وقت الموظفين المكرس لخدمات الدعم التقني خلال الفترة 2006-2007 يتسم بأهمية خاصة في البرامج *3A: زيادة موارد الاستثمار* (54 في المائة)، و *4A: التعاون والدمج والرصد في الأمم المتحدة* (39 في المائة)، و *2M: البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية* (38 في المائة)، و *3G: سُبل المعيشة في الريف* (38 في المائة). *واستأثر الباب الثاني: النظم الغذائية والزراعية المستدامة* بأعلى نسبة من وقت الموظفين الفنيين الذي كُرس لخدمات التعاون التقني (31 في المائة)، ولكن 25 في المائة أو ما يزيد عن ذلك من وقت الموظفين المهنيين في كل من *الباب الثالث: تبادل المعارف، السياسات والمواد الترويجية والباب الرابع: اللامركزية، التعاون في الأمم المتحدة وتسليم البرامج*، كرس أيضاً لخدمات الدعم التقني.

الجدول 15: نسبة وقت الموظفين الفنيين المخصص لخدمات الدعم التقني للبرنامج الميداني 2006-2007

الباب	الوصف	المقر الرئيسي	المكاتب الإقليمية	المكاتب الإقليمية الفرعية وممثليات المنظمة	المجموع
	2A - إدارة نظم إنتاج المحاصيل	32	54	33	35
	2B - إدارة نظم الإنتاج الحيواني	28	43	26	31
	2C - الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية	28	46	35	33
	2D - التغذية وحماية المستهلك	17	51	46	22
	2E - المعلومات والإحصاءات والاقتصاد والسياسات في القطاع الحرجي	21	45	45	26
	2F - إدارة الغابات وصونها وإعادة تأهيلها	34	45	43	37
	2G - المنتجات والصناعات الحرجية	19	44	43	25
	2H - المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	15	44	34	21
	2I - إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية وصونها	30	47	35	31
	2J - المنتجات والصناعات المتعلقة بتربية الأحياء المائية والمصايد	23	38	34	24
	2K - الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	33	51	42	36
	2L - التكنولوجيا والبحوث والإرشاد	35	39	27	36
	2M - البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية	34	55	43	38
2	**النظم الغذائية والزراعية المستدامة**	**27**	**48**	**39**	**31**
	3A - زيادة الموارد والاستثمار	51	15	50	54

الباب	الوصف	المقر الرئيسي	المكاتب الإقليمية	المكاتب الإقليمية الفرعية وممثليات المنظمة	المجموع
	3B - السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة	25	45	37	31
	3C - التجارة والتسويق	13	43	0	15
	3D - المعلومات والاحصاءات الزراعية	20	47	0	22
	3E - التحالفات والمبادرات للدعوة إلى مكافحة الجوع والفقر	43	0	0	33
	3F - المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية	32	40	27	34
	3G - سبل المعيشة في الريف	32	68	0	38
	3H - تبادل المعارف وبناء القدرات	9	35	28	12
3	**تبادل المعارف، والسياسات والمواد الترويجية**	**21**	**43**	**40**	**25**
	4A - التعاون في الأمم المتحدة، عمليات الدمج والرصد	25	48	28	39
	4B - تنسيق الخدمات اللامركزية	0	0	22	29
	4C - الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الانمائى	31	20	21	28
4	**اللامركزية والتعاون مع الأمم المتحدة وتنفيذ البرنامج**	**31**	**26**	**21**	**29**
	المتوسط	25	42	42	29

298- ويبين الشكل أدناه التوزيع الإقليمي للدعم. وخصصت أعلى نسبة من وقت الموظفين لخدمات الدعم التقني بشكل عام في المكاتب الإقليمية الفرعية في أفريقيا وأوروبا حيث نفذ نموذج اللامركزية الجديد. وكان أعلى مستوى لخدمات الدعم التقني من جانب المكاتب القطرية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (33 في المائة) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (32 في المائة)، وهما الإقليمان اللذان سجلا أدنى نسبة من خدمات الدعم التقني التي تقدمها المكاتب الإقليمية الفرعية (22 في المائة و35 في المائة على التوالي).

الشكل 15: النسبة المئوية لوقت الموظفين الفنيين المخصص لدعم البرنامج الميداني، 2006-2007

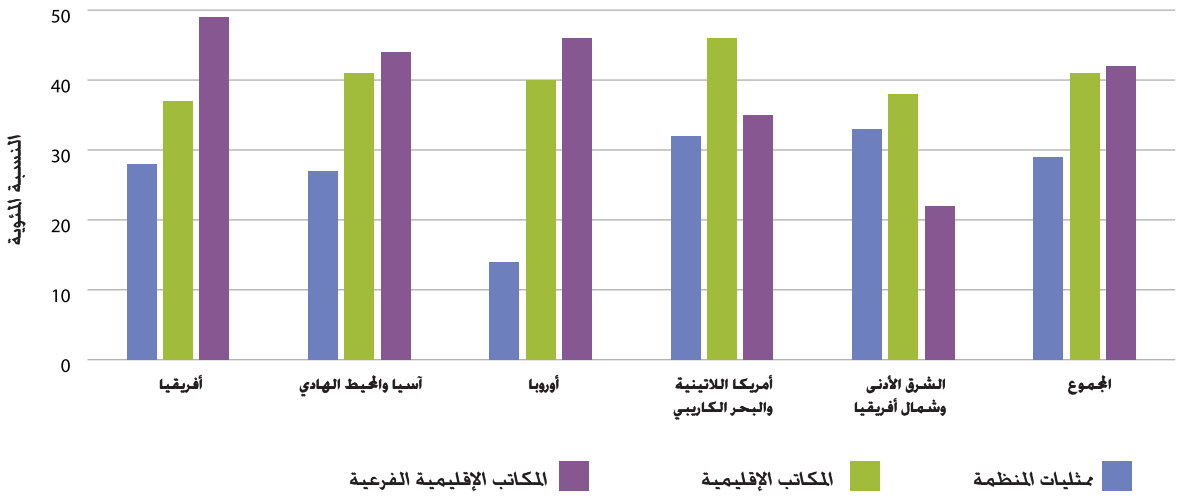

(ب) خدمات الدعم الإداري والتشغيلي

299- تتكون تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي من تكاليف غير مباشرة متنوعة يمكن ربطها بتسليم مستلزمات المشاريع المباشرة[29].

300- وفي الفترة المالية 2006-2007، بلغ إجمالي تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي 123 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 17.4 مليون دولار أمريكي مقارنة بالفترة 2004-2005، ولكن كنسبة مئوية من إجمالي تسليم المشاريع، انخفضت تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي من 14.1 في المائة إلى 13.7 في المائة. وكانت العوامل الرئيسية وراء ارتفاع تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي هي تخفيض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو وعملات أخرى مرتبطة باليورو وهو ما أثر في تكاليف الموظفين في المكاتب الميدانية، إلى جانب الزيادة في تكاليف موظفي المقر الرئيسي، ولا سيما موظفي الدعم. ويُعزى الانخفاض في تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي كنسبة مئوية من إجمالي التسليم بدرجة كبيرة إلى الزيادة الحادة في مستويات التسليم، وإلى انخفاض نصيب مشاريع برنامج التعاون التقني إلى حد ما (نظراً لضآلة حجم مشاريع برنامج التعاون التقني وتعقيدها النسبي، وهو ما يتطلب المزيد من خدمات الدعم الإداري والتشغيلي بصورة تناسبية).

301- يبين الجدول أدناه الزيادة في تكاليف التشغيل في حالات الطوارئ (التي تتكبدها شعبة التعاون التقني) من 16.1 مليون دولار أمريكي إلى 21.4 مليون دولار أمريكي. غير أن تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي، كنسبة مئوية من تسليم مشاريع الطوارئ، انخفضت من 6.5 في المائة إلى 5.6 في المائة. ويُعزى هذا أساساً إلى أن التكاليف التي تكبدتها وحدات شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل تقيّد بصورة جزئية كتكاليف مباشرة على المشاريع كما تعزى بدرجة أقل إلى كفاءة الحجم نظراً للزيادة في تسليم المشاريع من 145 مليون دولار إلى 385 مليون دولار أمريكي.

[29] تشمل هذه المستلزمات: التوظيف وتوجيه وخدمة موظفي المشاريع؛ والمنح الدراسية وخدمة وصياغة خطط الدراسة؛ واختيار وشراء الإمدادات والمعدات؛ وإعداد العقود وتنفيذها؛ وإعداد الميزانيات ورصدها ومراجعتها ومراقبة مصروفات المشاريع؛ وتلقي الأموال وحفظها وصرفها؛ وإعداد حسابات المشاريع، والإبلاغ المالي وتقديم الدعم للمراجعة الخارجية والداخلية والتوصية الخاصة بالموظفين المؤهلين؛ وتنسيق ومراقبة تنفيذ المشاريع (FC 93/4).

الجدول 16: تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي (بملايين الدولارات الأمريكية)

	2005-2004	2007-2006
مجموع تسليم المشروعات الممولة من خارج الميزانية، برنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي	747,9	898,3
تكاليف عمليات الطوارئ (أنفقت في قسم عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل)	16,1	21,4
جميع بنود الدعم الإداري والتشغيلي الأخرى	89,5	101,5
مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي	105,6	122,9
مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي كنسبة مئوية من مجموع التسليم	%14,1	%13,7

* تشمل الأرقام أثر الفروق في تكاليف الموظفين بما يعبر عن التكاليف الفعلية بسعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي المطبق في الميزانية. أُعيد بيان التكاليف لتشمل التكاليف الإضافية غير المباشرة

302- وتغطى تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي بصورة جزئية عن طريق المبالغ المستردة من المشاريع لقاء تكاليف خدمة المشاريع. ويظهر الجدول أدناه حجم المبالغ المستردة لقاء خدمات الدعم الإداري والتشغيلي في مجملها بما فيها المبالغ المستردة من مشاريع الطوارئ ومشاريع برنامج التعاون التقني/البرنامج الخاص للأمن الغذائي التي تمول من البرنامج العادي.

الجدول 17: تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي وحجم المبالغ المستردة من البرنامج الميداني والأنشطة الأخرى الممولة من خارج الميزانية (بملايين الدولارات الأمريكية)

	2005-2004	2007-2006	الاختلاف
تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي	105,5	122,9	17,4
المبالغ المستردة*	78,4	78,9	0,5
الاسترداد الجزئي لتكاليف الدعم	(27,1)	(44,0)	(16,9)
صافي نسبة التكاليف المستردة	%74,3	%63,2	

* تشمل الدعم الإداري والتشغيلي كتكاليف مباشرة مستردة من اعارات الموظفين

303- اتسعت الفجوة في استرداد التكاليف من 26 في المائة إلى 37 في المائة بسبب الزيادة في التكاليف. وظلت المبالغ المستردة ثابتة عند 79 مليون دولار أمريكي تقريباً. ويُعتبر هذا إنجازاً، نظراً لأن المبالغ المستردة في الفترة 2004-2005 تضمنت إيرادات تكاليف دعم المشاريع التي قيّدت لحساب المنظمة لقاء الدعم المقدم في عام 2003 أثناء إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء. وهكذا تعكس المبالغ المستردة من المشاريع الأثر الإيجابي لزيادة معدلات تكاليف الدعم بالنسبة لمشاريع الطوارئ والأنشطة الممولة من خارج الميزانية في الدعم المباشر للبرنامج العادي

جيم- وفورات زيادة الكفاءة

304- كانت المنظمة قد التزمت في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2006-2007 بتحقيق وفورات زيادة الكفاءة مماثلة للنسبة التي يحققها القطاع العام والتي يتراوح معدلها بين 1 و1.5 في المائة، مع إدراكها أن التعقيدات المتزايدة التي تكتنف الإجراءات اللازمة لتحقيق وفورات في التكاليف على أساس مستمر سوف تتطلب الآن إنفاق استثمارات أو وجود استعداد لتحمّل تكاليف انتقالية. وتتوقع المقترحات أيضاً أن يتم في عام 2007 تنفيذ نوعين من الحوافز: *صندوق الابتكار* و*ضريبة وفورات زيادة الكفاءة* تقديرا للأفكار الجيدة أو لمن كان له دور في

تحقيق وفورات زيادة الكفاءة. ولم يتسن تنفيذ هاتين الآليتين خلال الفترة المالية كما كان متوقعاً بسبب صعوبات الموقف المالي التي اتسمت بها معظم الفترة المالية. وقد وضع إطار شامل لتحديد المزيد من عناصر الكفاءة حول المبادئ الرئيسية الخمسة التي عُرضت في وثيقة برنامج العمل والميزانية المنقحة للفترة 2006-2007[30]. وكانت الإنجازات الرئيسية على النحو التالي.

305- لوحظ أن التكاليف المتغيرة التي لا يتم استردادها مقابل تقديم خدمات الدعم الإداري والتشغيلي للمشاريع الممولة من خارج الميزانية تتحملها في الواقع الميزانية العادية، مما يحد من قدرة المنظمة على تنفيذ برنامج عملها. وقد أدى التغير في سياسات تكاليف الدعم والزيادة في معدل تكاليف الدعم والتي اعتمدتها الأجهزة الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 لمشاريع الطوارئ ومشاريع المساعدة على إعادة التأهيل والزيادة في معدلات تكاليف الدعم للمشاريع التي تدعم أنشطة البرنامج العادي مباشرة والتي اعتمدتها الأجهزة الرئاسية في عام 2006، بالإضافة إلى الزيادة في التسليم، التي نتجت عن زيادة في المبالغ المستردة للصندوق العام بلغت على التوالي 10 ملايين دولار أمريكي[31] و3 ملايين دولار أمريكي في الفترة المالية. وقد بدأت المنظمة أيضاً بمطالبة المشاريع بدفع تكاليف الإسكان والمرافق المتعلقة بشغل المشاريع لمكاتب في المقر الرئيسي. وكان حجم المبالغ المستردة للمنظمة خلال الفترة المالية 2 مليون دولار أمريكي.

306- وفيما يتعلق بالمجالات الأخرى لوفورات زيادة الكفاءة ومكاسب زيادة الإنتاجية، أنشأ المدير العام فريق عمل مشترك بين الإدارات استطاع تحديد 55 فرصة محددة لتبسيط الإجراءات الإدارية. وقد أدت هذه العملية إلى إصدار نشرة المدير العام في 5 مايو/أيار 2006 بعنوان "*تفويض السلطات وتبسيط الإجراءات الإدارية*" تضمنت 19 مبادرة للتبسيط و31 تفويضاً للسلطات ضمن مجموعة من الإجراءات التنظيمية والإدارية. وقد أدت هذه التدابير إلى تحقيق مكاسب في زيادة الإنتاجية، عن طريق إعادة توجيه الجهود نحو الأنشطة ذات الأولوية العالية.

307- وواصلت المنظمة تبسيط عملية اتخاذ القرارات وتشجيع التمكين عن طريق إلغاء مستويات خاصة الإدارة وذلك بتخفيض الوظائف على مستوى مدير ووظائف الخدمات العامة المرتبطة بها في المقر الرئيسي. وقد بلغت الوفورات الناتجة عن تخفيض 21 وظيفة بدرجة مدير والوظائف المعاونة المرتبطة بها نحو 9 ملايين دولار أمريكي في الفترة 2006-2007، وقد أُعيد توزيع معظمها في نفس الوحدات.

308- وأدت التغييرات في الهيكل التنظيمي للمقر الرئيسي إلى: (1) إلغاء مكتب متابعة القمة العالمي للأغذية والتحالفات مع نقل معظم أنشطته إلى وحدات أخرى؛ (2) وإجراء تغيير في موارد الاتصالات لغير الموظفين وأنشطة الإعلام العام؛ (3) وإلغاء وظيفة في وحدة برنامج التعاون التقني دون خسارة في الإنتاج عن طريق إعادة توزيع العمل. وقد حققت هذه الإجراءات مجتمعة وفورات بلغت 1.3 مليون دولار أمريكي للفترة 2006-2007 استُخدمت في دعم المجالات ذات الأولوية العالية.

309- وخارج المقر الرئيسي، استطاعت المنظمة أن تنقل بنجاح "إلى الخارج" العمل الإنمائي للنُظم الإدارية ونُظم المعلومات المتعلقة بنظام إدارة الموارد البشرية ومشاريع أخرى إلى مكان أقل تكلفة في بانكوك. وعلاوة على ذلك، حقق تبسيط أعمال الأفرقة المعنية بالسياسات والعمليات بالمكاتب الإقليمية وفورات بلغت 2.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007.

310- وبدأت التغييرات في العملية التجارية المعقدة للفترة 2006-2007 فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لمركز الخدمات المشتركة، حيث يتوقع تحقيق وفورات قدرها 8 ملايين دولار أمريكي بعد فترة انتقال أثناء الفترة المالية 2008-2009. كما أن نقل الأفرقة المتعددة التخصصات إلى مواقع جغرافية جديدة، مع إدراك أن تكلفة المدخلات تختلف كثيراً بين المواقع الجغرافية، بدأ أيضاً يُحقق وفورات ناتجة عن الفروق الإيجابية في تكلفة الموظفين والتي يُحتمل أن تحقق وفورات قدرها 4.1 مليون دولار أمريكي ابتداءً من الفترة 2008-2009 وما بعدها. وأتاح إنشاء مكاتب إقليمية فرعية إضافية فرصاً أمام المنظمة للاستفادة من المساهمات الكبيرة العينية والنقدية من جانب الحكومات المضيفة في التكاليف غير المتجددة والتكاليف الجارية لهذه المكاتب. وعموماً، فإنه يجري التفاوض بشأن مساهمات الفترة المالية في التكاليف الجارية التي تتجاوز 300 000 دولار أمريكي لكل مكتب وأن تتضمن توفير نحو 7 موظفين فنيين مبتدئين و8 موظفين للدعم في كل مكتب إقليمي فرعي. وتقدر الوفورات الناتجة عن هذه الخدمات والمساهمات، والتي سيتحقق معظمها في الفترة 2008-2009، بما يقرب من 15.9 مليون دولار أمريكي كل سنتين.

---

[30] تتمثل المبادئ الرئيسية في تضمين جميع الأنشطة؛ الاتفاق على الأهداف مع المديرين الذين يصبحون بعد ذلك محل مساءلة فيما يتعلق بتحقيقها والإبلاغ بنتائجها؛ تحديد المستويات المناسبة للتفويض والضوابط الداخلية؛ وضع استراتيجيات فعالة للتسعير الداخلي وتحديد حوافز للتشجيع على زيادة التعاون بين التخصصات؛ وتقييم جميع البرامج ذاتياً باستعمال المعايير والإجراءات المشتركة (الوثيقة PC 95/3 والفقرة 23 من الوثيقة FC 113/14).

[31] وهذه الفترة المالية كانت اول فترة مالية تتضمن إدماج إيرادات تكاليف الدعم من مشروعات الطوارئ في برنامج العمل والميزانية 2006-2007 وتسديد المبالغ إلى وحدات الدعم الأخرى بخلاف شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل.

311- وقد أدى تنفيذ نظام إدارة الموارد البشرية في مارس/آذار 2007 إلى إيجاد أساس لمزيد من التبسيط لعمليات الاستعانة بمصادر خارجية، بما في ذلك معالجة الإجراءات الإدارية عن بُعد. وقد بدأ وضع سجلات إلكترونية للموظفين وتدفقات العمل الإلكترونية للاستفادة بأقصى قدر من النظام الجديد. وبدأت المنظمة خلال عام 2007 في توزيع نموذج إدارة شؤون العاملين - وهو ترتيب جديد لإدارة العمليات الخاصة بالموارد البشرية ودعم المديرين في المسائل الخاصة بالموارد البشرية - وسوف يساعد هذا النظام على تحسين المستوى العام لجودة وكفاءة إدارة الموارد البشرية مع تحقيق وفورات في التكلفة. غير أن التوزيع المعقد لهذا النموذج، مثل مركز الخدمات المشتركة، سيظل بحاجة إلى استثمار في الفترة 2008-2009.

312- وقد أعدت شعبة الشؤون المالية هيكلاً مصرفياً جديداً للمقر الرئيسي سيحقق وفورات في التكلفة في الفترة 2008-2009 عن طريق توحيد المعاملات من خلال مصرف واحد، وزيادة أتمتة العملية المصرفية، والتخلص التدريجي من طرائق السداد اليدوية. واستمرت هذه الشعبة أيضاً في تحسين الكفاءة عن طريق التحول إلى تدفقات العمل الإلكترونية، مثل النموذج الإلكتروني لطلب السداد وتحسين عملية المدفوعات للخبراء الاستشاريين.

313- وعلى مستوى العلاقات بين الوكالات ومنظومة الأمم المتحدة، تلقى الاجتماع المشترك للدورة السابعة والتسعين للجنة البرنامج والدورة الثامنة عشرة بعد المائة للجنة المالية[32] في سبتمبر/أيلول 2006 والدورة التاسعة والتسعين للجنة البرنامج والدورة الثانية والعشرين بعد المائة للجنة المالية في مايو/أيار 2008 من المنظمة تقارير مرحلية عن مدى التعاون الوثيق بين الوكالات الكائنة في روما في الأعمال الإدارية وعمليات التجهيز "للمكاتب الخلفية" ومجالات التعاون الأخرى التي يمكن أن تسفر عن وفورات عامة نتيجة لزيادة الكفاءة. وتبين هذه المجالات المذكورة في الإطارات التالية مجموعة عريضة من الخدمات التي تقدمها المنظمات الثلاث، حيث تقدم المكاتب الخلفية خدماتها على أسس مشتركة، وتشير إلى ترتيبات التعاون الوثيق والفعال المطبقة في مجالات عمل مديري هذه المكاتب الخلفية.

314- وضماناً لاستمرار التنسيق على المستويات العليا أنشئت لجنة معنية بالتنسيق بين المؤسسات تتكون من رؤساء إدارات الشؤون الإدارية وإدارات الشؤون المالية، ورؤساء الوحدات المسؤولة عن الشؤون المشتركة بين الوكالات في المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي مع مسؤولية مراجعة البرنامج الشامل للأنشطة المشتركة بين المنظمات والموافقة عليها وتحديد أولوياتها، وتوفير السلطة من أجل تدبير الموارد اللازمة، وضمان إدراج المبادرات المعتمدة في خطة الإدارة العامة لكل مؤسسة.

[32] الوثيقة: JM 07.1/3

التوريدات

كان هناك تطوير مشترك لمواصفات شراء البضائع، من مستندات العطاءات، إلى صيغة العقود والشروط والأحكام، بالتقاسم مع هدف التحول باتجاه معايير موحدة بين الوكالات الثلاث. فقد تضمنت مستندات العطاءات أحكاما بأن تسري صلاحية المناقصات على جميع المؤسسات الشقيقة، كما طرحت دورات تدريب مشتركة على المشتريات. ومن خلال ما سبق، ورصد أداء التعاقد مع المتعاقدين معهم بصورة مشتركة، أمكن تحقيق وفورات تتراوح بين 9 في المائة و15 في المائة في قيمة المشتريات. وكانت هناك مناقصة مشتركة على عقود خدمات السفر بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأجريت مفاوضات مشتركة مع شركات الطيران للحصول على أسعار للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تعاون كبير في أنشطة المشتريات المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات. وعلى سبيل المثال، ففي خدمات الهاتف المحمول، شاركت المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي في إعداد طلب اقتراح طرحتا مناقصة في وقت واحد على نفس المتنافسين بحجم تجميعي مشترك، لتحصلا بذلك على أسعار أفضل مما كان يمكن لكل منهما أن تحصل عليه في مناقصة منفردة.

الموارد البشرية

أنشئ مركز التنمية الإدارية لمؤسسات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، باعتباره مشروعا مشتركا خرج من عباءة شبكة الموارد البشرية في برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ليحصل على دعم ملموس ومستمر من دائرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. كما تعاونت المؤسسات الثلاث مع كلية موظفي الأمم المتحدة في تصميم ووضع وتنفيذ برنامج على مستوى منظومة الأمم المتحدة لتنمية القيادات من أجل شبكة الإدارة العليا المقترحة. وقد قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة مؤخرا بمساندة إقامة الاتحاد المحلي للأزواج المغتربين في روما، وهو الاتحاد الذي يرأسه برنامج الأغذية العالمي.

التمويل

يتعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بصورة مباشرة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في مناقصة مشتركة للنظام الاكتواري الجديد للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، واستعراض اكتواري مشترك لخطة مزايا الموظفين بعد انتهاء الخدمة. كما جرت مناقشات متعمقة وتبادل للآراء بين المؤسسات الثلاث فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتحول إلى المبادئ المحاسبية المتفق عليها دوليا.

تبادل المعرفة

كان للتعاون في تصميم المواقع على شبكة الويب ووضع هذا التصميم وتبادل الخبرات، دوره في النهوض بزيادة المعرفة وتكنولوجيات الإنترنت، الأمر الذي سمح باستخدام الهياكل والحلول والمواقع أكثر من مرة. وقد تم تصميم موقع مشترك للتعاون في مجال العمل وتبادل المعرفة والخطوط التوجيهية لمسح الوثائق وتحويلها، والنشر على الإنترنت.

"توحيد الأداء"

كانت المنظمة شريكا إيجابيا في عملية "توحيد الأداء" في جميع البلدان التجريبية الثمانية (ألبانيا، والرأس الأخضر، وموزامبيق، وباكستان، ورواندا، وتنزانيا، وأوروغواي، وفييت نام). من بين أهم النقاط التي ركزت عليها المنظمة في مشاركتها هي الإسهام في صياغة جو جديد للعمل. فخلال عام 2007، أرسلت مبادرة "توحيد الأداء" مجموعة جديدة من طرائق العمل للفريق القطري للأمم المتحدة، مستحدثة أطرا جديدة للمساءلة، وواضعة آلية تشغيل جديدة على المستوى القطري.

دال: الإنفاق الرأسمالي

315- أنشأ قرار المؤتمر 2003/10 مرفقاً للإنفاق الرأسمالي لدمج تخطيط الإنفاق الرأسمالي في ميزنة المنظمة والإطار المالي وتخصيص الباب الثامن من برنامج العمل والميزانية لأغراض تحديد الإنفاق الرأسمالي[33] والترخيص به. وتتضمن الوثيقة المنقحة لبرنامج العمل والميزانية 2006-2007 موارد بلغت جملتها 13.6 مليون دولار موزعة على عدة كيانات برنامجية في إطار الباب الثامن وتشمل:

- التطبيقات الإدارية في المنظمة
- برامجيات الحاسوب الرئيسي وتراخيص نفاذ العملاء إلى شبكات المقر والمكاتب الإقليمية
- تكنولوجيا المعلومات دعماً للاجتماعات
- المشروع الخاص بنظام إدارة الموارد البشرية
- مشروع استبدال نظام المحاسبة الميدانية
- النظام الإلكتروني لإدارة الوثائق[34].

316- ونُقل بعد ذلك مبلغ آخر قدره 1.7 مليون دولار أمريكي من أبواب الميزانية الأخرى للفترة 2006-2007 لتغطية الإنفاق الزائد في إطار نظام إدارة الموارد البشرية.

317- وخلال الفترة 2006-2007، نفذت المنظمة بنجاح كثيراً من المشاريع التي كانت متوقعة في إطار مرفق الإنفاق الرأسمالي. وبلغ الإنفاق في إطار الباب الثامن نحو 12.5 مليون دولار مع نقل 2.8 مليون دولار أمريكي إلى حساب الإنفاق الرأسمالي لاستخدامها في الفترة المالية التالية. وترد أدناه المشاريع الأساسية.

318- وتمشياً مع التوجيه الصادر من لجنة المالية، احتل مشروع نظام إدارة الموارد البشرية الأولوية العليا في إطار الباب الثامن، واستأثر بأكثر من ثلثي ميزانية الإنفاق الرأسمالي لفترة السنتين. وكان تنفيذ نظام إدارة الموارد البشرية هو الشرط الأساسي لعدد كبير من مبادرات التبسيط ووفورات زيادة الكفاءة، وتتضمن الأنشطة في الفترة المالية: دعماً لمرة واحدة بعد التنفيذ، وحل المشاكل الأولية وبعض المعالجة المتوازية مع النُظم القائمة، وإدماج نظام إدارة الموارد البشرية مع النُظم القائمة، والعمل بنموذج إدارة الموارد البشرية باستخدام الأساس الذي وضعه نظام إدارة الموارد البشرية لإصلاح إدارة الموارد البشرية. ويرد في الإطار المزيد من التفاصيل.

319- وسعيا وراء تقليل تعرض المنظمة للمشاكل بالنسبة لأدائها الوظيفي، وأمنها، واستمرار خدمات تكنولوجيا الاتصالات، أنفقت المنظمة استثمارات في تراخيص برمجيات الحاسوب الرئيسي ودخول الزبائن على الإنترنت سواء في المقر أو في المكاتب الإقليمية. وقد سمح دعم تكنولوجيا الاتصالات لاجتماعات المنظمة بأن تحقق كفاءة عن طريق زيادة الاجتماعات التي تعقد بطريقة الفيديو، بالبث على الإنترنت وتحويل الوسائل السمعية إلى النظام الرقمي من داخل قاعات الاجتماعات، بالإضافة إلى تحديث نظم الترجمة الفورية داخل قاعات الاجتماعات نفسها. ومع الإقرار بأن احتياجات المكاتب القطرية للمنظمة من التكنولوجيا والأعمال قد شهدت تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، سعى تحديث نظام المحاسبة الميدانية إلى التكفل بتوفير المعلومات المالية في حينها وبصورة دقيقة، تسهيلا لاتخاذ القرار. وكان ذلك استكمالا للعمل الذي تم في مجال التطبيقات التي استهدفت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب الإقليمية الفرعية في أفريقيا وآسيا الوسطى، حتى يمكن النفاذ إلى التطبيقات الفنية والإدارية والتشغيلية للمنظمة في هذه المكاتب، بالإضافة إلى الإحلال المقرر لحواسيب رئيسية جديدة تدعم النظم الإدارية، لتحل محل الحواسيب القديمة.

---

[33] الوثيقة C 2005/3، الفقرة 499 من برنامج العمل والميزانية 2006-2007؛ قرار المؤتمر 2003/10.

[34] الوثيقة CL 131/18 تنفيذ قرارات المؤتمر ومقترحات من المدير العام، الملحق 5، المخصصات على مستوى الكيان البرنامجي.

المعالم البارزة للإنفاق الرأسمالي

وفي مارس/ آذار 2007 نفذت المنظمة مشروعا رأسمالياً رئيسياً، هو نظام إدارة الموارد البشرية القائم على برنامج أوراكل. وكان بدء تشغيل نظام إدارة الموارد البشرية يمثل حجر زاوية مهم في واحد من أكبر مشروعات نظم المعلومات التي نفذتها المنظمة، وهو مشروع بدأ في شهر مايو/أيار 2002 ونفذ بحسب الجدول الزمني المقرر له تقريبا في عام 2007. وخلال الفترة المالية 2006-2007 بأكملها، بذلت المنظمة جهدا كبيرا في هذا النظام، سواء بتشغيله، أو لمواصلة التوسع في وظيفته.

وتغطي وظائف نظام إدارة الموارد البشرية التي نفذت في الفترة 2006-2007 جميع جوانب خدمات الموارد البشرية، كما يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بدفع المرتبات. وتبدأ خدمات الموارد البشرية التي يغطيها النظام بتعيين الموظفين وتمتد عبر جميع التغييرات التي تطرأ على الموظف حتى انتهاء خدمته. وأصبح لدى المنظمة الآن واحد من أحدث وأكبر نظم التخطيط لموارد المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، حيث يغطي جميع المجالات المالية وتلك المتعلقة بالمشتريات والموارد البشرية (انظر الوثيقة FC 118/18، الفقرتان 4 و 5).

وكان من المقرر نشر نظام إدارة الموارد البشرية على أساس نهج مرحلي يرتبط بمتطلبات المكان والوظيفة وحجم المعاملات. وبدأ نشر هذا النظام في إدارات المقر اعتبارا من يوليو/تموز 2007، أما تطبيقه في المكاتب الإقليمية فقد بدأ في أكتوبر/تشرين الأول 2007. وتجاوز عدد المستخدمين النهائيين 200 2 شخص في المقر، و060 1 في المكاتب الميدانية (انظر الوثيقة FC 118/18، الفقرة 7).

ونتيجة لتنفيذ نظام إدارة الموارد البشرية، أصبحت العمليات الإدارية تنفذ بسهولة على الوجه التالي:

- تم ترشيد توصيل خدمات الموارد البشرية بحيث تحقق مكاسب نتيجة زيادة الكفاءة؛
- تم إيجاد نقطة واحدة للاتصال بالزبائن؛
- تم تحويل الموارد من وظائف تشغيل المعاملات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الاستشارات ذات القيمة المضافة المرتفعة ووظائف السياسات؛

وقد تحقق جزء من فوائد تنفيذ برنامج إدارة الموارد البشرية في عام 2007، ولكن الفوائد تحققت بالكامل في عام 2008 وهو ما سيحدث في السنوات التالية بما يتماشى مع خطة نشر النظام.

وقد بلغت التكاليف المرتبطة بنظام إدارة الموارد البشرية في الفترة من 2002 حتى تشغيله في مارس/آذار 2007 نحو 19.7 مليون دولار أمريكي، مولت بمساهمة من أموال البرنامج العادي في المنظمة (3.5 مليون دولار أمريكي)، ومن المتأخرات (8.9 مليون دولار أمريكي)، والميزانية الرأسمالية للمنظمة (7.3 مليون دولار أمريكي)، (انظر الوثيقة FC 118/18، الفقرات 12-15).

هاء: مرفق الإنفاق الأمني: ضمان سلامة وأمن موظفي المنظمة وأصولها على نطاق العالم

320- وافق مؤتمر المنظمة في دورته الثالثة والثلاثين المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 على مرفق الإنفاق الأمني، إدراكا للحاجة إلى تغطية موحدة وشاملة لتكاليف سلامة وأمن موظفي المنظمة وممتلكاتها ضمن مخصص واحد في الميزانية[35]. وقبل إنشاء مرفق الإنفاق الأمني، وبسبب الطبيعة المتقلبة وغير المتوقعة لكثير من بنود الأمن، كان من الصعب على المنظمة ضمان تمويل كاف للأمن، مع حماية برنامج العمل في الوقت نفسه. وقد أدى مرفق الإنفاق الأمني إلى تحسين الإدارة المالية ضمن سياق قائم على النتائج وتوفير الرؤية المطلوبة لجهود الأعضاء والمنظمة من أجل ضمان بيئة عمل سليمة ومأمونة.

321- وبإنشاء مرفق الإنفاق الأمني في الفترة المالية 2006-2007، تم تجميع الميزانيات والمصروفات اللازمة لحماية الموظفين والأصول في المقر الرئيسي وفي الميدان في إطار باب جديد مخصص في برنامج العمل والميزانية ويُدار بواسطة دائرة مجمعة للأمن في إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية. وبذلك أصبحت برمجة ميزانية الأمن وتنفيذها أكثر فاعلية، وعُززت الإدارة المالية والإشراف على هذا المجال الهام من الإنفاق. والواقع أن الفترة 2006-2007 تُعد أول فترة مالية تتلاءم فيها موارد الأمن مع متطلباته.

[35] القرار 2005/5، تعديل المادة الرابعة من اللائحة المالية (مرفق الإنفاق الأمني)؛ المرجع: تقرير الدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمر المنظمة، الوثيقة C 2005/REP.

322- وفي الفترة 2006-2007، تم رصد موارد بلغت 20.1 مليون دولار أمريكي ضمن الباب التاسع: *الإنفاق الأمني* لتوفير تغطية شاملة لتكاليف الموظفين وغير الموظفين المرتبطة مباشرة بأمن المقر الرئيسي وأمن المكاتب الميدانية للمنظمة[36]. وخلال الفترة المالية، بلغت المصروفات نحو 19.3 مليون دولار أمريكي[37] وشملت بنوداً من بينها:

- مشاركة المنظمة في إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة، وتشمل الاستفادة من نظام إدارة الأمن الموحد التابع للأمم المتحدة في مراكز العمل خارج المقر في جميع أنحاء العالم وفريقا من منسقي الأمن الميداني الدوليين يعمل في الميدان؛
- معدات وحرس الأمن في المقر الرئيسي؛
- توفير معدات ومرافق تستوفي المعايير الدنيا للأمن التشغيلي وفقاً للسياسات التي وضعتها إدارة السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة من أجل مراكز العمل التابعة للمنظمة في كل مرحلة من مراحل الأمن الخمس؛
- توفير معدات وتدابير لمعايير الأمن التشغيلي الدنيا للمساكن لتعزيز الأمن في أماكن إقامة موظفي المنظمة وعائلاتهم؛
- تدريب الموظفين على الوعي الأمني، والتأهب، واستخدام المعدات الأمنية.

323- ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل عن الموارد وموجز الإنجازات في *الملحق الرابع*.

واو: السياسات اللغوية في المنظمة

324. في 1999، أكد مؤتمر المنظمة من جديد، في دورته الثلاثين، "ضرورة ضمان المساواة والتوازن في استخدام جميع لغات المنظمة، وضرورة مراقبة نوعية الترجمة والترجمة الفورية. وأعرب المؤتمر عن أمله في تحقيق المزيد من التحسينات في المستقبل، ووافق على "ضرورة أن يرصد الأعضاء التقدم في هذا المجال عن كثب من خلال عمليات المتابعة والتقييم الدورية".

(أ) اجتماعات المنظمة

325- يمثل عدد الدورات المعتمدة في برنامج العمل والميزانية في الفترة 006-2007 انخفاضاً بنسبة 16 في المائة مقارنة بالفترة 2004-2005. وانخفضت أيضاً الدورات غير المجدولة والملغاة مما أدى إلى عقد ما مجموعه 229 دورة في الفترة 2006-2007 مقابل 263 دورة في الفترة 2004-2005، أي بنسبة خفض 13 في المائة.

الجدول 18: الدورات المعقودة في المقر الرئيسي وفي المواقع الميدانية

الوصف	2003-2002	2005-2004	2007-2006
الدورات الموافق عليها في برنامج العمل والميزانية	232	231	193
الدورات الملغاة، البرنامج العادي	6	62	23
الدورات غير المقررة، البرنامج العادي	26	27	25
الدورات غير المقررة، حسابات الأمانة	12	67	34
المجموع	264	263	229
المقر الرئيسي	101	115	92
المواقع الميدانية	163	148	137
المجموع	264	263	229
النسبة المئوية للاجتماعات الميدانية	%62	%56	%60

[36] ميزانية 2006-2007 المعدلة تحت الباب التاسع وفقاً للكشف الرابع للمنظمة: حالة اعتمادات البرنامج العادي.

[37] يستند إنفاق مبلغ 19.3 مليون دولار أمريكي إلى معدل ميزانية المنظمة؛ وهذا يعادل 20.2 مليون دولار أمريكي بسعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة؛ ويُعزى الفرق إلى تقلب العملة (المرجع: الحاشية 7، الكشف الرابع للمنظمة).

326- ومن دلائل التوازن اللغوي في اجتماعات المنظمة، النسبة المئوية للاجتماعات التي تُعقد بجميع اللغات الرسمية (*انظر الشكل 16*). ففي الفترة 2006-2007، انخفضت النسبة المئوية للاجتماعات المعقودة بخمس لغات إلى 14 في المائة، بينما ارتفعت النسبة المئوية للاجتماعات المعقودة بأربع لغات إلى 14 في المائة، وتماثل هذه النسب المئوية مجتمعة وهي 28 في المائة لجميع اللغات نظيرتها في الفترة 2004-2005. وارتفعت النسبة المئوية للاجتماعات المعقودة بثلاث لغات إلى 25 في المائة. وعموماً، زادت الاجتماعات المعقودة بأكثر من لغتين بنسبة 52 في المائة مقابل 50 في المائة للفترة 2004-2005.

الشكل 16: نسبة الاجتماعات حسب عدد اللغات (%)

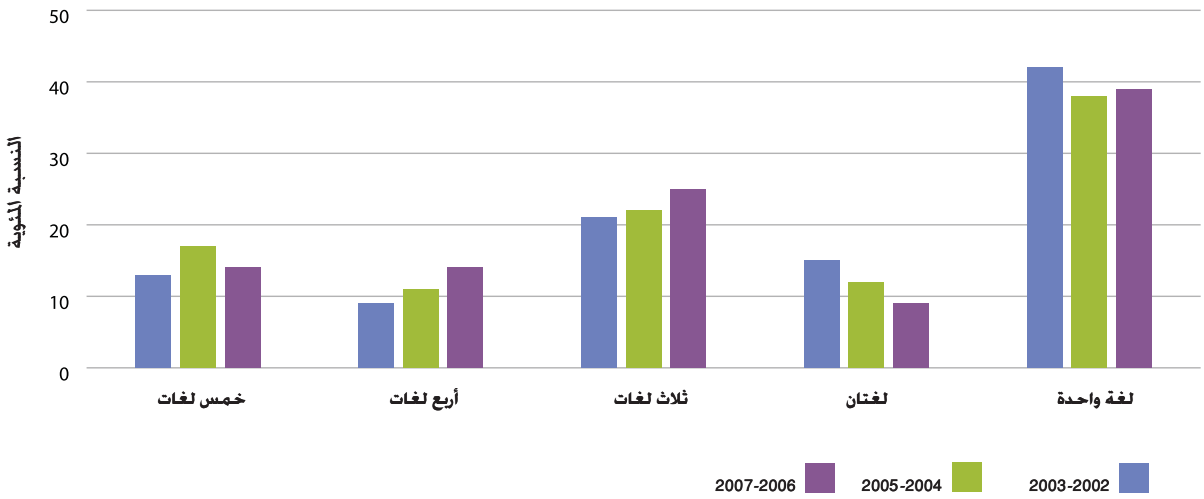

(ب) المطبوعات

327- ظلت طباعة الوثائق بلغات المنظمة تحظى بأولوية رئيسية بالنسبة للمنظمة. فجميع الوثائق الرئيسية تتوافر كلها باللغات الخمس في حين أن الوثائق ذات الصبغة الفنية البحتة تُنشر بلغات تتناسب مع احتياجات الجمهور المستهدف.

328- وشهدت الفترة المالية 2006-2007 تقلبات في النسبة المئوية للوثائق الصادرة باللغات المختلفة (*الشكل 17*). فقد ارتفعت نسبة المطبوعات الصادرة بالإنكليزية من 46 في المائة في الفترة 2004-2005 إلى 49 في المائة في الفترة 2006-2007، وارتفعت نسبة المطبوعات الصادرة بالعربية من 4 في المائة إلى 7 في المائة، وارتفعت نسبة المطبوعات الصادرة بالأسبانية من 18 في المائة إلى 19 في المائة. ومن الناحية الأخرى، انخفضت نسبة المطبوعات الصادرة بالصينية من 13 في المائة في الفترة 2004-2005 إلى 7 في المائة في الفترة 2006-2007، وهذا يرجع أساساً إلى انخفاض الإنتاج خلال العام الثاني من الفترة المالية، بينما أُعيد التفاوض بشأن الترتيبات اللازمة لبرنامج المطبوعات الصينية مع وزارة الزراعة الصينية. وانخفضت أيضاً نسبة المطبوعات الصادرة بالفرنسية من 19 في المائة إلى 15 في المائة. ومع توقع أن تصبح اللغة الروسية لغة رسمية في عام 2008، بلغت نسبة الوثائق الصادرة بالروسية في الفترة 2006-2007 نحو 3 في المائة من جميع المطبوعات.

الشكل 17: المطبوعات المسعّرة والرئيسية الصادرة حسب اللغات

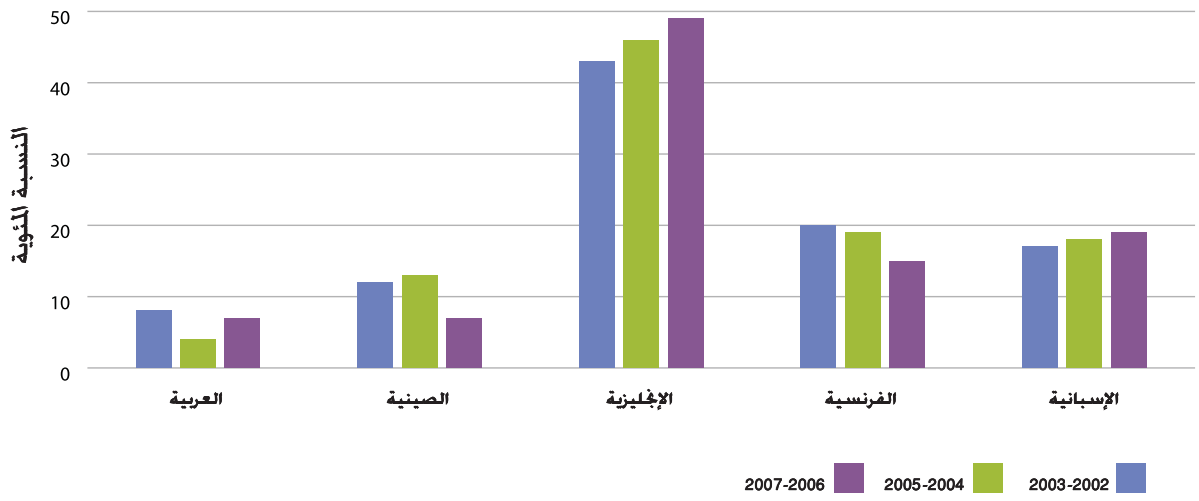

(ج) المواد الإلكترونية (المركز العالمي للمعلومات الزراعية وموقع المنظمة على الإنترنت)

329- واصل المركز العالمي للمعلومات الزراعية تحسين تغطيته اللغوية للمواقع الشبكية والوثائق الإلكترونية على حد سواء. وأمكن باستخدام المكشاف الحاسوبي والقراءة البصرية للحروف، إضافة المزيد من الوثائق باللغتين العربية والصينية إلى مركز الوثائق الإلكترونية في المنظمة وزادت نسبة نشر المعلومات بهاتين اللغتين. وساعد إدخال أدوات جديدة للنشر الشبكي (نُظم إدارة المحتوى) على تسهيل إعداد وإدارة المحتوى الشبكي بلغات متعددة، ولا سيما العربية والصينية. ويرد في *الشكل* 18 المحتوى اللغوي لمركز الوثائق الإلكترونية في المنظمة. وفي الفترة 2006-2007، كان 41 في المائة من محتواه بالإنكليزية، مقابل 48 في المائة في الفترة 2002-2003، بينما زاد المحتوى الصيني من 6 في المائة في فترة 2002-2003 إلى 11 في المائة في الفترة 2006-2007. وظلت اللغات الأخرى مستقرة نسبياً عند 20 في المائة بالنسبة للفرنسية والأسبانية و10 في المائة بالنسبة للغة العربية.

الشكل 18: مركز الوثائق الإلكترونية في المنظمة

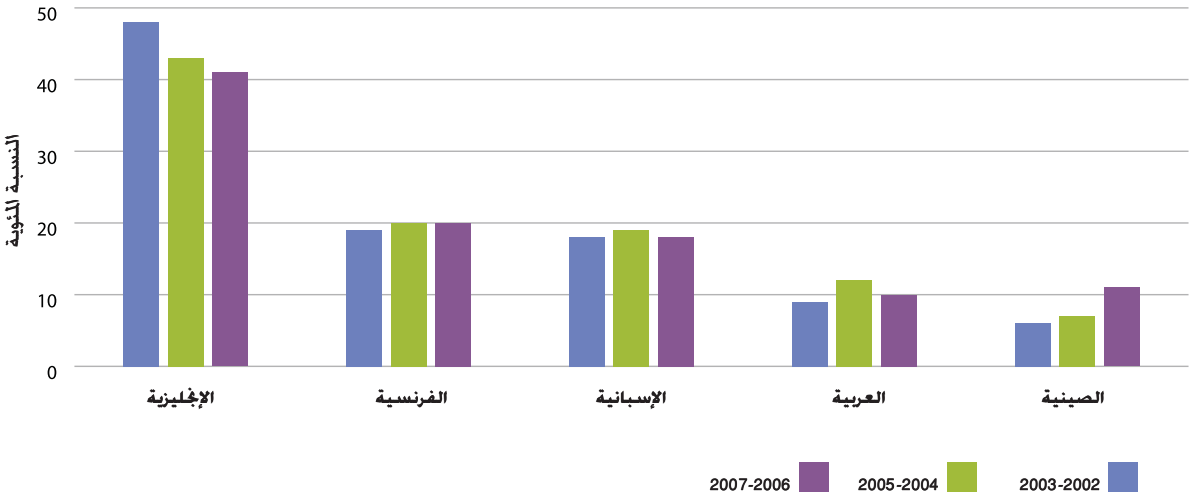

330- وخُصصت موارد إضافية لأنشطة النشر الشبكي في إطار "برنامج تحسين التغطية اللغوية" في الفترة 2006-2007. وقد ساعد هذا على تقييم وتعميم برامج تقاسم المعرفة والتكنولوجيا الجديدة للنشر الشبكي، وزيادة عدد المواقع الشبكية ومنافذ المنظمة بجميع اللغات، وتسهيل الحفاظ على المحتوى.

331- وقد أُتيحت مصطلحات المكنز الزراعي المتعدد اللغات(Agrovoc) التابع للمنظمة على الإنترنت بـ 16 لغة وبدأ إنشاء "وحدة عمل" تابعة للمركز من أجل تنظيم المحتوى اللفظي فيما بين اللغات المختلفة لتسهيل إمكانية البحث بصورة مترابطة. واستهل العمل أيضاً لربط المكنز الزراعي بنظام مصطلحات المنظمة FAOTERM من أجل تسهيل عمل المترجمين.

332- وقد استفاد المستخدمون الذين يبحثون عن معلومات على الموقع الشبكي للمنظمة من الإطار الذي يوفره المركز العالمي للمعلومات الزراعية، الذي يدير بكفاءة معلومات ومعارف المنظمة المتعددة اللغات على المستوى الداخلي عن طريق نُظم لإدارة المعلومات مثل نظام إدارة الأنباء والأحداث ونظام إدارة المعلومات الإلكترونية. وقد عمل هذا على تيسير الإطلاع الميداني على المعلومات والمعارف المتعددة اللغات عن طريق منتدى المعرفة التابع للمنظمة (Ask FAO، وأفضل الممارسات، وشبكات المعرفة).

(د) المصطلحات والدعم اللغوي

333- في الفترة 2006-2007، زادت قاعدة بيانات المصطلحات الخاصة بالنظام FAOTERM إلى أكثر من 70 000 مادة مسجلة باللغات الإنكليزية والفرنسية والأسبانية، وأكثر من 50 000 مادة مسجلة بالعربية والصينية، وكذلك نحو 10 000 مادة مسجلة بالإيطالية *(الشكل 19)*. وأُضيف إلى قاعدة البيانات هذه أثناء الفترة المالية نحو 2 500 تسجيل لمصطلحات جديدة. وأُجري المزيد من تطوير إدارة قاعدة البيانات لاستيعاب قدرات تدفق العمل بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود لاستحداث منفذ مصطلحات يوفر برنامجاً شاملاً لإدارة المصطلحات ونشرها على مستوى المنظمة. وقد أدى هذا إلى زيادة التعاون والمساهمات من جانب الموظفين الفنيين في المنظمة في مجال المصطلحات. وظل مستوى استخدام بيانات المصطلحات مستقراً عند نحو 300 000 استفسار كل شهر، من جانب 12 000 مستخدم في المتوسط.

الشكل 19: عدد المصطلحات في قاعدة بيانات مصطلحات المنظمة حسب اللغة

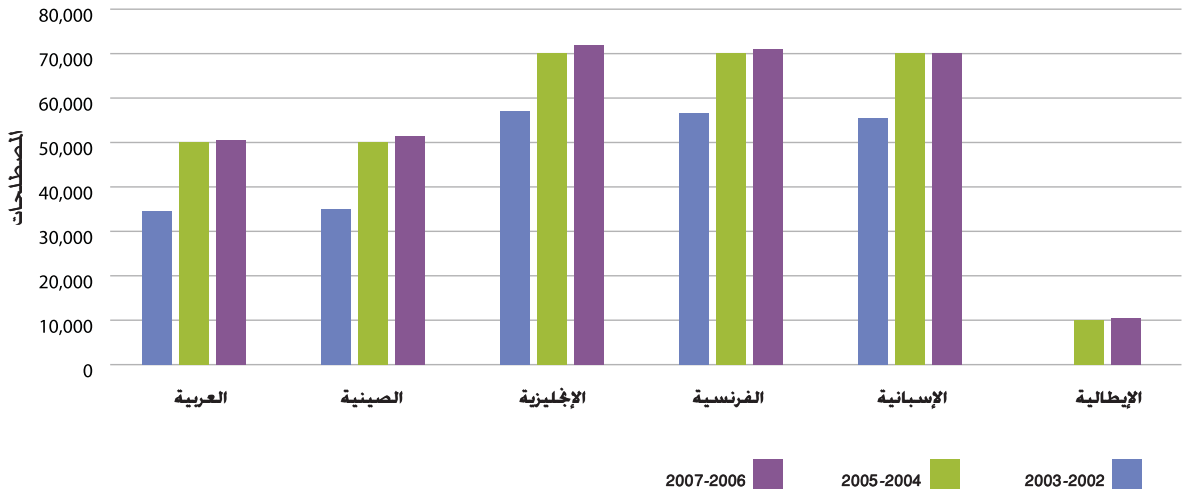

334- وقد اعتمدت الترجمة والأعمال المرتبطة بها اعتماداً متزايداً على تكنولوجيات الترجمة بمساعدة الحاسوب. وعلى وجه التحديد، فإن ذاكرة الترجمة، وأدوات التوثيق المتعددة اللغات، وتطويع أساليب العمل، ساعدت على البحث عن الترجمات السابقة واسترجاعها لتحسين اتساق وثائق المنظمة والإسراع بتسليم وثائق الاجتماعات.

(هـ) برنامج تحسين التغطية اللغوية

335- منذ الفترة المالية 2000-2001، قدّم البرنامج الخاص بتحسين التغطية اللغوية (الذي كان يمول في إطار *البرنامج 31: الاتصالات والإعلام العام* في الفترة 2006-2007) دعماً رئيسياً لكل من: الاستثمارات ذات الأثر المباشر بالنسبة للبلدان بتكلفة أقل نسبياً؛ وإقامة بنية أساسية للقدرة الدائمة باللغات الرسمية الخمس؛ وتصحيح العيوب الحالية في التغطية اللغوية. وتجاوزت النفقات على هذه الأغراض ولدعم الترتيبات المستمرة بالنسبة لترجمة الوثائق باللغة الصينية بالتعاون مع الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية 000 994 دولار في الفترة 2006-2007.

336- وشملت النفقات الأخرى التغطية اللغوية المحسنة للمواقع الشبكية الداخلية والخارجية للمنظمة، والمنتجات السمعية والبصرية والمطبوعات الهامة، وكذلك التدريب اللغوي. وتضمنت الاستثمارات في البنية الأساسية ترجمة وثائق التدريب على نظام إدارة الموارد البشرية ومشروع "استعراض الدورة" إلى اللغتين الفرنسية والأسبانية حتى يتسنى نشر نظام إدارة الموارد البشرية في المكاتب الإقليمية. وتوقعاً لأن تصبح اللغة الروسية لغة رسمية للمنظمة في عام 2008، تم تطوير غرفة الأنباء التابعة للمنظمة وقاعدة للمصطلحات باللغة الروسية. وتركزت الاستثمارات التي خُصصت لتصحيح العيوب الحالية بصورة أساسية على ترجمة 20 عنواناً إضافياً إلى العربية، واستكمال الجهد الخاص الذي استُهل في الفترة 2004-2005.

(زاي) التمثيل الجغرافي والتوازن الجنساني للموظفين الفنيين

(أ) التمثيل الجغرافي للموظفين الفنيين

337- وضعت الدورة السابعة والعشرون لمجلس المنظمة عام 1957 مبادئ التمثيل الجغرافي للبلدان الأعضاء التي سارت عليها المنظمة. وفي الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني - ديسمبر/كانون الأول 2003، اعتمد المؤتمر صيغة منقحة لحساب التوزيع الجغرافي على غرار الصيغة المنفذة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وفي عدة منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبموجب هذا النهج الجديد، توزع نسبة 40 في المائة من الوظائف على أساس العضوية، و5 في المائة على أساس عدد سكان البلد العضو، و55 في المائة حسب جدول الاشتراكات. وبدأ العمل بهذا المنهج الجديد من 1 يناير/كانون الثاني 2004. وأدى تطبيق هذه الصيغة الجديدة إلى زيادة كبيرة في عدد البلدان الممثلة تمثيلاً عادلاً.

338- وترد في *الملحق 2 : التمثيل الجغرافي للموظفين الفنيين* جداول موجزة تبين البلدان التي لم تدخل بعد في نطاق التمثيل العادل حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 (67 من 198 دولة عضو[38]).

339- وفي نهاية عام 2005، تجاوز 11 بلداً الحد الأقصى لنطاقه؛ وكان هناك 17 بلداً ممثلاً تمثيلاً ناقصاً؛ و31 بلداً غير ممثل. وفي نهاية عام 2007، كان هناك 10 بلدان تجاوزت الحد الأقصى لنطاقها؛ و19 بلداً ممثلاً تمثيلاً ناقصاً؛ و38 بلدا غير ممثل [39]. وينبغي ملاحظة أن المنظمة تواصل إعطاء أولوية لتعيين الموظفين الفنيين من البلدان غير الممثلة. وفي هذا الصدد، تم في نهاية عام 2007 تمثيل 3 بلدان من بين 31 بلداً لم تكن ممثلة حتى نهاية عام 2005[40] بينما ظل 28 بلداً غير ممثل. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن من بين الـ 38 بلداً غير ممثلاً حتى نهاية عام 2007، كان هناك بَلَدَان[41] أصبحا عضوين جديدين في المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

(ب) التوازن الجنساني للموظفين الفنيين

340- تُعد زيادة نسبة الموظفات من الفئة الفنية أحد الأهداف الأساسية لسياسة الموارد البشرية بالمنظمة. وقد أسفرت الجهود المبذولة خلال الفترات المالية الست الأخيرة عن زيادة منتظمة في الموظفات من الفئة الفنية بالمقر الرئيسي بلغت 21 في المائة في بداية عام 1996 لتصل إلى 34 في المائة في نهاية عام 2007 وزيادة في جميع المواقع من 18 إلى 30 في المائة *(الشكل 20)*. وتستند هذه النسب المئوية إلى العدد الكلي للموظفين الفنيين المعينين بعقود محددة المدة أو عقود دائمة في المقر الرئيسي والمكاتب الأخرى المنشأة[42]. وفي حين أن النسبة المئوية للموظفات الفنيات في المكاتب الواقعة خارج المقر الرئيسي منخفضة بدرجة كبيرة، إلا أن معدل الزيادة كان مرتفعاً نسبياً، إذ ارتفع من 8 في المائة في عام 1996 إلى 16 في المائة في عام 2007.

---

[38] لا يشمل هذا الرقم أندورا والجبل الأسود اللذين أصبحا عضوين في المنظمة اعتباراً من برنامج العمل والميزانية 2008-2009.

[39] بما في ذلك الاتحاد الروسي الذي أصبح من الناحية الرسمية عضواً في المنظمة في أبريل/نيسان 2006. وقد تحدد الوضع التمثيلي للاتحاد الروسي على أنه غير ممثل حيث قرر المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 النطاق المرغوب لتمثيله على أن ينفذ اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2008.

[40] باستثناء يوغوسلافيا السابقة.

[41] بما في ذلك الاتحاد الروسي.

[42] باستثناء موظفي المشاريع الميدانية والموظفين بعقود تقل عن 12 شهراً.

الشكل 20: النسبة المئوية لتمثيل المرأة في فئة الموظفين الفنيين الدوليين

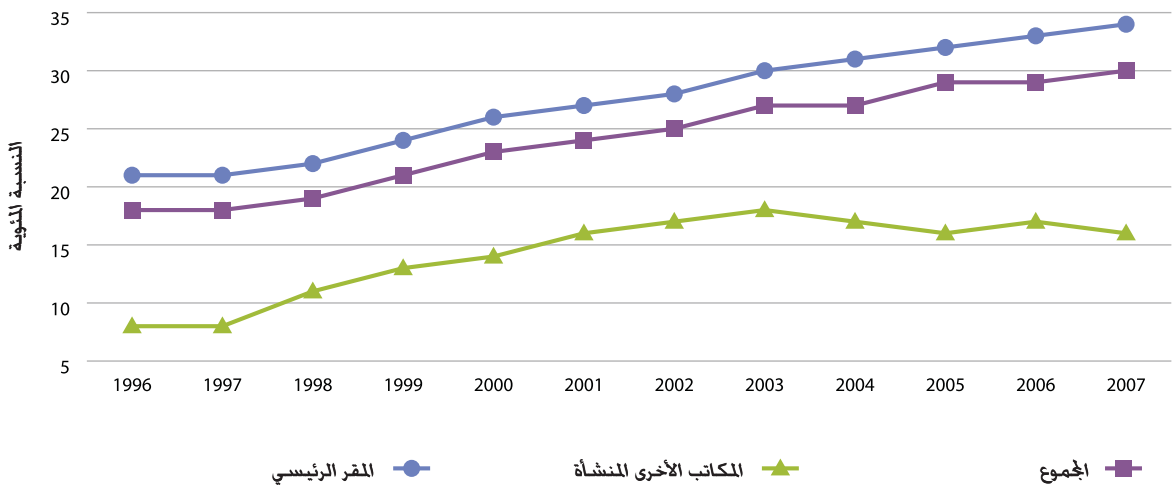

341- ويبين *الجدول 19* عدد الموظفات والموظفين حسب الرتبة في نهاية عام 2007. وعموماً، تشكّل الموظفات نصف مجموع موظفي المنظمة (51 في المائة)، ويشمل ذلك 66 في المائة من موظفي الخدمات العامة (خ ع1 إلى خ ع7)، و33 في المائة من الموظفين الفنيين (ف1 إلى ف-5)، و35 في المائة من بقية الوظائف الفنية (الموظفون الفنيون المحليون والموظفون الفنيون المزاملون)، و13 في المائة من درجة مدير وما فوق ذلك (مد-1 إلى نائب المدير العام). وفي داخل فئة المديرين وما فوقها، يوجد نحو 16 في المائة من النساء في درجة المدير العام المساعد ودرجة مد-2. وفي داخل فئة الموظفين الفنيين، تتراوح نسبة الإناث من 56 في المائة في درجة ف-2 و46 في المائة في درجة ف-3 إلى 23 في المائة في درجة ف-5. ويدل العدد الأكبر من النساء في درجة ف-2 إلى ف-3 على العدد المتزايد من الموظفات الشابات المؤهلات في الميادين الفنية للمنظمة. وكلما تقاعد الموظفون من كبار السن، من المتوقع أن ينتقل عدد من هؤلاء الموظفات إلى الوظائف الرئيسية التي ستصبح شاغرة. وينبغي ملاحظة أنه تمت صياغة مشروع خطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين من شأنها أن تمكّن المنظمة من تحقيق توازن أفضل بين الجنسين في المدى المتوسط، وتكافؤ بين الجنسين على المدى الأبعد. ومن المتوقع حالياً أن تنفذ خطة العمل هذه مع نهاية عام 2008.

الجدول 19: الإناث والذكور حسب الرتبة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2007

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع	النسبة المئوية للإناث
نائب المدير العام	0	1	1	%0
مدير عام مساعد	2	11	13	%15
مد-2	7	37	44	%16
مد – 1	13	97	110	%13
مديـر	22	146	168	%13
ف-5	70	230	300	%23
ف-4	98	278	376	%26
ف-3	119	138	257	%46

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع	النسبة المئوية للإناث
ف-2	54	43	97	%56
ف-1	1	7	8	%13
فني	342	696	1.038	%33
الموظفون الفنيون القطريون	33	79	112	%29
الموظفون الفنيون المزاملون	27	31	58	%47
الفئات الفنية الأخرى	60	110	170	%35
خ ع -7	26	16	42	%62
خ ع -6	160	56	216	%74
خ ع -5	328	66	394	%83
خ ع -4	383	134	517	%74
خ ع -3	184	142	326	%56
خ ع -2	50	143	193	%26
خ ع -1	3	18	21	%14
خدمات عامة	1.134	575	1.709	%66
المجموع	1.558	1.527	3.085	%51

حاء- دعم التقييم الخارجي المستقل

342- وافق المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 على التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، على أن ينفذ في الفترة المالية 006-2007. وقدّم التقرير النهائي[43] إلى المجلس والمؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 وحدد القرار 2007/5 العملية والمعالم الرئيسية في متابعة التقييم الخارجي المستقل لعام 2008.

343- وفي عامي 2006 و2007، شاركت المنظمة بنشاط على جميع المستويات في دعم عمل فريق التقييم الخارجي المستقل أثناء العملية بكاملها، على مستوى المقر الرئيسي والمستوى الميداني على حد سواء. وقد قدّم هذا الدعم بشكل عام عن طريق: (1) مشاركة نحو 100 من كبار الموظفين في التقدير الأولي؛ (2) وإجراء مقابلات وتشكيل مجموعات بؤرية من الموظفين على جميع المستويات والمواقع؛ (3) وتقديم الدعم لفريق التقييم الخارجي المستقل في زياراته للمكاتب الميدانية والجهات المانحة؛ (4) وتوفير معلومات أساسية وبيانات وتحليلات.

344- وخلال مرحلة لاحقة من العملية، شاركت المنظمة أيضاً بصورة مكثفة في مراجعة البيانات الوقائعية الواردة في مشروع تقرير التقييم الخارجي المستقل وفي دعم فريق التقييم مع تقدير التكاليف المبدئية والوفورات المرتبطة بالعديد من التوصيات.

345- واستُهلت في يونيو/حزيران 2007 الترتيبات الداخلية لمراجعة مشروع تقرير التقييم والتقرير النهائي وإعداد رد الإدارة من حيث المبدأ[44]، واستمرت هذه العملية حتى سبتمبر/أيلول 2007. وشملت هذه الترتيبات، على المستوى العملي، فريقاً من كبار الموظفين من كل الإدارات والمكاتب في المقر الرئيسي، إلى جانب ترتيبات لإجراء مشاورات مع المكاتب الميدانية.

[43] الوثيقة C 2007/7A.1
[44] الوثيقة C 2007/7 B

الملحق 1: التمثيل الجغرافي بين الموظفين الفنيين

346- أرسيت مبادئ التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء التي تطبقها المنظمة، من قبل الدورة السابعة والعشرين لمجلس المنظمة في عام 1957. وكان مؤتمر المنظمة قد أقر، في دورته الثانية والثلاثين التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني - ديسمبر/كانون الأول 2003، صيغة معدلة لحساب التوزيع الجغرافي تقوم على الصيغة المطبقة في الأمانة العامة للأمم المتحدة والعديد من المنظمات في النظام الموحد للأمم المتحدة. وبمقتضى المنهجية الجديدة تُوزّع نسبة 40 في المائة من الوظائف على أساس العضوية، ونسبة 5 في المائة على أساس عدد سكان البلد العضو ونسبة 55 في المائة بحسب نسبة جدول الاشتراكات[45]. وبدأ تنفيذ المنهجية الجديدة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2004. وأسفر تطبيق الصيغة الجديدة عن زيادة ملموسة في عدد البلدان الممثلة على نحو متكافئ.

347- ويظهر الجدولان أدناه البلدان التي لم تكن في نطاق التمثيل المتكافئ للبلدان حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 (من بين 189 دولة عضوا[46]) ويظهر الجدول الثالث عدد الموظفين الذين يخضعون لسياسات التوزيع الجغرافي، حسب الجنسية والرتبة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007.

البلدان التي لم تكن ضمن النطاق بحسب الإقليم حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2007

الإقليم	البلدان التي تجاوزت ذروة نطاقها	البلدان غير الممثلة بشكل كاف	البلدان غير الممثلة
أفريقيا	كوت ديفوار، تونس	الجزائر، أثيوبيا	توغو
آسيا	الفلبين	بنغلاديش، الصين، إندونيسيا، اليابان، جمهورية كوريا، ميانمار، باكستان	بوتان، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، لاو، ملديف، منغوليا، تايلند، تيمور ليشتي
أوروبا	بلجيكا، فرنسا، ايطاليا، هولندا، المملكة المتحدة	النمسا، إسرائيل، بولندا، سلوفينيا، سويسرا، تركيا	بيلورس، كرواتيا، قبرص، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، مالطة، موناكو، الإتحاد الروسي، سان مارينو، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	بيرو	المكسيك	بربادوس، هايتي

[45] تشمل كل الوظائف الفنية الممولة من البرنامج العادي في برنامج العمل والميزانية، سواء في المقر الرئيسي أو المكاتب الميدانية، فيما عدا الوظائف اللغوية، ووظيفة المدير العام. وجميع الموظفين الفنيين والفئات العليا المعينين بعقود محددة المدة وعقود مستمرة في الوظائف المشار إليها أعلاه. ويستثنى من ذلك وظائف المشاريع الميدانية ومشاريع المقر الرئيسي، والوظائف المؤقتة، وكذلك الوظائف السنوية التي أنشئت خارج برنامج العمل والميزانية. وجميع الموظفين الفنيين في الوظائف المذكورة أعلاه، والموظفون بعقود قصيرة المدة، والموظفون الفنيون المزاملون، والموظفون الفنيون القطريون، وموظفو الخدمات العامة.

[46] بما في ذلك الاتحاد الروسي الذي أصبح عضواً منذ أبريل/نيسان 2006. وقد تحدد مركز تمثيل الاتحاد الروسي على أنه "غير ممثل" نظراً لأن النطاق المرغوب للاتحاد الروسي قد تحدد في المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 على أن يسري اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2008.

الإقليم	البلدان التي تجاوزت ذروة نطاقها	البلدان غير الممثلة بشكل كاف	البلدان غير الممثلة
الشرق الأدنى		جمهورية إيران الإسلامية، المملكة العربية السعودية	البحرين، الأردن، الكويت، قيرغيزستان، عمان، قطر، طاجيكستان، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة
أمريكا الشمالية	كندا	الولايات المتحدة الأمريكية	
جنوب غرب المحيط الهادي			كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، جزيرة نيوى، بالاو، جزر سليمان، توفالو

الموظفون الفنيون وفى الفئات العليا الذين يخضعون لسياسات التوزيع الجغرافي، حسب الجنسية والرتبة حتى31 ديسمبر/كانون الأول 2007

الجنسية	نائب المدير العام	مدير عام مساعد	مد-2	مد - 1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
أفغانستان				2			1			3
ألبانيا							2			2
الجزائر								1		1
أنغولا					1		1			2
أنتيغوا وباربودا					1					1
الأرجنتين				2	5		1			8
أرمينيا							1			1
أستراليا				2	5	4	1			12
النمسا				1		2	2			5
أذربيجان							1			1
البهاما					1					1
البحرين										0
بنغلاديش			1				1			2
بربادوس										0
بيلورس										0
بلجيكا			1	1	7	9	3			21

الجنسية	نائب المدير العام	مدير عام مساعد	مد-2	مد - 1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
بيليز						1				1
بنن					1		1			2
بوتان										0
بوليفيا					1			1		2
البوسنة والهرسك						1	1			2
بوتسوانا					1	1				2
البرازيل		1		2	7	5	1		1	17
بلغاريا							2			2
بوركينا فاسو			1		2					3
بوروندي						1	1			2
كمبوديا				1						1
الكاميرون					1	2		1		4
كندا			1	1	15	12	5	2		36
الرأس الأخضر				1						1
جمهورية أفريقيا الوسطى				1	1					2
تشاد					1			1		2
شيلي			1	1	2		1			5
الصين		1	1	3		5	4			14
كولومبيا			1	1	2		1			5
جزر القمر						1				1
الكونغو				1		3				4
جمهورية الكونغو الديمقراطية					1	2				3
جزر كوك							1			1
كوستا ريكا					1			1		2
كوت ديفوار				1	1	3	2			7

الجنسية	نائب المدير العام	مدير عام مساعد	مد-2	مد - 1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
كرواتيا										0
كوبا					1	2				3
قبرص										0
الجمهورية التشيكية							2	1		3
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية										0
الدانمرك			1		2	5	1			9
جيبوتي				1			1	1		3
دومينيكا					1	1				2
الجمهورية الدومينيكية						2				2
إكوادور					1					1
مصر		1				2	1	1		5
السلفادور					2					2
غينيا الاستوائية				1						1
إريتريا		1								1
إستونيا										0
أثيوبيا						1				1
فيجي					1					1
فنلندا		1		1	1	1	1			5
فرنسا	1	1	1	5	19	28	9	2		65
غابون					1					1
غامبيا				1	1					2
جورجيا							1			1
ألمانيا	1		3	5	17	26	18	1		71
غانا					1					1
اليونان			1	1	2	2	1			7
غرينادا					1					1

الجنسية	نائب المدير العام	مدير عام مساعد	مد-2	مد - 1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
غواتيمالا					1	2	1			4
غينيا					2	1	1			4
غينيا بيساو					1					1
غويانا					5			1		6
هايتي										0
هندوراس					1	1				2
المجر										0
أيسلندا			1			1				2
الهند			3	2	3	2	2	4		16
إندونيسيا				1						1
جمهورية إيران الإسلامية			1			1				2
العراق						1				1
آيرلندا				1		4		1		6
إسرائيل						1				1
إيطاليا	1			5	15	30	31	15		97
جامايكا				1		1				2
اليابان	1		2	4	2	11	5	1		26
الأردن										0
كازاخستان						1				1
كينيا							3	2		5
كيريباتي										0
جمهورية كوريا				1			1	1		3
الكويت										0
قيرغيزستان										0
لاو										0
لاتفيا										0

الجنسية	نائب المدير العام	مدير عام مساعد	مد-2	مد - 1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
لبنان					2	1		1		4
ليسوتو					1					1
ليبيريا						1		1		2
الجماهيرية العربية الليبية					1		1			2
ليتوانيا						1			1	2
لكسمبرغ					1		1	1		3
مدغشقر					1		1			2
ملاوي			1		1					2
ماليزيا				1		2				3
ملديف										0
مالي					2		1			3
مالطة										0
جزر مارشال										0
موريتانيا				1	1		1			3
موريشيوس							1			1
المكسيك				1	6	4	2			13
ميكرونيزيا										0
مولدوفا						1				1
موناكو										0
منغوليا										0
المغرب			1	3	1	1				6
موزامبيق				1	1					2
ميانمار				1						1
ناميبيا				1						1
ناورو										0
نيبال					2					2

الجنسية	نائب المدير العام	مدير عام مساعد	مد-2	مد - 1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
هولندا				2	6	12	3			23
نيوزيلندا				2	2		1			5
نيكاراغوا							3			3
النيجر				1	2	2	1			6
نيجيريا					1	1	1			3
نبوي										0
النرويج			1			3		2		6
عمان										0
باكستان				2						2
بالاو										0
بنما				1						1
بابوا غينيا الجديدة						2				2
باراغواي							1			1
بيرو			1		1	3		2		7
الفلبين						4	2	1		7
بولندا							1			1
البرتغال				1	1	1	1			4
قطر										0
رومانيا						1	1			2
الاتحاد الروسي				2						2
رواندا					2	1				3
سانت كيتس ونيفيس							1			1
سانت لوسيا		1					1			2
سانت فنسنت وغرينادين						1				1
ساموا					1					1
سان مارينو										0

الجنسية	نائب المدير العام	مدير عام مساعد	مد-2	مد - 1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
سان تومي وبرينسبي					1					1
المملكة العربية السعودية		1				2				3
السنغال				2	2					4
صربيا					1		1			2
سيشيل					1					1
سيراليون						1				1
سلوفاكيا							1			1
سلوفينيا							1			1
جزر سليمان										0
الصومال						1				1
جنوب أفريقيا				1		1	1	1		4
أسبانيا	1	1	1		3	3	9	4		21
سري لانكا					1					1
السودان					2	1				3
سورينام						1				1
سوازيلند			1							1
السويد	1	1	1		4	4				10
سويسرا			1		2	4				7
الجمهورية العربية السورية				1			1			2
طاجيكستان										0
جمهورية تنزانيا المتحدة			1		1					2
تايلند										0
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة										0
تيمور ليشتى										0

الجنسية	نائب المدير العام	مدير عام مساعد	مد-2	مد - 1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
توغو										0
تونغا				1						1
ترينيداد وتوباغو						1	1			2
تونس			1	3		4		1		9
تركيا				1						1
تركمنستان										0
توفالو										0
أوغندا			1		1					2
أوكرانيا						1	1			2
الإمارات العربية المتحدة										0
المملكة المتحدة			3	10	27	19	10	5	1	75
الولايات المتحدة الأمريكية	1		6	11	37	43	20	8		126
أوروغواي			1		4		1			6
أوزبكستان								1		1
فانواتو							1			1
فنزويلا			1	1	1	1				4
فييت نام					1	1				2
اليمن					2					2
زامبيا						3		1		4
زمبابوي						1				1
المجموع الكلي	1	13	42	102	265	313	186	67	3	992

الملحق 2: موجز المخرجات المنفذة بحسب النوع والبرنامج

348- المخرجات المحددة في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2006-2007 لكي تنفذ في إطار جميع البرامج. وقد يكون من الضروري أحياناً في سياق تنفيذ البرامج تعديل المخرجات، فيما قد يتم إرجاء بعض المخرجات الأخرى أو إلغاؤها. كما يمكن استحداث مخرجات أخرى بحسب تغير الظروف والطلبات الخاصة. ويظهر الجدول التالي موجزا للتعديلات في تنفيذ مختلف أنواع المخرجات خلال الفترة المالية. ويقدم الجزء الباقي من الملحق معلومات مماثلة بحسب البرامج. المعلومات بشأن جميع المخرجات المقررة وغير المقررة الأخرى متوافرة في *الملحق 4* على موقع المنظمة على الإنترنت (fao.org/pir).

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
المشورة في مجال السياسات والتشريع	5	(1)	0	4	4	0	%80
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	299	(23)	17	293	289	4	%98
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	42	(1)	0	41	41	0	%98
المجموع	426	(36)	24	414	408	6	%97

تسليم المخرجات لفترة السنتين بحسب البرامج

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
1A الأجهزة الرياسية							
تبادل المعلومات والتنسيق	0	0	1	1	1	0	%0
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	9	0	0	9	9	0	%100
مجموع 1A	**9**	**0**	**1**	**10**	**10**	**0**	**%111**
1B الإدارة العامة							
غير ذلك	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة في مجال السياسات والتشريع	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	3	0	0	3	3	0	%100
مجموع 1B	**5**	**0**	**0**	**5**	**5**	**0**	**%100**
2A إدارة نظم إنتاج المحاصيل							
بناء القدرات	27	0	1	28	28	0	%104
تبادل المعلومات والتنسيق	20	(3)	0	17	17	0	%85
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	14	0	0	14	13	1	%100
التعهدات والاتفاقات الدولية	12	(1)	0	11	11	0	%92

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
المشورة في مجال السياسات والتشريع	3	(1)	1	3	3	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	26	(2)	1	25	25	0	%96
مجموع 2A	**102**	**(7)**	**3**	**98**	**97**	**1**	**%96**
2B إدارة نظم الإنتاج الحيواني							
بناء القدرات	5	(1)	0	4	4	0	%80
تبادل المعلومات والتنسيق	5	(1)	0	4	4	0	%80
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	2	(1)	2	3	3	0	%150
التعهدات والاتفاقات الدولية	4	0	0	4	3	1	%100
غير ذلك	0	0	1	1	1	0	%0
المشورة في مجال السياسات والتشريع	2	0	0	2	2	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	6	0	3	9	8	1	%150
مجموع 2B	**24**	**(3)**	**6**	**27**	**25**	**2**	**%112**
2C الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية							
بناء القدرات	21	0	1	22	22	0	%105
تبادل المعلومات والتنسيق	6	0	0	6	6	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	6	0	3	9	9	0	%150
التعهدات والاتفاقات الدولية	10	0	1	11	11	0	%110
المشورة في مجال السياسات والتشريع	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	14	0	1	15	15	0	%107
مجموع 2C	**58**	**0**	**6**	**64**	**64**	**0**	**%110**
2D التغذية وحماية المستهلكين							
بناء القدرات	24	0	1	25	25	0	%104
تبادل المعلومات والتنسيق	11	0	1	12	11	1	%109

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	8	(1)	2	9	9	0	%112
التعهدات والاتفاقات الدولية	11	0	0	11	11	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	21	(2)	0	19	18	1	%90
مجموع 2D	**75**	**(3)**	**4**	**76**	**74**	**2**	**%101**
2E المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع الغابات							
بناء القدرات	7	0	0	7	7	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	14	0	0	14	14	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	16	(2)	0	14	12	2	%88
التعهدات والاتفاقات الدولية	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة في مجال السياسات والتشريع	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	5	0	0	5	5	0	%100
مجموع 2E	**44**	**(2)**	**0**	**42**	**40**	**2**	**%95**
2E إدارة الغابات وصونها وإعادة تأهيلها							
بناء القدرات	6	(1)	0	5	4	1	%83
تبادل المعلومات والتنسيق	9	0	0	9	9	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	13	(2)	0	11	10	1	%85
التعهدات والاتفاقات الدولية	10	(1)	0	9	8	1	%90
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	13	(4)	0	9	9	0	%69
مجموع 2E	**51**	**(8)**	**0**	**43**	**40**	**3**	**%84**
2G المنتجات والصناعات الحرجية							
بناء القدرات	3	(1)	0	2	2	0	%67
تبادل المعلومات والتنسيق	8	(2)	0	6	6	0	%75

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	8	(1)	0	7	7	0	%88
التعهدات والاتفاقات الدولية	3	0	0	3	3	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	9	0	0	9	9	0	%100
مجموع 2G	**31**	**(4)**	**0**	**27**	**27**	**0**	**%87**
2H المعلومات والاحصاءات والاقتصاد والسياسات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية							
بناء القدرات	8	(2)	0	6	5	1	%75
تبادل المعلومات والتنسيق	13	(2)	2	13	12	1	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	41	(19)	2	24	21	3	%59
التعهدات والاتفاقات الدولية	8	(5)	2	5	2	3	%62
المشورة في مجال السياسات والتشريع	16	(12)	0	4	2	2	%25
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	4	0	0	4	4	0	%100
مجموع 2H	**90**	**(40)**	**6**	**56**	**46**	**10**	**%62**
2I إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية وصونها							
بناء القدرات	1	(1)	0	0	0	0	%0
تبادل المعلومات والتنسيق	22	(13)	3	12	9	3	%55
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	22	(18)	7	11	7	4	%50
التعهدات والاتفاقات الدولية	1	0	1	2	1	1	%200
المشورة في مجال السياسات والتشريع	1	0	1	2	2	0	%200
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	36	(17)	2	21	19	2	%58
مجموع 2I	**83**	**(49)**	**14**	**48**	**38**	**10**	**%58**
2J المنتجات والصناعات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية							
بناء القدرات	13	(3)	0	10	10	0	%77
تبادل المعلومات والتنسيق	7	(1)	0	6	6	0	%86

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	5	0	0	5	5	0	%100
التعهدات والاتفاقات الدولية	4	0	0	4	4	0	%100
المشورة في مجال السياسات والتشريع	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	17	(3)	3	17	17	0	%100
مجموع 2J	**47**	**(7)**	**3**	**43**	**43**	**0**	**%91**
2K إدارة المواد الطبيعية على نحو مستدام							
بناء القدرات	25	(4)	0	21	20	1	%84
تبادل المعلومات والتنسيق	13	0	0	13	13	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	25	(2)	0	23	23	0	%92
التعهدات والاتفاقات الدولية	13	0	0	13	13	0	%100
المشورة في مجال السياسات والتشريع	19	(1)	0	18	17	1	%95
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	27	(4)	2	25	21	4	%93
مجموع 2K	**122**	**(11)**	**2**	**113**	**107**	**6**	**%93**
2L التكنولوجيا والبحوث والإرشاد							
بناء القدرات	2	0	0	2	2	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	2	0	2	4	4	0	%200
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	3	0	1	4	4	0	%133
التعهدات والاتفاقات الدولية	0	0	1	1	1	0	%0
غير ذلك	3	0	0	3	3	0	%100
المشورة في مجال السياسات والتشريع	2	0	0	2	2	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	3	0	0	3	3	0	%100
مجموع 2L	**15**	**0**	**4**	**19**	**19**	**0**	**%127**

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
2M البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية							
بناء القدرات	13	0	0	13	12	1	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	2	(1)	1	2	2	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	4	(1)	1	4	3	1	%100
غير ذلك	0	0	1	1	1	0	%0
المشورة في مجال السياسات والتشريع	4	(1)	0	3	3	0	%75
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	12	(1)	3	14	14	0	%117
مجموع 2M	**35**	**(4)**	**6**	**37**	**35**	**2**	**%106**
3A زيادة الموارد والاستثمار							
بناء القدرات	1	0	0	1	1	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	20	0	1	21	21	0	%105
التعهدات والاتفاقات الدولية	1	0	0	1	1	0	%100
غير ذلك	2	0	0	2	2	0	%100
المشورة في مجال السياسات والتشريع	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	45	0	0	45	45	0	%100
مجموع 3A	**70**	**0**	**1**	**71**	**71**	**0**	**%101**
3B السياسات في قطاعي الأغذية والزراعة							
بناء القدرات	10	0	1	11	11	0	%110
تبادل المعلومات والتنسيق	7	0	2	9	9	0	%129
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	33	(1)	2	34	34	0	%103
التعهدات والاتفاقات الدولية	1	0	1	2	2	0	%200
غير ذلك	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة في مجال السياسات والتشريع	9	0	1	10	10	0	%111

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	5	0	0	5	5	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	5	0	1	6	6	0	%120
مجموع 3B	**71**	**(1)**	**8**	**78**	**78**	**0**	**%110**
3C التجارة والأسواق							
بناء القدرات	4	0	0	4	4	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	6	(2)	0	4	4	0	%67
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	43	(2)	1	42	38	4	%98
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	12	(3)	0	9	9	0	%75
مجموع 3C	**65**	**(7)**	**1**	**59**	**55**	**4**	**%91**
3D المعلومات والاحصاءات الزراعية							
بناء القدرات	12	0	0	12	12	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	10	(2)	0	8	8	0	%80
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	31	(2)	0	29	28	1	%94
التعهدات والاتفاقات الدولية	1	0	0	1	1	0	%100
غير ذلك	8	0	0	8	8	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	3	(1)	0	2	2	0	%67
مجموع 3D	**65**	**(5)**	**0**	**60**	**59**	**1**	**%92**
3E التحالفات والمبادرات للدعوة إلى مكافحة الجوع والفقر							
بناء القدرات	2	0	0	2	2	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	4	0	0	4	4	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	3	0	0	3	3	0	%100
غير ذلك	4	(2)	0	2	2	0	%50

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
المشورة في مجال السياسات والتشريع	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	27	(2)	2	27	27	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	1	0	0	1	1	0	%100
مجموع 3E	**42**	**(4)**	**2**	**40**	**40**	**0**	**%95**
3F المساواة بين الجنسين والتكافؤ في المجتمعات الريفية							
بناء القدرات	4	0	1	5	5	0	%125
تبادل المعلومات والتنسيق	2	0	1	3	3	0	%150
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	2	0	2	4	4	0	%200
المشورة في مجال السياسات والتشريع	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	2	0	3	5	5	0	%250
مجموع 3F	**11**	**0**	**7**	**18**	**18**	**0**	**%164**
3G سبل المعيشة في الريف							
بناء القدرات	4	0	0	4	4	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	3	0	0	3	3	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	1	0	0	1	1	0	%100
مجموع 3G	**9**	**0**	**0**	**9**	**9**	**0**	**%100**
3H تبادل المعارف وبناء القدرات							
بناء القدرات	9	(1)	0	8	7	1	%89
تبادل المعلومات والتنسيق	23	(2)	1	22	19	3	%96
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	30	(5)	4	29	22	7	%97
غير ذلك	1	0	0	1	1	0	%100

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
المشورة في مجال السياسات والتشريع	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	1	0	0	1	0	1	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	6	0	0	6	6	0	%100
مجموع 3H	**71**	**(8)**	**5**	**68**	**56**	**12**	**%96**
3I نظم تكنولوجيا المعلومات							
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	23	0	0	23	23	0	%100
مجموع 3I	**23**	**0**	**0**	**23**	**23**	**0**	**%100**
3J الاتصالات والإعلام العام							
تبادل المعلومات والتنسيق	3	(1)	3	5	5	0	%167
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	2	0	1	3	3	0	%150
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	8	0	3	11	11	0	%138
مجموع 3J	**13**	**(1)**	**7**	**19**	**19**	**0**	**%146**
4A التعاون والدمج والرصد في الأمم المتحدة							
تبادل المعلومات والتنسيق	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة في مجال السياسات والتشريع	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	12	0	3	15	15	0	%125
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	2	0	0	2	2	0	%100
مجموع 4A	**16**	**0**	**3**	**19**	**19**	**0**	**%119**
4B تنسيق الخدمات اللامركزية							
بناء القدرات	1	0	0	1	1	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	2	(1)	0	1	1	0	%50

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	4	0	0	4	4	0	%100
غير ذلك	6	(1)	0	5	5	0	%83
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	35	(6)	1	30	30	0	%86
مجموع 4B	**48**	**(8)**	**1**	**41**	**41**	**0**	**%85**
4C الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والبرامج الأخرى للتعاون الانمائى							
بناء القدرات	1	0	0	1	1	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	7	0	1	8	8	0	%114
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	7	(1)	1	7	7	0	%100
غير ذلك	3	0	0	3	3	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	20	(3)	1	18	18	0	%90
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	12	0	0	12	10	2	%100
مجموع 4C	**50**	**(4)**	**3**	**49**	**47**	**2**	**%98**
4D إدارة حالات الطوارئ وما بعد الأزمات							
بناء القدرات	1	0	0	1	1	0	%100
تبادل المعلومات والتنسيق	1	0	0	1	1	0	%100
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	1	0	0	1	1	0	%100
غير ذلك	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة في مجال السياسات والتشريع	1	(1)	0	0	0	0	%0
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	2	0	0	2	2	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	2	(1)	0	1	1	0	%50
مجموع 4D	**9**	**(2)**	**0**	**7**	**7**	**0**	**%78**

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
4E برنامج التعاون الفني							
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	1	0	0	1	1	0	%100
المشورة المباشرة للبلدان الأعضاء ودعم البرامج الميدانية	2	0	0	2	2	0	%100
مجموع 4E	**3**	**0**	**0**	**3**	**3**	**0**	**%100**
5A الإشراف							
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	2	0	0	2	2	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	13	0	1	14	14	0	%108
مجموع 5A	**15**	**0**	**1**	**16**	**16**	**0**	**%107**
5B خدمات البرنامج والميزانية							
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	5	(1)	0	4	4	0	%80
غير ذلك	2	0	0	2	2	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	22	(6)	0	16	16	0	%73
مجموع 5B	**29**	**(7)**	**0**	**22**	**22**	**0**	**%76**
5C الخدمات المالية							
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	2	(1)	0	1	1	0	%50
غير ذلك	1	(1)	0	0	0	0	%0
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	36	(1)	0	35	35	0	%97
مجموع 5C	**39**	**(3)**	**0**	**36**	**36**	**0**	**%92**
5D إدارة الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية للموظفين							
غير ذلك	2	0	2	4	4	0	%200
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	18	(4)	4	18	15	3	%100
مجموع 5D	**20**	**(4)**	**6**	**22**	**19**	**3**	**%110**

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
5E التوريدات							
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	3	0	0	3	3	0	%100
مجموع 5E	**3**	**0**	**0**	**3**	**3**	**0**	**%100**
5F إدارة مباني المقر							
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	7	0	0	7	7	0	%100
مجموع 5F	**7**	**0**	**0**	**7**	**7**	**0**	**%100**
5G الاجتماعات والخدمات اللغوية والمراسم							
غير ذلك	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	25	0	0	25	25	0	%100
مجموع 5G	**26**	**0**	**0**	**26**	**26**	**0**	**%100**
5H الخدمات المشتركة							
غير ذلك	0	0	1	1	1	0	%0
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	12	0	0	12	12	0	%100
مجموع 5H	**12**	**0**	**1**	**13**	**13**	**0**	**%108**
8A الإنفاق الرأسمالي							
المواد الإعلامية، النظم وقواعد البيانات	0	(1)	1	0	0	0	%0
غير ذلك	1	(1)	0	0	0	0	%0
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	4	0	0	4	4	0	%100
مجموع 8A	**5**	**(2)**	**1**	**4**	**4**	**0**	**%80**
9A أمن المقر							
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	2	0	0	2	2	0	%100
مجموع 9A	**2**	**0**	**0**	**2**	**2**	**0**	**%100**

نوع المخرجات	المعتمدة في برنامج العمل والميزانية	ألغيت/أرجئت	نفذت دون تخطيط سابق	مجموع التنفيذ	نفذت دون تعديل	نفذت بعد التعديل	نسبة التنفيذ
9B الأمن الميداني							
غير ذلك	1	0	0	1	1	0	%100
تقديم الخدمات للموظفين، والإدارات والأعضاء	11	(1)	2	12	12	0	%109
مجموع 9B	**12**	**(1)**	**2**	**13**	**13**	**0**	**%108**

W/K2752A/1/8.2008